دراسات باحث

فصلية تُعنى بالقضية الفلسطينية والصراع العربي . الإسرائيلي

تصدر عن مركز «باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية» ش . م . م

دراسات وبحوث

- نحو دولة مدنية في لبنان — محمد خواجة
- الشرق الأوسط رابعاً في أولويّات بايدن... وإيران الامتحان الأصعب — د. علي دربج
- السيبرانيّة: الحرب الخفيّة في المنطقة المظلمة — د. رولا حطيط
- 27 عامًا على أوسلو: من أين يبدأ التغيير؟ — براءة درزي
- الأبارتهايد الإسرائيلي في القانون الدولي — فؤاد بكر

ندوات المركز الدورية

- حلقة نقاش: حول الاتفاق الإماراتي - الإسرائيلي — حسن صعب
- حلقة نقاش: من اليمن حتى فلسطين لا للخيانة لا للتطبيع
- حلقة نقاش: حول مفاوضات ترسيم الحدود بين لبنان والكيان الإسرائيلي — د. يوسف نصرالله
- حلقة نقاش: في الذكرى السنوية لاغتيال قاسم سليماني - الأبعاد والتحديات — رامز مصطفى

قراءة في كتاب

- الهيمنة الأمريكية على الأمم المتحدة ومستقبل الصراع الدولي — تيسير الخطيب

ملحق خاص بالشهيد قاسم سليماني

- قاسم سليماني: سيد شهداء محور المقاومة — سمير أحمد
- بعقيدة العزم والإيمان مضى القائد قاسم سليماني شهيداً — أبو عماد دبّورة
- قاسم سليماني: معنى الرجل ومعنى شهادته — هيثم أبو الغزلان
- قاسم سليماني.. الشهيد الحي — د. مصطفى اللدّاوي
- إيران أضاءت النورين حين أطفأ الجميع الأنوار — نديم عبدو
- قاسم سليماني: عاشق فلسطين
- قاسم سليماني: جنرالٌ فلسطينيُ الهويّة إيرانيُ الجنسية
- استشهاد سليماني مؤشّر على قرب تحرّر العالم من الغدّة السرطانية «إسرائيل»

شتاء

2021م-1442هـ

69

السنة الثامنة عشرة . شتاء 2021م / 1442هـ

69

السنة الثامنة عشرة / شتاء 2020م / 1442هـ

باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

لبنان/ بيروت/ بئر حسن/ قرب السفارة المغربية

بناية يونس- ط 1

Lebanon/Beirut/Beer Hassan

near Morocco Embassy

Younis bldg. 1st floor

Tel: 9611 842882 - mobile: 9613 507800

FaX: 9611 843882 - P.O.Box: 25/ 408

e-mail: baheth@bahethcenter.net

www.bahethcenter.net

الاشتراك السنوي

بما فيها رسوم البريد

لبنان: أفراد 25$ مؤسّسات 40$

الدول العربية: أفراد 30$ مؤسّسات 50$

دول أخرى: أفراد 50$ مؤسّسات 75$

سعر العدد

- لبنان: 5000ل.ل • سوريا 100ل.س
- الأردن: 2دينار • مصر 15جنيه
- العراق: 75دينار • الكويت: 2دينار
- الإمارات العربية المتحدة: 20درهم
- البحرين: 2دينار • إيران: 50000ريال
- قطر 20ريال • السعودية: 15ريال
- عُمان: 3ريال • السودان: 75دينار
- اليمن: 150ريال • الصومال: 150شلن
- ليبيا: 5دينار • الجزائر: 25دينار
- تونس: 2دينار • المغرب: 25درهم
- الدول الأوروبية: 7يورو
- أمريكا وسائر الدول الأخرى: 10دولار

69

دراسات باحث

فصليّة تُعنى بالقضية الفلسطينية والصراع العربي.الإسرائيلي.

تصدر عن مركز «باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية» ش .م .م

السنة الثامنة عشرة/ شتاء 2021 م – 1442 هـ

الهيئة الاستشارية:

د. عصام نعمان: نائب ووزير سابق/ مفكّر عربي من لبنان.

د. باسم سرحان: أستاذ العلوم الاجتماعية في الجامعة الأميركية في بيروت سابقاً.

د. طلال عتريسي: باحث وأستاذ جامعي.

د. علي عقلة عرسان: الأمين العام السابق لاتحاد الكتّاب والأدباء العرب في سوريا.

د. غسان العزّي: أستاذ العلاقات الدولية في كلّية الحقوق والعلوم السياسية-بيروت.

د. مجدي حمّاد: رئيس الجامعة اللبنانية - الدولية/مفكّر وباحث.

هيئة التحرير :

الرئيس: الأستاذ الدكتور يوسف نصرالله

مدير التحرير: حسن صعب

المدير المسؤول : فاطمة قبيسي

الإشراف الفنّي: أحمد المقداد

حقول الدراسات والأبحاث والمقالات

- القضية الفلسطينية كقضيّةٍ مركزيةٍ للأمّة.
- العلاقات الداخلية في الساحة الفلسطينية: واقعها، ومستقبلها المرتجى.
- دراسة الاتفاقات السياسية والأمنية والاقتصادية الموقّعة مع الكيان الصهيوني.
- روح المقاومة والاستشهاد: دوافعها الوطنية والقومية والدينية والإنسانية.
- تحرير فلسطين كواجب وطني وقومي وديني وإنساني.
- موقع الجهاد في الإسلام وفي مسيرة الكفاح الوطني الفلسطيني.
- تعرية «السلام» الزائف مع العدوّ الصهيوني، وكشف وهم التسوية والتعايش معه.
- موقع الإنسان في المشروع الحضاري الإسلامي، كنقطة ارتكاز في الصراع مع الهمجية الدونية الصهيونية.
- دراسة المشاريع الصهيونية: الجغرافية، الأمنية، الاستيطانية، السياسية والاقتصادية... إلخ.
- التطبيع والغزو الثقافي الصهيوني-آليات وسبل المواجهة.
- أخطار المشروع الصهيوني على العالمين العربي والإسلامي.
- طبيعة وأهداف المشروع الأمريكي في العالمين العربي والإسلامي.
- العلاقة بين الولايات المتحدة الأميركية والحركة الصهيونية والكيان الصهيوني.

قواعد النشر

«دراسات باحث» ترحّب بمشاركة المفكّرين والباحثين والكتّاب فيها، مع التأكيد على مراعاة الأمور التالية:

1 - معالجة القضايا بموضوعية وعلمية ودقّة في التوثيق (في الدراسات والبحوث) التي تخضع – كما المقالات الواردة- للتحكيم بواسطة هيئة التحرير.

2 ـ حجم المقال ما بين 3000 و 4000 كلمة.

3 - حجم الدراسة ما بين 6000 و8000 كلمة، ويشترط فيها أن تكون موثّقة علمياً، وأن تراعي منهجية البحث العلمي. (إسم المؤلّف، عنوان الكتاب، أو المجلّة أو الصحيفة، دار النشر، مكان النشر، سنة النشر، رقم الصفحة)، مع إثبات المراجع نهاية الدراسة، وأن تكون المقالات والدراسات والبحوث مرفقة بخلاصةٍ لا تتجاوز 50 كلمة.

4 - ترحّب المجلّة بالمشاركة في أبوابها (تلخيص كتب ونقدها- تقارير عن الندوات والمؤتمرات حول فلسطين والصراع مع الصهيونية)، بما لا يزيد عن 7000 كلمة لتلخيص الكتاب ونقده، و2500 إلى 4000 كلمة عن الندوة أو المؤتمر، على أن لا يكون قد مضى على صدور الكتاب أكثر من عامين، أو باتفاقٍ خاصٍ مع هيئة التحرير، مع إرسال صورة غلاف الكتاب.

5 - أن لا تكون المادّة المرسلة منشورة سابقاً.

6 - أن تكون المادّة المرسلة مطبوعة على الحاسوب الآلي، ومرفقة بالقرص، تجنّباً للأخطاء المحتملة، أو إرسالها مكتوبة بخطٍ واضح.

7 - يُرفق مع كلّ دراسةٍ أو بحث تقرير أو نبذة تعرّف بالكاتب.

8 - يجري إعلام الكاتب بقرار هيئة التحرير خلال شهرين من تاريخ إرسال الدراسة.

9 - تحتفظ المجلّة بحقّها في نشر المواد المجازة وفق خطّة التحرير.

10 - المواد التي لا تُنشر لا تُعاد إلى أصحابها.

11 - للمادّة المنشورة مكافأة ماليّة تحدّدها اللائحة المقرّرة.

12 - الآراء الواردة في المجلّة تعكس وجهة نظر كتّابها، ولا تعبّر بالضرورة عن رأي المركز.

دراسات باحث

محتويات العدد (69)

- الافتتاحية 5

دراسات وبحوث

- نحو دولة مدنية في لبنان(محمد خواجة).....9
- الشرق الأوسط رابعاً في أولويّات بايدن... وإيران الامتحان الأصعب(د. علي دربج) 15
- السيبرانيّة:الحرب الخفيّة في المنطقة المظلمة (د. رولا حطيط) 31
- 27 عامًا على أوسلو: من أين يبدأ التغيير؟ (براءة درزي) 53
- الأبارتهايد الإسرائيلي في القانون الدولي (فؤاد بكر) 67

ندوات المركز الدورية

- حلقة نقاش: حول الاتفاق الإماراتي – الإسرائيلي 95
- حلقة نقاش: من اليمن حتى فلسطين لا للخيانة لا للتطبيع 113
- حلقة نقاش: حول مفاوضات ترسيم الحدود بين لبنان والكيان الإسرائيلي 133
- حلقة نقاش: في الذكرى السنوية لاغتيال قاسم سليماني – الأبعاد والتحديات –..... 145

قراءة في كتاب

- الهيمنة الأمريكية على الأمم المتحدة ومستقبل الصراع الدولي (مراجعة: حسن صعب).....165

ملحق خاص بالشهيد قاسم سليماني

- قاسم سليماني: سيد شهداء محور المقاومة (البروفيسور يوسف نصرالله)..... 173
- بعقيدة العزم والإيمان مضى القائد قاسم سليماني شهيداً (رامز مصطفى)..... 181
- قاسم سليماني: معنى الرجل ومعنى شهادته (تيسير الخطيب) 183
- قاسم سليماني.. الشهيد الحي (سمير أحمدّ) 187
- إيران أضاءت النورين حين أطفأ الجميع الأنوار (أبو عماد دبّورة) 191
- قاسم سليماني: عاشق فلسطين(هيثم أبو الغزلان) 193
- قاسم سليماني: جنرالٌ فلسطينيُ الهويّة إيرانيُ الجنسية(د. مصطفى يوسف اللدّاوي) 197
- استشهاد سليماني مؤشّر على قرب تحرّر العالم من الغدّة السرطانية «إسرائيل» (نديم عبدو) ...209

بيروت - لبنان - تلفاكس 01/843882
البريد الإلكتروني للمجلة: majalla@bahethcenter.net
الموقع: www.bahethcenter.net
البريد الإلكتروني للمركز: bahethcenter@hotmail.com

Baheth for studies
باحث للدراسات

الافتتاحية

لا تـزال الولايـات المتحدة الأمريكيـة اللاعب الأقوى على السـاحتين الدولية والإقليمية، على الرغم من التراجعات الخطيرة التي أصابت الدور الأمريكي بسـبب إدارة ترامب الخرقاء، والتي داست على القوانين والأعراف الدولية والقيم الإنسانية بما فاق ممارسات كل الإدارات الأمريكية السابقة. وقد توّجت إدارة ترامب ممارسـاتها العدوانية ضـد الدول والشعوب الحرّة بالاعتراف بالقدس العربية المحتلة كعاصمة لكيان الاحتلال، وبضمّ العدو لنصـف الضـفة الغربية المحتلة، وبشرعية الاحتلال للجولان السـوري، وصـولاً إلى اغتيال الأمريكيين للشهيد القائد قاسم سليماني ورفيقه في الجهاد أبومهدي المهندس.. إضـافة إلى مواصلة إدارة ترامب تحدّي الصين وروسـيا وإيران.. وانسحابها من منظّمات دولية مهمّة، مثل منظمّة الصحة العالمية واتفاقيات المناخ..

في هذا العدد الجديد من فصلية دراسات باحث، عدّة بحوث ودراسات حول السـيناريوهات المحتملة في ظلّ إدارة جو بايدن التي تسـلّمت زمام الأمـور بعـد مخاض انتخابي عسـير.. وخروج ترامب المخـزي من البيت الأبيض.. ودراسـة حول خفايا وتأثيرات ما يسـمّى الحرب السـيبرانية بين الـدول، وبحث حول اتفاق أوسـلو، ونظام التمييـز العنصري في الكيان الصـهيوني؛ إضـافة إلى مقالة حول الدسـتور والدولة المدنية في لبنان، وقراءة في كتاب حول أبعاد الهيمنة الأميركية على منظمة الأمم المتحدة ومستقبل الصراع الدولي. وفي ختام العدد، عدد من حلقات النقاش التي

عُقِدت في مركز باحث للدراسات حول مخاطر التطبيع الذي تمّ أخيراً بين كيان العدو والإمارات، ومفاوضات ترسيم الحدود البحرية بين لبنان والكيان الإسرائيلي، والموقف اليمني من العدوان السعودي المتواصل ومن مؤامرة التطبيع الخليجي مع العدو، إضافة إلى حلقة نقاش خاصة حول اغتيال الحاج قاسم سليماني في بغداد قبل عام ونيّف؛ والذي تم إعداد ملحق خاص بشأنه.

وهذا الملحق شاركت فيه شخصيات عربية، وفلسطينية تحديداً، للحديث حول الأبعاد المميّزة لشخصية الشهيد سليماني، ودوره المفصلي في مواجهة الاحتلال الصهيوني لفلسطين والهيمنة الأمريكية في المنطقة.

دراسات وبحوث

نحو دولة مدنية
في لبنان

محمد خواجة *

حلّت الذكرى المئوية لولادة الكيان، واللبنانيون يئنّون تحت وطأة أثقال أزمات استعصائية، زلزلت مناحي حياتهم الخاصة والعامة. مئويةٌ حفلت مطوياتها العقدية بالتوترات والاضطرابات والاحترابات الأهلية، وإن تخللتها هدنٌ من حين لآخر. ولم يكن ينقصهم سوى تفشي جائحة كورونا، والانفجار المدمر الذي ترنحت جراء عصفه بيروت وضواحيها، متسبّباً بخسائر فادحة، وضعت لبنان كياناً ودولة ومجتمعاً على قارعة استجداء النجدات والمساعدات، وشرّعت أبوابه المخلّعة أصلاً، لشتى التدخلات الأجنبية، وإن غُلّفت بعناوين إنسانية.

قضى انفجار الرابع من آب على آخر حيويات النظام الطائفي، الحاكم لحياتنا منذ ما قبل عهد المتصرفية ؛ إذ تكشّف عشية ذاك اليوم الرهيب، قاع جبل جليد الفساد والتسيّب والفشل؛ فشعر اللبنانيون أنهم متروكون لقدرهم. وبين خبايا ذاك النظام، تفشت ظواهر الفساد والرشى والمحاصّة ونهب المال العام ومدخرات اللبنانيين الذين لامس أغلبهم الأعم خط البطالة والفقر والعوز. ولم يعد ينشد شبابهم سوى الفراق والهجرة سبيلاً للنجاة.

كما أسهم النظام الطائفي في تعطيل المؤسسات ومذهبتها، وإضعاف سلطة القانون، والعجز عن محاسبة المرتكبين والفاسدين. وحال طوال مئة عام، دون استيلاد هوية وطنية، بديلة عن الهويات الفرعية للمكونات الطائفية والمذهبية المعقودة الولاء للخارج. مكونات حكمت علاقاتها البينية معادلة زهو الغلبة وغبنها؛ فمن استشعر منها يوماً

* نائب في البرلمان اللبناني.

بوهم القوة، سعى لصرفها في تحسين الشروط وهكذا دواليك. ما وضع البلاد في حال اهتزاز دائم. تلك المثالب والممارسات الشائنة، فضلاً عن نقاط الضعف البنيوية، كانت ولا تزال تتسبب عند كل منعطف أو استحقاق أكان إقليمياً أم محلياً، بأزمة كيانية تتهدّد لبنان في أساس وجوده.

إن وظيفة النظم السياسية عادةً، تسيير شؤون مجتمعاتها، وضمان الآمان والاستقرار فيها، واجتراح الحلول لتجاوز ما يعترض مساراتها من مطبات وعقبات. ولذا، اتسمت طبيعتها بالمرونة والدينامية والقابلية المستدامة للتطوير والتحديث. هذه السمات لا تنطبق قطعاً، على نظامنا الطائفي الولاّد بطبيعته للأزمات والمعطّل للحياة العامة، بحيث لم يعد اللبنانيون قادرين على تخطي خلافاتهم تجاه أي مسألة، بدءاً من تشكيل حكومة وليس انتهاءً بمأموري أحراش. ورغم موته السريري، وجد من ينافح عنه وإن مواربةً، من لصوص الهيكل وتجار الطائفية والفتن.

أمام كارثية هذه المشهدية نتساءل، ألا تزال لدينا فرصة للخروج من النفق المظلم؟ وكيف يُمكن البراء من أمراض الطائفية والمذهبية المتأصلة؟ وهل من سبل خلاص للبنانيين الحالمين بوطن ودولة عصرية؟ ولماذا الإصرار على الدولة المدنية بديلاً؟ وهلا يستقيم ذلك في هذا التوقيت الحرج؟

رغم ما يختزنه الوضع القائم من إحباطات ومرارات، نعتقد أن اللحظة الراهنة مؤاتية لولوج طريق التغيير وطرح البدائل، وأولها وأساسها الدولة المدنية. وفي الآونة الأخيرة إتسعت مروحة المنادين بها من مسؤوليين رسميين وأحزاب وتيارات سياسية...

هذا التطور النوعي، يجب ألا يجعلنا نقع في فخ التبسيط والاستسهال؛ فالانفكاك عن شرانق الحالة الطائفية والتحرر من شرورها، دونه تعقيدات ومخاضات. لذلك، تحتاج مقاربتها إلى التبصر والتأني، لأنها ليست ظاهرة عرضية بل متجذّرة، منذ أمد طويل، في الوعي والسلوك الجمعيين لدى شرائح واسعة من اللبنانيين. وباتت حاضرة بقوة في يومياتهم ومعاشهم، ولا يمكن إلغاؤها برزمة قرارات وإجراءات مهما بلغت أهميتها؛ بل بالسعي الدؤوب لإنضاج حالة وطنية، مرتكزها هوية جامعة، تطمئن المتوجسين بأن خلاصهم الفردي والمجتمعي، يكمن في انتقالهم من رعايا طوائف إلى مواطنين أحرار

في ظلال دولة مدنية.

وثمّة من يسأل، عن أي دولة مدنية تتحدثون؛ فهي متعددة الأشكال والأنماط، ويختلف إنموذجها من بلد لآخر؟ هذا التساؤل المحقّ، يستوجب تعريف الدولة التي ننشد، وتحديد ماهيتها وسماتها العامة والخاصة؛ فمن سماتها العامة، المواطنة والديمقراطية وتداول السلطة والمساواة وحرية الاعتقاد والتعبير وحقوق الإنسان واستقلالية القضاء والرعاية المجتمعية بكافة أشكالها... هذه المفاهيم السياسية – القيمية ليست موضع خلاف بين اللبنانيين، ومعظمها منصوص عنها في مقدمة دستورنا، بوصفه دستوراً مدنياً في مبانيه الأساسية، لكنه مكبلاً بالقليل القليل من المواد، والكثير الكثير من الأعراف الطائفية والمذهبية التي تقوّض مدنيته. هذه الأعراف هي من يتحكم فعلياً بمسار الانتظام العام، وتوزع السلطات والمواقع الوظيفية في الدولة. وبرهنت التجارب العملية، أن بالإمكان تعديل مادة دستورية في لبنان، لكن من المحرّمات المسّ بعُرف معمول به، في دلالة واضحة على مدى قوة العرف، وسطوة ملوك الطوائف ونفوذهم داخل أروقة السلطة. وألف باء التغيير هنا، يبدأ بتطبيق مندرجات إتفاق الطائف، وبالأخص البنود الإصلاحية منها.

أما السمات الخاصة فمرتبطة بتكوين بنية مجتمعنا وتاريخية تشكّله وخصائصه وتعقيداته، ويمكن مقاربة تلك السمات بفتح فضاء الحوار حولها لتحديدها وعنونتها، لا سيما المسائل الإشكالية منها، للبحث عن حلول إبداعية لها، لكي لا تكون عائقاً أمام محاولة التفلت من براثن النظام الطائفي. ونجد في مقولة الإمام موسى الصدر «إن تعدد الطوائف نعمة والطائفية نقمة» إطاراً تعريفياً يسمُ ماهية الدولة المدنية المنشودة بخصائص لبنانية. أي دولة متصالحة مع الطوائف كمكوّنات غنى وتنوع حضاري، نابذة للطائفية كعنصر توتر وإعاقة لتطور حياتنا العامة.

أما عن طرائق بلوغ تلك الغاية، فنرى في قانون الانتخاب معبراً أساسياً، وفي السياق، يأتي اقتراح القانون المقدم من كتلة التنمية والتحرير، الناصّ على انتخاب كل من مجلسَيْ النواب والشيوخ بالتساوق والتزامن. وتجري عملية انتخاب أعضاء المجلس النيابي خارج القيد الطائفي، فيما يتم انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ على أساس طائفي، بحيث تنتخب

كل طائفة ممثليها، وفاقاً للمادة 22 من الدستور. ويُلحظ التوزع المناطقي في عمليتي الانتخاب كلتيهما.

والقانون المقترح من قبلنا، يعتمد النسبية والدائرة الوطنية الكبرى. الأولى، لضمان عدالة التمثيل كونها تُتيح لأي قوة سياسية ذات حيثية شعبية ولو متواضعة، إمكانية دخول الندوة النيابية. أما الثانية، فهي بيت القصيد، وفلسفتها:

1 – إبطال فاعلية سلاح المال والعصبية اللذين لطالما وُسمت بهما الانتخابات النيابية في لبنان.

2 – يصبح النائب المنتخب ممثلاً فعلياً للأمة جمعاء (المادة (27) بينما اليوم يقتصر تمثيله على مواطني الدائرة الجغرافية التي انتخبته. عندها، يتحرر النائب من دور مُقدم الخدمات، ويتفرغ لأداء وظيفته الحقيقية في مجالات التشريع والمراقبة والمحاسبة.

3 – الارتقاء بالخطاب السياسي للأحزاب والمرشحين، بما يتعدى منطوق الحزب والطائفة والمنطقة، ما يساعد مع مرور الوقت، على تشكّل حالة وطنية راسخة.

4 – تطوير الحياة السياسية والحزبية؛ لأن الدائرة الوطنية تفرض على الأحزاب التحرر من قوقعتها الطائفية والجهوية، وإفراد أجنحتها لتغطي مساحة الوطن. هذه النقلة النوعية ستسرع حكماً، في ولادة قانون أحزاب عصري، بديلاً عن قانون الجمعيات العثماني المعمول به منذ العام 1909.

5 – تسهم الدائرة الوطنية في تحقيق الإنماء المتوازن، كما ورد في فقرة (ز) من مقدمة الدستور، وذلك بإعطاء النواب الأولوية لسنّ القوانين الضرورية لنهوض المناطق الأكثر حرماناً وتهميشاً، لكي تتساوى مع نظيراتها من المناطق اللبنانية. ولتسريع عملية الإنماء المتوازن، يجب تطبيق اللامركزية الإدارية (إتفاق الطائف) لإنعاش الأرياف وتخفيف الضغط عن المدن الكبرى.

لقد أفردنا مساحة لشرح مقاصد إصرارنا على اعتماد النسبية والدائرة الوطنية الكبرى، وذلك لتبيان أهمية طبيعة قانون الانتخاب، ليس فقط لتحديد أحجام القوى السياسية انتخابياً وشعبياً، وأنما لمركزية دوره في تطوير النظام السياسي وتحديث البلاد.

لا ضير هنا، من مرحلة انتقالية محدّدة زمنياً، كالإبقاء على القيد الطائفي أو اعتماد المحافظات الخمس، لدورة انتخابية واحدة وأخيرة، ريثما يتمرّس مجلس الشيوخ في أداء مهامه، بموازاة تخفف السلوكيات الطائفية في المجتمع. ومشروط المضي بهذا الاستثناء توافق اللبنانيين على ذلك، وأن تكون مرحلة تمهيد للدولة المدنية، تُنجز خلالها حزمة إصلاحات باتت أكثر من ملحة، وفي مقدمها: تحرير القضاء من قبضة السياسة والفساد؛ فمن دون قضاء مستقل وفاعل ونزيه (المادة 20) لا يمكن إطلاق عجلة الإصلاح، وبناء إدارة عصرية، وتفعيل دور المؤسسات الرقابية، وتكريس مبدأ الثواب والعقاب. ويجب استثمار المرحلة التمهيدية، لتثبيت قواعد الاختيار والتعيين في كل المناصب والمواقع السياسية والإدارية، وفاقاً لمعايير الجدارة العلمية والكفاءة والخبرة والنزاهة، إنفاذاً للمادة 12 الدستورية. وأن تقتصر طائفية الوظيفة على موظفي الفئة الأولى من دون غيرهم، تطبيقاً للمادة 95 من الدستور.

ما تقدّم من إضاءة متواضعة على طبيعة الدولة المدنية وسماتها، والدوافع الموضوعية للمضي بها قُدماً، يُمكن اعتباره مادة مفتاحية لإطلاق ورشات حوار ونقاش آن أوانها، تنخرط فيها نخب فكرية ومجتمعية وحزبية، ونقابات ومنتديات سياسية وقانونية وثقافية وإعلامية... للتفكير سوياً والبحث عن أفضل سبل الخروج من المستنقع الطائفي نحو رحاب وطن يُفاخر أبناؤنا بالانتماء إليه.

الشرق الأوسط رابعاً في أولويّات بايدن... وإيران الامتحان الأصعب

د. علي دربج*

المقدّمة

تُعدّ قضايا دول الشرق الأوسط إحدى أعقد قضايا السياسة الخارجية التي على إدارة الرئيس الأمريكي القادم جو بايدن أن يتعامل معها باهتمام خاص، حتى وإن لم تكن هذه الإدارة الديموقراطية الجديدة بعيدة عنها بحكم تجربتها الطويله معها في عهد إدارة الرئيس الأسبق باراك أوباما.

أما السبب في هذه العقد، فيعود إلى كونها تتعلّق بواحدة من أكثر البيئات العالمية تأزّمًا في صراعاتها وأزماتها وتوتراتها، التي لم تتوقف منذ غرس الكيان الغاصب في قلب المنطقة العربية، حيث يواجه العديد من دولها خطر التفكيك والتمزيق والغرق في بحر من الفوضى ستؤدّي إلى المزيد من النزاعات الأهلية والحروب الداخلية المسلّحة.

من المرجّح أن تشهد السياسة الخارجية للإدارة الديمقراطية الجديدة تجاه الشرق الأوسط جملة من التغييرات، مختلفة إلى حدّ ما عن تلك شهدتها خلال إدارة الرئيس دونالد ترامب، لكونها مثّلت قطيعة – حسب رؤى الديمقراطيين – مع سياسات أمريكية تقليدية للولايات المتحدة تجاه المنطقة؛ فضلاً عن أنها – بحسب تقديرهم – أخفقت في حماية الأمن القومي والمصالح الأمريكية بالمنطقة، وزادت من حدّة انعدام الاستقرار والأمن الإقليمي بالشرق الأوسط، وفاقمت أزماته وتحدياته.

* باحث في القضايا الإقليمية وأستاذ جامعي.

بالمقابل، يُجادِل الرئيس ترامب أن السياسة الخارجية لإدارته خصوصا في الشرق الأوسط، حقّقت في غضون السنوات القليلة الماضية، نجاحات أكثر ممّا حقّقه أسلافه على مدى عقود من الزمن، لا سيّما بعد توقيع «اتفاقيات أبراهام» الأخيرة، التي دشّنت لمرحلة جديدة من العلاقات بين عدد من الدول الخليجية والعربية مع «إسرائيل»، والتي تؤكد حصول واقعٍ متغيّرٍ في المنطقة.

أولاً: بايدن ومحاولات تحسين صورة أميركا ودورها القيادي العالمي

لا شكّ أن العالم الذي سيرثه بايدن بعيد كل البعد عن العالم الذي خبره عن قرب عندما كان نائب الرئيس، وخلال فترة التسعينيات حينما ترأس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ. فنظرية الأحادية التي لطالما التصقت بأمريكا أضحت من التاريخ؛ الصين، بلغة البنتاغون، منافس شرس. كما أنه يمكن للقوى الأخرى، الكبيرة والصغيرة، بما في ذلك روسيا وإيران وكوريا الشمالية، أن تُحبط بسهولة الطموحات الأمريكية. نادرًا ما بدت بيئة التعاون الدولي أكثر صعوبة بالنسبة لأميركا كما هو الحال الآن.

مرارًا وتكرارًا قال الرئيس المنتخب إن هدفه الأساسي في الخارج هو إعادة الأمريكيين إلى «رأس الطاولة» . لكنّ شكل هذا الجدول تغيّر بشكل عميق. لقد كشف الوباء العالمي (كورونا) حدود العولمة والدبلوماسية المتعددة الأطراف وسرّع من زوال النظام الدولي الليبرالي الذي أنشأته أمريكا وكرسّ قيادتها له[1]. كما أدّى أيضاً إلى تفاقم الاتجاهات الموجودة مسبقًا لناحية المنافسات الجيوسياسية المتجددة، وزيادة الحساسيات بشأن السيادة الوطنية وقضايا مثل أمن الحدود، إلى الاقتصاد والرعاية الصحيّة.

واقعاً، سيترأس الرئيس بايدن أمريكا المريضة جسديًا، والأضعف اقتصاديًا، والأكثر استقطابًا سياسيًا وثقافيًا ممّا كانت عليه في أيّ وقت في نصف القرن الماضي. إذا أراد أن ينجح في الخارج ، فسوف يحتاج إلى إقناع عالم متشكك بشدّة يتساءل عن استقرار أمريكا وتماسكها السياسي وقدرتها على القيادة. وهذا يعني أن المهمة الأولى للرئيس الجديد ستكون إصلاح البيت الأميركي الذي صدّعته سياسات ترامب الداخلية والخارجية.

1– إربرا بليت آشر، مراسلة وزارة الخارجية الأمريكية، كيف سيغيّر جو بايدن السياسة الخارجية لأمريكا؟ موقع بي. بي. سي .العربي، 17 تشرين الأول 2019. https://www.bbc.com/arabic/

سيواجه بايدن أربع أزمات مترابطة بشكل لا ينفصل: جائحة مستعرة، اقتصاد متهالك كشف عن تفاوتات اجتماعية واقتصادية وطبقية عميقة وكبيرة، والاستقطاب السياسي السام، كما أشار جورج باكر في مجلة ذي أتلانتيك، والذي «أظهر أن أمريكا أصبحت دولتين؛ وحكومة شديدة الانقسام واختلال وظيفي».

في المحصّلة، لا يمكن لبايدن حلّ أي من هذه التحديات بسهولة أو بسرعة. فهو يمتلك الأدوات اللازمة ليكون معالجًا رئيسيًا فعّالًا، لكن كل مهمة من هذه المهام الشاقة ستختبر مدى كفاءته في إصلاح صورة أميركا التي هشمها ترامب.

ثانياً: الفريق الدبلوماسي السياسي والأمني لبايدن

لم تمنع الأزمة الانتقالية التي يواجهها المرشّح الديموقراطي الفائز بالانتخابات الأميركية، جو بايدن ـ والمتمثلة بتمنّع الرئيس الحالي دونالد ترامب عن التسليم بالهزيمة ـ من حسم قرار اختياره لفريقه السياسي والأمني والدبلوماسي.

اختار الرئيس المنتخب مستشاره القديم أنتوني بلينكين كوزير للخارجية، والذي كان قد شغل وظائف دبلوماسية وأمن قومي منذ إدارة الرئيس بيل كلينتون، ومن ضمنها منصب نائب وزير الخارجية في عهد الرئيس باراك أوباما.

تخرّج بلينكين من جامعة هارفارد ومن كليةّ الحقوق بجامعة كولومبيا[2]. وعندما كان بايدن عضوًا في مجلس الشيوخ ، عمل بلينكين كمدير لفريقه في لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ قبل مغادرته للعمل في حملة بايدن الرئاسية لعام 2008. كما شارك بلينكين في تأسيس شركة WestExec Advisors، وهي شركة إستراتيجية سياسية ، مع ميشيل فلورنوي ، إحدى كبار مسؤولي البنتاغون في عهد أوباما.

يُنظر إلى بلينكين في جميع أنحاء واشنطن على أنه شخص مؤهّل تأهيلاً عالياً لهذا المنصب، حيث يشير اختياره ليكون أكبر دبلوماسي أمريكي إلى أن هدف بايدن، المتمثل في تعيين أشخاص ذوي خبرة في مناصب وزارية رئيسية، هو العودة إلى استراتيجية

2– بايدن يسلّم السياسة الخارجية والأمن القومي لفريق أوباما، موقع روسيا اليوم العربي، 24 تشرين الثاني2020 https://arabic.rt.com

السياسة الخارجية التي تعطي الأولوية للتحالفات ، على عكس سياسات الرئيس ترامب القائمة على «أمريكا أولاً». وهو ما عبرّ عنه بايدن من خلال قوله في مؤتمر صحافي «لقد مررنا بالكثير من الضرر خلال السنوات الأربع الماضية، من وجهة نظري. نحن بحاجة إلى إعادة بناء مؤسساتنا وقوتنا العاملة لنعكس القوة الكاملة والتنوّع في بلدنا. نحن بحاجة إلى التركيز على الاستعداد لكلّ ما قد يأتي»[3].

يمتلك بلينكين، وهو مسؤول محترف في السياسة الخارجية ، شبكة علاقات عالمية مترامية الأطراف. ومن المتوقع أن يقود جهود الولايات المتحدة لإعادة الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية، مثل اتفاقية باريس للمناخ والاتفاق النووي الإيراني، حيث كان قال في تصريحات لـCNN العام 2017: «أنه وفي حال أُلغِي الاتفاق النووي مع طهران، فإن إيران ستبدأ مجدّداً ببناء وتطوير ترسانة نووية محتملة، وسيضطر الرئيس الأمريكي المقبل إلى بذل جهود كبيرة لتوحيد صف المجتمع الدولي في سبيل مواجهة هذا الأمر». وتابع: «نحن الآن في هذا الوضع؛ وسحب الثقة من الاتفاق النووي سيُنهي أي وحدة في الصف الدولي بعد جهود مُضنية بذلناها للتوصل لذلك.»

وأشار بلينكين حينها إلى: «أن إيران ستقوم بالضبط بما تريد القيام به، وهو إبعادنا عن شركائنا الأوروبيين، عداك عن الروس والصينيين واليابانيين وغيرهم؛ هذا (قرار ترامب) عمل ليس له داعٍ من وجهة نظري.»

علاوة على ذلك، تضمّنت تصريحات بلينكين آنذاك إشارات لافتة ومهمة فيما يخصّ نظرته إلى العلاقة مع كل من إيران والسعودية، إذ قال: «ما لا نريد (لأمريكا) القيام به في الوقت الحالي هو كما يلي؛ الرئيس ترامب كان يتحدث عن إنشاء حلف ناتو عربي عندما كان في السعودية. والآن (مع الأزمة القطرية) نرى مدى صعوبة ذلك، لأن هناك دول لديها مصالح مختلفة.»

وأضاف: «حلف ناتو عربي يعني بالنسبة لنا جبهة موحّدة ضد تنظيم داعش، إلاّ أن السعودية تراه جبهة ضدّ إيران، وسيسحبوننا (أمريكا) إلى الانقسام السنّي – الشيعي،

3- محمد المنشاوي، فريق "أوبامي" لعالم "ترامبي".. كيف يتعامل الجمهوريون مع اختيارات بايدن؟ موقع قناة الجزيرة القطرية، 26 تشرين الثاني 2020. https://www.aljazeera.net/

ويجبروننا على الوقوف بأحد الصفوف، وهذا ليس مكاناً جيداً لنتواجد به الآن.[4]»

من جهة ثانية، من المرجّح ان يكون موقف بلينكين من الصين أكثر صرامة؛ وهذا ما عكسته مقابلته مع تلفزيون بلومبيرج في تموز الماضي، إذ اعتبر أن «أول شيء هو أن نتخلص من العجز الاستراتيجي الذي وضعنا فيه الرئيس ترامب. لقد ساعد الرئيس ترامب الصين على تحقيق أهدافها الاستراتيجية الرئيسية».

وتابع بلينكين إن بايدن «سيعزّز الدفاعات عن ديمقراطية تايوان من خلال فضح جهود بكين للتدخل. المفارقة هي أن تايوان كانت قصّة نجاح على مدار العقود الماضية من حيث كيفية تعامل الولايات المتحدة والصين معها».

وكان بايدن قد اجتمع بخبراء دفاع واستخبارات ، بما في ذلك بلينكين وآخرين ممّن عملوا مع أوباما عندما كان بايدن نائبًا للرئيس ، لأن إدارة ترامب منعته من الحصول على المعلومات الاستخباراتية الممنوحة تقليديًا للرئيس المنتخب.

اللافت أن بلينكين يحظى بتاييد اللوبي الصهيوني، حيث ورد اسمه في موقع إلكتروني أميركي تابع للوبي، كمرشّح يهم المجتمع اليهودي والمؤيّد لإسرائيل.

وعلى خطٍ موازٍ، عمد بايدن إلى تعيين جيك سوليفان، أحد أقرب مساعدي الوزيرة هيلاري كلينتون سابقًا، مستشارًا للأمن القومي لبايدن، وليندا توماس جرينفيلد سفيرة أميركا لدى الأمم المتحدة.

ويُعدّ منصب مستشار الأمن القومي للرئيس أحد أهم وأكثر الوظائف تأثيراً في البيت الأبيض، حيث يقود فريقًا من عشرات الخبراء من الوكالات العسكرية والدبلوماسية والاستخباراتية التابعة للحكومة، الذين يطوّرون السياسة الخارجية والعسكرية للولايات المتحدة[5].

أما السفيرة جرينفيلد، فكانت جزءًا من عملية تطهير لكبار مسؤولي وزارة الخارجية

4- المرجع ذاته.

5- نسرين قسنطيني، جو بايدن ...الديمقراطي الذي خبر السياسة الأمريكية يفوز بمفاتيح البيت الأبيض، موقع فرانس 24 العربي، 7 تشرين الثاني 2020. https://www.france24.com/ar/

عندما تولّى ترامب منصبه. وهي تعمل حاليًا مستشارة أولى في مجموعة ألبرايت ستونبريدج في واشنطن.

تقاعدت جرينفيلد مؤخرًا بعد 35 عامًا من العمل في السلك الدبلوماسي الأمريكي، حيث شغلت من العام 2013 إلى 2017 منصب مساعد وزير الخارجية لمكتب الشؤون الأفريقية. وبهذه الصفة ، قادت مكتبًا في وزارة الخارجية يركّز على تطوير وإدارة سياسة الولايات المتحدة تجاه إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. قبل هذا التعيين ، شغلت جرينفيلد منصب المدير العام للسلك الدبلوماسي ومدير الموارد البشرية (2013–2012) ، وقادت فريقًا من حوالي 400 موظف تعاملوا مع مجموعة كاملة من وظائف متعددة في وزارة الخارجية تعود لحوالي 70.000 فردًا – وتشمل التعيين والتوظيف والتقييم والترقية والتقاعد[6].

ثالثاً: استراتيجية بايدن في مقاربة الملف النووي الإيراني

يمكن القول إن إيران ستكون إحدى أولويات السياسة الخارجية لإدارة بايدن القادمة. كان الهدف من اغتيال رئيس منظمة البحث والتطوير في وزارة الدفاع الإيرانية الشهيد محسن فخري زادة، في 27 تشرين الثاني الماضي، والذي نفّذته «إسرائيل»، تقويض إمكانية حدوث انفراج سريع بين الولايات المتحدة وإيران بمجرّد تولي الرئيس المنتخب جو بايدن منصبه. في المفهوم الاستراتيجي، الاغتيال يُعدّ جزءاً من حملة الأرض المحروقة من قبل بنيامين نتنياهو ودونالد ترامب لجعل من الصعب على إيران قدر الإمكان استئناف المفاوضات مع إدارة بايدن والعودة إلى الاتفاق النووي لعام 2015.

لا شكّ أن الأسابيع الأخيرة من إدارة ترامب ستكون حاسمة، ليس فقط لنتنياهو ولكن أيضًا لمعارضين آخرين للاتفاق الإيراني، بما في ذلك حلفاء مثل السعودية والإمارات. تقود التقارير الكثيرة عن اتصالات رفيعة المستوى بين البيت الأبيض لترامب ونظرائه في «إسرائيل» والسعودية إلى فكرة وجود جهود منسّقة لإحداث أزمة تخرّب دبلوماسية بايدن قبل أن تبدأ؛ ثمّة إشارات تدلّ على ذلك؛ زيارة بومبيو «إسرائيل» مؤخرًا، ووجود صهر

6– ليندا توماس غرينفيلد: دبلوماسية من أصول إفريقية سفيرة بايدن إلى الأمم المتحدة، موقع إذاعة مونت كارلو الدولية 24 تشرين الثاني 2020. https://www.mc-doualiya.com

الرئيس جاريد كوشنر في الشرق الأوسط (تشرين الثاني 2020) للقاء القادة السعوديين. من هنا، فإن توقيت هذه الزيارات يثير تساؤلات حول الصفقات السريّة التفجيرية المحتملة خلال الوقت الأميركي المستقطع.

عملياً، ستكون مهمة بايدن الأولى والأكثر أهمية عند تولّيه منصبه نزع فتيل هذه الأزمة النووية. وللقيام بذلك، سيتعيّن عليه تجاوز المنطقة الآمنة ليكرّر ببساطة رغبته في استئناف الاتفاق النووي مع إيران[7].

لقد كانت سياسة إدارة ترامب، المتمثلة في ممارسة «أقصى ضغط» على إيران، بمثابة إفلاس كامل. لم توافق إيران على إعادة التفاوض بشأن اتفاقية ذات قيود أكثر صرامة على برنامجها النووي، وهي تمتلك الآن 12 ضعف كمية المواد التي يمكن استخدامها في صنع الأسلحة عندما تم توقيع الاتفاق النووي مع إيران في عام 2015. إضافة الى ذلك، لم تتوقف برأي الديمقراطيين ما يسمّونه «الأنشطة «الخبيثة» لإيران في المنطقة. وأيضاً، لم تقم بتقليص برامج الصواريخ الباليستية؛ والأهم أن العقوبات لم تُسرّع في انهيار النظام.

أصبحت الولايات المتحدة أكثر عزلة دبلوماسية من أي وقت مضى عن حلفائها، و لم تؤدِ العقوبات على إيران إلى النتائج المتوخاة بعدما تمكنت طهران من زيادة عائدات النفط بالتهرب من العقوبات. كما أن جهود الإدارة الفاشلة لعزل إيران منحت الصين وروسيا فرصة ذهبية لإقامة علاقات أوثق مع طهران.

لقد حفرت إدارة ترامب حفرة عميقة لإدارة بايدن بشكل يصعب عليها الخروج منها، وذلك من خلال التهديد بتشديد العقوبات على طهران كلّ أسبوع، حتى 20 كانون الثاني 2021 . يريد بايدن إعادة التفاوض على شروط الاتفاق النووي، والتركيز على أنشطة إيران الإقليمية وبرنامجها الصاروخي؛ لكن الفرص لأن توافق الحكومة الإيرانية على طرح هذه القضايا على الطاولة معدومة، لاسيّما بعد اغتيال زاده. السياسة المتعلقة بالمسألة النووية محيّرة: لن يكون لإيران مجال للمناورة قبل الانتخابات الرئاسية الإيرانية في حزيران 2021؛ وفي ذات الوقت، يُكمل الكونغرس الأمريكي سياسة فرض عقوبات

7- Yosssi Kuperwasser, The United States and the Iranian Policy of Escalation, Jerusalem Center for Public Affairs Israeli Security, Regional Diplomacy, and International Law, November 2020. Jerusalem Center For Public Affairs (jcpa.org).

على أنشطة إيران غير النووية، والتي سيكون من الصعب إزالتها[8].

بالنظر إلى هذه التحديات، وإذا كان بايدن جادًا بشأن رغبته في تخفيف حدّة مخاطر الصراع مع إيران ، فسيتعين عليه تقديم تنازلات. النتيجة الأكثر واقعية التي يمكن أن تتوقعها إدارته هي اتفاقية «التجميد من أجل التجميد» (أي تجميد العقوبات مقابل تجميد التخصيب)، يليها في وقت لاحق مفاوضات حول اتفاقية أكثر شمولاً. سيكون تحقيق هذا الهدف الأكثر تواضعًا أمرًا صعبًا سياسيًا ، لأنه قد يتطلب من الإدارة تقديم تخفيف جزئي للعقوبات مع السماح لإيران بإجراء بعض الأنشطة المحظورة بموجب الاتفاقية النووية لعام 2015. علاوة على ذلك ، ليس من الواضح بأيّ حال من الأحوال أن إيران معنيّة بالتجميد المؤقت ، أو أنها ستوقف تخصيب اليورانيوم أو تخفّض مخزونها من هذه المواد.

قد ترغب الإدارة الجديدة في استكشاف طرق أخرى لتهدئة التوترات مع طهران ، مثل تقديم المساعدة الإنسانية، أو إنشاء قناة خلفية لمناقشة تدابير بناء الثقة ومنع الصراع المحتملة. إذا كان بايدن سيحقّق أي نجاح كرئيس ، فعليه أن يُظهر استعداده لمحاربة أولئك الذين يحاولون تقويضه[9].

رابعاً: بايدن وقواعد اللعبة الإسرائيلية ـ الفلسطينية المتغيرة

أسهمت سياسات الرئيس دونالد ترامب في الشرق الأوسط بشكل كبير في تغيير قواعد اللعبة في المنطقة، على الصعيدين الفلسطيني والإقليمي.

كان التغيير الرئيسي الآخر هو نقض إدارة ترامب للمطالبة بعدم الاعتراف بسيادة «إسرائيل» على الأراضي التي استولت عليها في حرب الأيام الستة. كما اعترفت الولايات المتحدة بسيادة «إسرائيل» على مرتفعات الجولان، وشرّعت أحقيّة مطالبة «إسرائيل» بالسيادة على القدس الشرقية و 30 في المائة من يهودا والسامرة، بما في ذلك غور الأردن.

قواعد اللعب الأخرى التي تغيّرت خلال ولاية ترامب هي رفض المزاعم بأن

8- Ibid.

9- Ibid.

المستوطنات الإسرائيلية في يهودا والسامرة كانت غير شرعية أو غير قانونية، وأن الاتفاق سيتطلب إخلاء بعض المستوطنات، وأن الترتيبات الأمنية التي سيتم وضعها في المستقبل بين «إسرائيل» والكيان الفلسطيني المستقبلي ستكون على أساس المسؤولية الفلسطينية عن الأمن. ما حصل أن الولايات المتحدة اعترفت بشرعية الاستيطان الإسرائيلي في يهودا والسامرة ، وبالاحتياجات الأمنية لإسرائيل، والتي تتطلب السيطرة الإسرائيلية على غور الأردن، وبتولّي «إسرائيل» المسؤولية الأمنية في المنطقة بأكملها.

الغريب أنه بعد انتخاب بايدن تنهّدت السلطة الفلسطينية الصعداء، إذ يعتقد قادتها أن الضغط عليهم سوف يتضاءل في ظل إدارة بايدن. ولكن هؤلاء يعون جيّداً أنه يتعيّن عليهم التعامل مع الواقع الجديد والقواعد الجديدة التي فرضتها ادارة ترامب. ولهذا أعلنوا أنهم سيستأنفون التنسيق الأمني والمدني مع «إسرائيل» (وهم استأنفوه)، دون أن تُعلن «إسرائيل» أنها تتنازل عن نيتها بسط سيادتها على أجزاء من يهودا والسامرة.

أكد بايدن ومستشاروه أن أهدافهم الاستراتيجية لا تختلف عن أهداف الإدارات السابقة، وفي مقدّمتها تعزيز أمن «إسرائيل»، واستمرار المساعدة الأمنية والحفاظ على التفوّق العسكري النوعي لإسرائيل، ومحاربة نزع الشرعية عنها، والترويج لاتفاق للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني على أساس صيغة الدولتين – حتى لو كانوا متشككين في إمكانية إحراز تقدم كبير نحو هذا الهدف[10].

لكن في الواقع ، فإن الإدارة الجديدة، وبالنظر إلى الواقع المتغير في الشرق الأوسط ، سوف تتأثر بمجموعة متنوعة من القيود. يبدو أن الجوانب المهمة لقواعد اللعبة الجديدة لا رجوع فيها، ولا سيما تطبيع العلاقات بين «إسرائيل» والدول السنّية البراغماتية، التي ربما قدّمت لإسرائيل أضعاف ما كانت تحلم به.على سبيل المثال، في الاتفاقية مع الإمارات العربية المتحدة، اعترفت الإمارات بوجود شعب يهودي لأول مرّة، وهو يتعارض بشكل واضح مع لاءات جامعة الدول العربية.

وأكثر من ذلك، من غير المحتمل (وإن لم يكن مستحيلًا تمامًا) أن تتجاهل الإدارة

10– إنترسبت: الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.. هل يُصلح بايدن ما دمّره ترامب، موقع قناة الجزيرة القطرية، 14 تشرين الثاني 2020. https://www.aljazeera.net

الجديدة قانون تايلور فورس (الذي يقطع المساعدات عن السلطة الفلسطينية بسبب مدفوعاتها لعائلات الشهداء والأسرى بذريعة قيامهم بأعمال إرهابية)، وتجدّد المساعدات المالية للسلطة. وقد يدفع هذا الأمر مسؤولو السلطة لإجراء تغييرات في نظام المدفوعات للشهداء والأسرى لتجنّب هذا القانون ، وذلك بتشجيع من نشطاء الحزب الديمقراطي المتعاطفين.

إضافة إلى ذلك، يبدو أن بايدن سيمتنع عن إعادة السفارة الأمريكية إلى تل أبيب، أو إلغاء الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، وبمرتفعات الجولان كجزء من «إسرائيل». وفي حال بقي مجلس الشيوخ تحت سيطرة الجمهوريين ، فسيجد بايدن صعوبة أكبر في مساعدة الفلسطينيين، على الرغم من الضغوط المتوقعة من «المعسكر التقدمي» في حزبه.

بالمقابل، قد يقوم بايدن بتجميد أو إلغاء مبادرة ترامب للسلام، والعودة إلى الإشارة إلى المستوطنات في المناطق على أنها غير شرعية أو تفتقر إلى الصلاحية القانونية (بلغة قرار مجلس الأمن رقم 2334 ، والذي سمحت إدارة أوباما بتمريره). قد يعيد بايدن تبنّي خطة أوباما– كيري للسلام 2014–2013 ، والتي تضمّنت مفهومًا أمنيًا خطيرًا بالنسبة لإسرائيل («خطة ألين» ، والتي من بين عيوبها العديدة إيجاد وحدة من القوات الخاصة الفلسطينية مجهّزة بطائرات هليكوبتر).

على أيّ حال، من المحتمل أنه على الرغم من موقف بايدن المتعاطف مع «إسرائيل»، فإنه سيُظهر موقفًا أكثر انتقادًا تجاهها، خصوصاً بالمقارنة مع ترامب[11].

خامساً: بايدن وتقويم العلاقات مع السعودية

في عهد دونالد ترامب، حظِيت العربية السعودية بكل الاهتمام والدعم وغضّ الطرف عن جرائمها وارتكاباتها وأفعالها الإرهابية. لكن، بعد انتخاب بايدن، كانت االعربية السعودية واحدة من الدول القليلة التى انتظرت فترة طويلة إلى حد ما حتى هنّأته بفوزه فى الانتخابات . أصدر الملك سلمان ونجله، ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، بياناً عبر

11– نبيل عمرو، بايدن والتسوية الفلسطينية ـ الإسرائيلية، موقع صحيفة الشرق الأوسط السعودية، 12 تشرين الثاني 2020. https://aawsat.com/

وكالة الأنباء السعودية، أشادا فيه بالرئيس المنتخب بايدن ونائبته كامالا هاريس، بعد أكثر من 24 ساعة من وضوح فوز بايدن.

وعد بايدن بـ«إعادة تقييم» علاقة أمريكا الممتدة مع السعودية، والتي انحرفت في عهد ترامب، خاصة بعد مقتل الصحفي جمال خاشقجي والحرب في اليمن. اعترف ترامب في وقت لاحق للصحفي بوب وودوارد قائلاً إنه «تمكن من إنقاذ ولي العهد السعودى بعدما تمكن من إقناع الكونجرس بتركه وشأنه». كما استخدم ترامب حق النقض ضد قرار في الكونجرس من الحزبين كان سيُنهى دعم الولايات المتحدة للحرب التى تقودها السعودية في اليمن، والذي بدأ خلال فترة إدارة أوباما[12].

يقول نيل كويليام، زميل مشارك في تشاتام هاوس في لندن، إن «القيادة في السعودية تشعر بالقلق من قيام إدارة بايدن والكونجرس بإجراء مراجعة كاملة للعلاقات، بما في ذلك إعادة تقييم العلاقات الدفاعية». ويضيف أنه «يتوقع أن أول ما ستفعله إدارة بايدن هو الإشارة لاستيائها من السياسات السعودية الداخلية والخارجية. لذلك، لم يكن مفاجئاً تحوّط الرياض وانتظارها لفترة قبل تهنئة بايدن على انتخابه، نظراً لأن ترامب رفض بعناد قبول النتائج بادىء الأمر، وسط صرخاته الزائفة حول «سرقة الانتخابات»؛ لكنه في النهاية سلمّ بحقيقة النتائج رغم امتعاض حلفائه في السعودية والإمارات.

تبدو السعودية وكأنها أوّل اختبار كبير لسياسة بايدن الخارجية. لقد وعد بـ«حشد الديمقراطيات في العالم»، وأوضح أن أمريكا لن تتخلّى عن مبادئها مرّة أخرى لمجرّد شراء النفط أو بيع الأسلحة.

في عام 2016، عندما بدت خسارة ترامب أمام هيلاري كلينتون محتملة، وقبل كل الصخب التي أثارته رئاسة ترامب، جادل مايكل وحيد حنّا، فى مقال لـWorlds Politics Review، بأن «الوقت قد حان لواشنطن لإعطاء الأولوية للحلفاء الآخرين فى الشرق الأوسط». وكتب قائلاً إن دعائم استراتيجية الأمن الإقليمي لأمريكا في الشرق الأوسط، كمصر والسعودية، يعتبرون في الواقع من العوامل الرئيسية لعدم الاستقرار؛

12– الولايات المتحدة ودول الخليج.. هل ينتهي شهر العسل بمجيء بايدن؟ موقع دويتشه فيله الألماني بالعربي، 9 تشرين الثاني. 2020. https://www.dw.com/ar

وفي كثير من الحالات تقوّض المصالح الأمريكية. وبدلاً من ذلك، يجب على الولايات المتحدة أن تنظر إلى شركاء لديهم إرادة وقدرات، وبالتحديد العراق والإمارات العربية المتحدة[13].

سادساً: إدارة بايدن وتراجع الاهتمام بالشرق الأوسط

من المؤكد أن مرتبة الشرق الأوسط ستنخفض في عهد بايدن. أحد كبار المستشارين –الذي طلب عدم ذكر اسمه حتى يتمكن من التحدث بصراحة عن الحملة– يتوقع أن يكون الشرق الأوسط «رابعًا بعيدًا» في ترتيب الأولويات، بعد أوروبا ومنطقتي المحيطين الهندي والهادئ وأميركا اللاتينية. ومع ذلك، يتمتع بايدن بعلاقات عميقة مع المنطقة، ومن غير المرجّح أن يدير ظهره للقادة والدول الذين عمل معهم عن كثب لأعوام.

يمثّل العراق بالنسبة لكلٍ من التقدميين والواقعيين في أميركا، المثال الكامل للمستنقع الذي تحتاج الولايات المتحدة إلى تخليص نفسها منه تمامًا. يعتقد بايدن، وفقًا لمساعده السابق، أن العراق «لديه فرصة للحيلولة دون صعود كبير ومفاجئ للجهاديين، وأن يكون مبشّراً بشرق أوسط أقل استقطابًا وأكثر تعدديّة، إذا فهموا الأمور بشكل صحيح». من المحتمل أن يعمل بايدن أيضًا على تقوية العلاقات الأميركية مع الدول المعتدلة مثل الأردن، الذي كاد يُدهس تقريبًا في اندفاع ترامب لاحتضان العرب الأثرياء[14].

ربما تكون أفضل طريقة للتفكير في تطلعات بايدن هي القول إنه سيسعى إلى تطبيع العلاقات الأميركية مع الشرق الأوسط. ولن يكون بصدد طلب الشيء نفسه الذي طلبه أوباما، لكنه لن يتسامح مع ما تسامح معه ترامب أيضاً. ومن غير المرجّح أن يرفع سقف التوقعات أو يحطّمها؛ لن يسحب جميع القوات الأميركية من العراق أو سورية أو من شبكة القواعد الأميركية حول المنطقة، لكنه سيكون حذرًا جدًا عندما يتعلق الأمر بنشرها في خضم حرب أهلية. وإذا كان محظوظًا، فسوف يحقّق حلم العديد من أسلافه بعدم إيلاء

13– المرجع ذاته

14– مايكل سينغ و سنان أولجن، بايدن لا يسعه تجاهل أردوغان، لكن باستطاعته إبقاء العلاقات الأمريكية–التركية على المسار الصحيح، معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى بالعربي، 17 تشرين الثاني 2020.
https://www.washingtoninstitute.org/ar

المنطقة اهتمامًا أكثر ممّا تستحق.

من المتوقع أن تعتمد الإدارة الجديدة نهجًا موحّدًا فيما يتعلق بملفات المنطقة مقارنة بإدارة ترامب، التي غالبًا ما كانت اهدافها عشوائية واجتهادية. سوريا غابت بشكل ملحوظ عن حملة بايدن الانتخابية، على الرغم من وجود القوات الأمريكية على الأرض. لم يقل فريق بايدن الكثير بشأن هذه القضية سوى أنه لن ينسحب من سوريا.

من المرجّح أن يحافظ بايدن إلى حد كبير على نهج مماثل: كالإبقاء على وجود عسكري صغير في شمال شرق سوريا (وإن كانَ ذلكَ مع دعم أكبر لقوات سوريا الديمقراطية التي يهيمن عليها الأكراد ، والتي تخلى عنها ترامب إلى حدٍ كبير)، إضافة الى دعم العملية السياسية للأمم المتحدة، والإبقاء على العقوبات على سورِيا.

قد يُقدّم بايدن دعمًا عسكريًا متجدّدًا لحلفاء أميركا في سوريا والعراق لمنع عودة «داعش». وهذا بدوره سيعزّز هذا الوجود الأمريكي المستمر في سوريا والعراق ، وسيُحمّل الأوروبيين مسؤولية أكبر[15].

أكثر من ذلك، يعي بايدن أن الضغط الاقتصادي الأمريكي الأقصى ضدّ إيران وحلفائها، بما في ذلك في العراق ولبنان، يمكن أن يضعف، حيث تُظهر الإدارة اعترافًا أكبر بالتأثير المزعزع للاستقرار على هذه البلدان وهو تحوّل يجب أن يشّجعه الأوروبيون أيضاً.

بالنسبة لتركيا، ستنطلق العلاقات بين واشنطن وأنقرة بلا شك بتوتر وخوف من الجانبين. من المحتمل أن تكون هناك مراجعة للسياسة الأميركية من قِبل بايدن بشأن تركيا، يتبعها عرض لإعادة ضبط العلاقات وتقويمها من جديد . لدى أنقرة قلقان رئيسيان بشأن العلاقات المستقبلية مع الإدارة الجديدة؛ الأول هو الخوف من أن بايدن سيعيد إدخال الديمقراطية وخطاب تعزيز حقوق الإنسان في العلاقات الثنائية. ثانيًا، تخشى أنقرة أن يحاول بايدن تقييد تركيا الصاعدة، ودعم سياسات احتواء تركيا في ليبيا وشرق البحر المتوسط وسوريا.

15- المرجع ذاته.

سيكون على رأس جدول الأعمال شراء تركيا لمنظومة S–400 من روسيا، وما إذا كان بايدن سيفرض عقوبات (CAATSA) على تركيا، غير تلك التي فرضتها أميركا على رئاسة الصناعات العسكرية في منتصف كانون الأول الماضي. وفي حين أن الكونجرس لا يزال مُصراً على هذه المسألة، فمن المرجّح أن تكون لدى إدارة بايدن مخاوف من أن فرض عقوبات على تركيا سيعزل حليفًا مهمًا في الناتو.

تأمل أنقرة أن تتمكن من الدخول في مفاوضات بيد قوية ، باستخدام صواريخ إس –400 وعلاقات تركيا مع روسيا كوسيلة ضغط. لكن من المتوقع أن تسوء الأمور قبل أن تتحسن. بعد حرمان أنقرة من درع ترامب ، تشعر أنقرة بالقلق من أن يكون للكونغرس الأمريكي الغاضب يد أكثر حريّة في اتخاذ إجراءات ضد تركيا.

كلّ هذا يترك لأوروبا خيارين – أن تصبح اليد الغربية الثابتة في التعامل مع تركيا لموازنة الاضطرابات في محادثة أنقرة وواشنطن، أو أن تحذو حذو الولايات المتحدة، بما في ذلك إمكانية فرض عقوبات[16].

هذه ليست مجرّد مسألة ما إذا كان يمكن للاتحاد الأوروبي أن يفصل علاقته مع تركيا من نهج الولايات المتحدة. إنه سؤال وجودي أكبر حول ما تريد أوروبا أن تفعله مع تركيا. والجواب غير واضح. لا شك أن هناك خلافات في الرأي داخل أوروبا بشأن المسار الذي يجب اتباعه. تريد دول مثل فرنسا احتواء تركيا الصاعدة ، بينما تقبل ألمانيا طموحات تركيا كحقيقة من حقائق الحياة وتريد إنقاذ العلاقة الأوسع. في كل الاحوال يجب أن تبدأ أوروبا بتأمين موقف إجماع أفضل بين الدول الرئيسية.

الاستنتاجات

على الرغم من أن بايدن سيكون على الأرجح أبطأ في التعامل مع الشرق الأوسط ممّا يتوقعه البعض، لأن المنطقة ستكون ذات أولوية منخفضة للإدارة الجديدة التي ستركّز على التعامل مع جائحة كوفيد–19، ببُعديها الداخلي والخارجي، والسياسة الخارجية

16– نتائج الانتخابات الأمريكية: هل تتدهور العلاقة بين تركيا والولايات المتحدة في ظل إدارة جو بايدن، موقع بي بي سي العربي، 12 تشرين الثاني 2020 . https://www.bbc.com/arabic

الأمريكية تجاه آسيا وأوروبا والأمريكيتين، فإنه سيسعى إلى إصلاح الأضرار التي سبّبها ترامب في الشرق الأوسط، حيث يرى بايدن أن سياسات إدارة ترامب في المنطقة خلال السنوات الماضية زادت من مخاطر الحرب وسمحت لإيران بإعادة تشغيل برنامجها النووي، وجعلت آفاق «السلام» الفلسطيني–الإسرائيلي بعيدة بشكل متزايد.

قد يعتمد بايدن استراتيجية أكثر تماسكاً لإنهاء الحروب اللانهائية في المنطقة والعودة إلى الخيار الدبلوماسي للتعامل مع أزماتها، وتحديداً مع طهران.

ويمكن لبايدن البناء على إرث الرئيس ترامب في منطقة الشرق الأوسط في قضايا معينة، لا سيّما بعد نجاحه في تحقيق تغييرات في بعض الملفات الجامدة في المنطقة منذ سنوات.

لقد أصبح الشرق الأوسط «أقل أهمية بشكل ملحوظ» بالنسبة للولايات المتحدة ممّا كان عليه في السابق، على حد تعبير مقال أثار الكثير من النقاش في العام 2019، للكاتبتين تامارا كوفمان ويتس، المسؤولة السابقة في وزارة الخارجية في عهد الرئيس باراك أوباما، ومارا كارلين، المسؤولة السابقة في البنتاغون في عهد أوباما، حيث خلصت الكاتبتان في مقالهما إلى أن الوقت قد حان «لوضع حد للتفكير المتمنّي» حول قدرة واشنطن على التأثير على الديناميات الداخلية أو الحسابات الخارجية للجهات الفاعلة في الإقليم.»

هذه هي مهمة الشرق الأوسط التي سيرثها المرشّح الديمقراطي للرئاسة، جو بايدن، وسيكون في وضع أفضل كثيراً عندما يتبنّى اقتراح ويتس وكارلين "بالتمحور" بعيدًا عن الهوس الجيلي بهذه المنطقة المستعصية مقارنة بأوباما، الذي جرّته إلى المنطقة مرّة أخرى الحروب الأهلية في ليبيا وسورية وقيام دولة الخلافة المزعومة التي أسّسها تنظيم «داعش» الإرهابي في سورية والعراق. ومن المرجّح أن يستفيد بايدن من هذه الفرصة، وإن لم يكن بدرجة ترضي الواقعيين والتقدميين الذين يرغبون في رؤية الولايات المتحدة وهي تنهي وجودها العسكري تماماً في المنطقة.

السيبرانيّة:
الحرب الخفيّة في المنطقة المظلمة

د. رولا حطيط*

المقدّمة

منذ بدء ثورة المعلومات الرقميّة التي تجلّت في انتشار شبكة الإنترنت، زاد اعتماد الدول والمجموعات والأفراد عليها. وهذه الثورة لم يقتصر مداها على الاستفادة من تقنيّات دمج الصوت والصورة، ولم تعد مجرد أداة اتصال وتواصل بين طرفين محدّدين، بل باتت بحكم انفتاحها ومرونة الإبحار داخلها، «وسطًا» تعتمل في «فضائه» البوّابات والمواقع والمدوّنات، لا بل الحروب الإلكترونيّة، جرّاء استحداث برامج إلكترونيّة معدّة لأغراض عسكريّة أو تطويرها، تُعرف اختصارًا بالسايبر (cyber)[1]. وترسم ملامح الحروب في القرن القادم حروب خفيّة تقاد في الظلّ، من خلال شاشة حاسوب، غيّرت الواقع وفرضت سيطرة عالميّة من نوع جديد، إذ يبدو الأمر وكأنّه فيلم خيال علميّ أبدعت هوليوود في إخراجه؛ ولكن نحن في القرن الـ21، وقد أصبح الأمر ممكنًا بشكل يصعب تصديقه، فلم يعد الأمر مقتصرًا على الأفلام بل صار حقيقة والسلاح معلومة، أمّا الفضاء فهو قائم على التكنولوجيا؛ إنّها قوّة جديدة فاقت بهدوئها الحرب الباردة، وأدخلت للساحة جنودًا غير مرئيّين، وهذا يستلزم تغيير الاستراتيجيّة في اتجاه التصعيد مع قوى أخرى معادية نشطة في ساحة الحرب السيبرانيّة، أو ما عُرف بحرب الأصفار والآحاد التي تحاربت عليها منذ أكثر من عشرة أعوام فرق من القوّات الخاصّة للدول

* باحثة لبنانية.

1- هناك عدد من الترجمات العربيّة لمصطلح، Cyber منها: المعلوماتي، والافتراضي، والسيبراني، والرقمي؛ غير أنّه في هذا البحث تم استخدام لفظ "سيبراني" بوصفه الترجمة الأقرب إلى الكلمة الإنجليزية.

الكبرى ومجموعات من قراصنة المعلومات[2] المجنّدين حسب اللزوم، ما يشكّل أحد أهمّ التحدّيات الراهنة، وبالأخصّ في تحديد طبيعتها أو عناصرها، فضلًا عمّا يترتب عليها من تبعات، سيّما أنّها حرب المستقبل؛ وهي من أخطر الحروب التي تختلف عن كلّ الأجيال السابقة من الحروب كونها مجهولة من حيث جهة الهجمة أو هدفها. كما وتفاجأ بها الدولة المستهدفة بعد حدوثها.

فما هي الحروب السيبرانيّة؟ كيف نشأت؟ ومن يشغّلها؟ هل يمكن أن تُصنّف ضمن وسائل القتال وطرقها؟ أيّ تغيير أحدثته الهجمات السيبرانيّة على مفهومَي القوّة والصراع في عالمنا الحديث؟ وماذا عن حدود المواجهات الأبرز بين الولايات المتحدة الأمريكية و«إسرائيل» من جهة وإيران من جهة ثانية؟ وما هي استراتيجيّات الدول لحماية أمنها في عصر الفضاء السيبراني؟ وهل الاستراتيجيّات الكلاسيكيّة كافية لمواجهة الهجمات السيبرانيّة؟ إشكاليّات كثيرة تُطرح، سوف نحاول في هذا البحث مقاربة أهمها.

فهذا البحث يهدف في مقاربة موضوع الحرب السيبرانيّة إلى توعية الناس لخطورة هذه الحرب، وضرورة الاستعداد والتصدّي لها. والأمر يبدأ من الفرد وليس فقط من الدولة، في ظلّ تنامي استخدام الأفراد اللامتناهي لتكنولوجيا المعلومات والاتّصالات والاعتماد عليها بشكل أساسي، ما يستوجب تنمية قدرات المواطنين وبناءها في هذا الشأن، وخاصّة أنّها، بحكم مستوى تقدّمها المتعثر، لا تستطيع مواكبة التطوّر السريع في وسائل التكنولوجيا الحديثة والاتصالات؛ لذلك فهي تعاني سلبيّاتها فقط. من هنا لا بدّ

2- الهاكرز: لقب يُطلق على كلّ من هو عبقري خبير في الحواسيب والأنونيموس: هي مجموعة قليلة تعمل في مجال الاختراق البرمجي؛ ومع بداية عام 2008م أصبحت جماعات الأنونيموس مُتعلقة بشكل متزايد بالعمل الجماعي العالمي للاختراق.
الكراكرز: هم أناس يخترقون الحواسيب الشخصي وغيرها من حواسيب الشركات.. إلخ، ومن أسباب الاقتحام: أسباب مادية كسرقة نقود من بنك، أو سرقة أموال من حساب شخص ما وتحويله الى حساب المخترق، أو للهواية، أو لإبراز القدرات والتفاخ، مثل طلاب الجامعات الذين يدرسون البرمجة ويخترقون حواسيب بعضهم للتفاخر بالقدرة على الاختراق . والكراكرز درجات، فمنهم الخبير: وهو يستطيع أن يتحكم بالجهاز بالكامل ويمكنه تحريك الماوس دون أن تحرّكه أنت ويستطيع أن يمحو كل مجلّداتك أو أي أشياء تخصّك؛ والمبتدئ: وهو أكثر خطرًا من الخبير، لأنه غير مجيد للاختراق، ولا يعرف ما يفعل، ويمكن أن يمحو أو يحدث مشاكل في نظام التشغيل الخاص بك لا يمكن إصلاحها بسرعة.

من مقاربة الموضوع بدءًا بالتعريفات العامّة، ومن ثم الإجابة عن تساؤلات البحث، لكي يكون الموضوع في متناول شريحة كبيرة من القرّاء.

أوّلًا: السيبرانيّة (لغة واصطلاحًا)

من أجل الوقوف على مفهوم السيبرانيّة، سنبحث في نطاق تعريفها لغةَ واصطلاحًا في ضوء المعاجم اللغويّة، وما أدرجه المختصّون في القانون الدوليّ العام، وخبراء تكنولوجيا المعلومات.

في اللغة

كلمة سايبر (Cyber) يونانيّة الأصل، وترجع إلى مصطلح «kybernetes» الذي ورد بداية في مؤلّفات الخيال العلميّ، ويعني القيادة أو التحكّم عن بعد[3].

والسيبرانيّة في قاموس (المورد) هي علم الضبط ، ومصدرها (Cybernetics)[4]، وهو مصدر يتطابق مع مفهوم الهجمات السيبرانيّة، أي ضبط الأشياء عن بُعد والسيطرة عليها.

إن أوّل من استخدم مصطلح السيبرانيّة هو عالم الرياضيّات نوربرت وينر (Norbert wiener)، وذلك في العام ١٩٤٨، في أثناء دراسته موضوع القيادة والسيطرة والاتصال في عالم الحيوان، فضلًا عن حقل الهندسة الميكانيكية[5].

وبالرجوع إلى المختصّين في اللغة العربيّة، نجد أنّ ثمّة تحديًّا يواجهونه في اختيار مصطلح مقارب لمصطلح (Cyber) في اللغة الإنجليزية، لعدم وجود مصطلح مناظر له في اللغة العربيّة. بيد أنّ الترجمة العربية لعنوان اتفاقيّة مجلس أوروبا المتعلقة بالجريمة السيبرانيّة كانت ترجمة صائبة، إذ تُرجِم العنوان (Cybercrime on Conven) إلى اللغة العربيّة: (الاتفاقيّة المتعلّقة بالجريمة الإلكترونيّة)[6].

3- Julia Cresswell, «Oxford Dictionary of word Origins: Cybernetics», Oxford Reference Online, Oxford University Press, 2010.

4– منير البعلبكي،" المورد: قاموس إنكليزي –عربي"، دار العلم للملايين، بيروت، 2004 ص 234

5 -Norbert Wiener, «Cybernetic or control communication in the animal and the machine, M.I.T, Press, Second Edition, Cambridge, Massachusetts, 1948.

6– مجلس أوروبا،" اتفاقية مجلس أوروبا المتعلق بالجريمة الإلكترونيّة"، مجموعة المعاهدات الأوروبية رقم 185، بودابست عام 2001.

فيما عرّف قاموس مصطلحات الأمن المعلوماتيّ مصطلح السيبرانيّة بالقول: «هجوم عبر الفضاء الإلكترونيّ يهدف إلى السيطرة على مواقع إلكترونيّة أو بنى محمية إلكترونيّا، لتعطيلها أو تدميرها أو الإضرار بها»[7].

أمّا سبب اعتماد هذا البحث «مصطلحَ السيبرانيّة» الذي استخدمه نوربرت وينر في كتابه الذي ذكرناه سابقا (Cybernetic) ، فهو لعدم وجود مصطلح متفق عليه في اللغة العربيّة من جهة، ولأنّ الوثائق الصادرة عن الأمم المتحدة باللغة العربيّة استخدمت مصطلح «السيبرانيّة» ذاته من جهة أخرى[8].

اصطلاحًا

تبرز عدّة مصطلحات حول موضوع البحث؛ فنجد مصطلح الهجمات السيبرانيّة (Cyber Attack)، ومنهم من تبنّى مصطلح الفضاء السيبرانيّ (Cyber Space) [9]، بالاستناد إلى المحيط الذي تجري فيه العمليّات السيبرانيّة الناشئة عن أداء أنظمة إلكترونيّة مهمّتها تتبّع المعلومات التي تعمل إلكترونيّا وجمعها وتحليلها، ومن ثمّ اتخاذ إجراءات محدّدة لمهاجمتها عن طريق أنظمة إلكترونيّة أخرى مخصّصة لهذا الغرض[10]. وتبنّى

7- Richard Kissel, "Glassory of Key Information Security Terms", National Institute of Standards and technology, U.S Department of Commerce ", Revision, 2, May, 2013, p.57

8- يُنظر على سبيل المثال: مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة: "تقرير الخبراء المعني بإجراء دراسة شاملة عن الجريمة السيبرانية، دراسة شاملة عن مشكلة الجريمة السيبرانية والتدابير التي تتخذها الدول الأعضاء والمجتمع الدولي والقطاع الخاص للتصدي لها"، فيينّا عام 2013 ، الوثيقة : UNODC/CCPCJ/ EG.4/2013/2

9- يخلط البعض بين الفضاء الإلكترونيّ والإنترنت، في حين أن الانترنت هو الوسيط الذى تقوم من خلاله بتلبية جميع أغراضك المتعددة، ما بين شراء الكتب من موقع أمازون ومتابعة بعض الأفلام وغيرها... والعديد من الخدمات المقدّمة من شركة مايكروسوفت متاحة على الإنترنت، والبرامج المختلفة والخدمات متاحة على الإنترنت أيضاً؛ ولكن الفضاء الإلكترونيّ أبعد من ذلك، على الرغم أنّ بُنيته أساسها الإنترنت، ولكنه أكثر ثراءً؛ وأصبح الفضاء الإلكترونيّ مجتمعًا يتفاعل فيه المواطنين عن طريق الشبكات، ولا يوجد خط فاصل بين الفضاء الإلكترونيّ والإنترنت، ولكن معيار التفرقة، يكون بحكم الخبرة والتعاملات والفئة العمرية . لورنس لسيج ، الكود المنظّم للفضاء الإلكترونيّ ، ترجمة : محمد سعد طنطاوي ، ط 2 (القاهرة : مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة ، 2006) ص 31 .

10 - James A. Lewis, "Sovereignty and the role of Government in Cyberspace", Center for Strategic and International Studies Journal, Spring Summer, Vol: XVI, Issue II, 2010, P.56.

آخرون مصطلح الحرب السيبرانيّة (Cyber Warfare) بالاستناد إلى أيديولوجيا أمنيّة أو عسكريّة تضع منهاجًا لتحقيق أهداف على الصعيد الأمنيّ أو العسكريّ تجاه (العدو المفترض).[11] وفي هذا البحث سوف نعتمد مصطلح «الهجمات السيبرانيّة» كونها أقرب إلى الواقع الحالي المعاش على مستوى الدول؛ فالمقصود بالهجمات السيبرانيّة – وهو أشهر تعريف لها– «أنّها الأفعال الصادرة من أجهزة الحاسوب وشبكات المعلومات التابعة لدولة ما بشكل منظّم ومدروس على أجهزة حاسوب وشبكات معلومات لدولة أخرى، بغرض التجسّس[12] Espionage، أو التخريب Sabotage [13]، أو التوجيه[14]».

ومن الممكن أن تكون الهجمات السيبرانيّة وسيلة وطريقة في الوقت نفسه. وبعبارة أخرى، يعتمد ذلك على الهدف من استخدامها؛ فقد تُسهم في توجيه العمليّات العسكريّة الأخرى، كالصواريخ بعيدة المدى أو الطائرات من دون طيّار (Drawn)، لتحديد أهداف عسكريّة منتخبة وتدميرها، أو لتعطيل أجهزة الكشف المبكر للهجمات التي يقوم بها سلاح جوّ معاد، أو وقف عمليّات الاتصال في المطارات العسكريّة أو المدنيّة (الهجوم الذي قامت به «إسرائيل» عام 2007 على سوريا، إذ توقفت أجهزة الرادار وباقي منظومات الاتصال في المطارات العسكريّة والمدنيّة عن العمل في أثناء الهجوم الذي نفّذه سلاح الجو التابع لها على مواقع سوريّة زعمت إسرائيل أنّها منشآت؛ و في هذه الحالة يُعدّ الهجوم السيبرانيّ طريقة قتالية، إذ يدخل ضمن الخطط العسكريّة لمفاعل نوويّ، وبالتالي هو طريقة قتاليّة).[15]

وعلى العكس، قد تكون الهجمات السيبرانيّة وسيلة قتاليّة من خلال استخدامها بذاتها للتسلّل إلى أنظمة إلكترونيّة مُعدّة لحماية أو لتنظيم سير عمل منشآت حيوية، كمحطات

11 - Shin, Beomchul," The Cyber Warfare and the Right of Self –Defense: Legal Perspectives and the Case of the United States, IFANS, Vol.19, No1, June 2011, p.104

12 – تُستخدم طرق غير شرعية لتعطيل عمل الشبكات العنكبوتية وحواسيبها، وأنظمتها بهدف سرقة معلومات سرّية من مؤسسات الخصم أو الأفراد ونقلها إلى الصديق السياسي، أو العسكري أو المالي.

13 – قد تتعرض حواسيب الأنظمة العسكرية والمالية لخطر التخريب بهدف تعطيل عملياتها الطبيعية وتجهيزاتها.

14 - K.Saalbach,» Cyber War, Methods and Practice», Version 9.0, University of Osnabruck-17 Jun 2014, p.6-

15 - Thomas Rid and Peter Mcburney, op.cit, P.6

توليد الطاقة النووية أو السدود أو وسائل النقل كالمطارات، بهدف تطويعها والسيطرة عليها، لتدمير ذاتها بذاتها من خلال تغذيتها بمعلومات خاطئة لأجهزة التحكّم والحماية الإلكترونيّة (ما تعرّضت إليه محطة (نطانز) النوويّة الإيرانيّة من هجوم سيبراني عام 2009، وأعلنت عنه الولايات المتحدة في العام 2011، إذ استخدمت برنامجًا يُدعى (Stuxnet) ، عطّل بعضًا من العمليّات الحسّاسة وألحق أضرارًا جزئيّة في عمليّات تخصيب اليورانيوم؛ وهو ما يمكن معه عدّ هذا الهجوم سابقة في حقل الهجمات السيبرانيّة)[16].

إنّما يعتمد التمييز بين وسائل القتال وطرائقه على الهدف من استخدامها والنتيجة التي ستؤدّيها. فكلّما كانت تتسبّب بطريق مباشر أو غير مباشر بقتل أو جرح أو تدمير أو تعطيل كلّي أو جزئيّ، عُدّت وسيلة قتاليّة؛ أمّا إذا استُخدمت كجزء من مخطّط عسكريّ فتُعدّ طريقة قتاليّة تخضع للنظام القانونيّ الدوليّ[17]؛ وهو ما تتّصف به الهجمات السيبرانيّة في الاثنين معًا.

ثانيًا: طرائق الهجمات السيبرانيّة

تعتمد الهجمات السيبرانيّة أساساً على الوحدات السيبرانيّة التي تضمّ الجنود السيبرانيّين، وهم في الأصل قراصنة رقميّون يتمّ استخدامهم على شكل فرق متخصّصة، وإعطاءهم إمكانات لوجستيّة وسيرفرات على شبكات المعلومات، وتوجيههم لأغراض محدّدة، مثل مراقبة كلّ شبكات المعلومات الحسّاسة (شبكات الطاقة، المياه، الكهرباء، الاتصالات، الأمور الماليّة في البنوك..)، أو الردّ على أيّ هجمات، أو التجسّس، أو توجيه رأي العام لدول معادية. وكانت معظم الهجمات الإلكترونيّة سابقًا تُشنّ بواسطة أشخاص أو مبرمجين لأهداف شخصيّة؛ أمّا في العقدين الأخيرين، فقد دخلت المنظّمات الأمنيّة والحكومات إلى هذه الساحة، وأخذت تُنفق الملايين لتطوير قدراتها وبناء جيوش

16 - Michael Gervais, “Cyber Attacks and the Laws of War", Berkeley Journal of International Law", Vol: 30, Issue .2, Article 6, 2012, p.46

17 – عرّفت المادة (51) من البروتوكول الإضافي الأول للقانون الدولي لعام 1977، الهجوم المسلّح على نحوين اثنين؛ الأول في 35 الفقرة (5/أ)، ويشير إلى الوسيلة القتالية: والهجوم قصفاً بالقنابل أياً كانت الطرق والوسائل....)؛ أما الثاني، فيشير إلى طريقة القتال؛ وذلك في الفقرة (5/ب):(والهجوم الذي يمكن أن يتوقع منه أن يسبّب خسارة في أرواح المدنيين أو يوقع إصابات بهم أو أضراراً بالأعيان المدنية...).

إلكترونيّة للدفاع عن منشآتها وشنّ الهجمات المضادّة. وبرزت «إسرائيل» وأمريكا والصين وروسيا وإيران والمملكة المتّحدة وكوريا الشماليّة وفرنسا في مقدّمة الدول المتقدّمة في تقنيّات الحرب الإلكترونيّة.

تنقسم الهجمات السيبرانيّة الى نوعين رئيسين:

1- هجمات تعطيل جهاز الكمبيوتر المستهدف.

2- هجمات يكون الغرض منها الوصول إلى بيانات جهاز الكمبيوتر المستهدف، وربما الحصول على امتيازات المسؤول عنه.

ومن طرائق الهجمات السيبرانيّة نذكر:

- الطريقة الأولى:

إرسال روابط بشكل واسع عن طريق برامج التراسل لعدّة مستخدمين. وتعزَّز هذه الرسائل بخاصيّة تتيح التحكّم بحساب كلّ من يفتحها، حيث تمكّن القراصنة الإلكترونيّين من الوصول إلى بيانات المستخدمين وحساباتهم المصرفيّة حتى، أو كلمات سرّ تابعة لهيئات حكوميّة رسميّة.

- الطريقة الثانية:

أن يُجهّز الهاكر عدّة سيرفرات سريعة تقوم بإرسال ملايين الطلبات بوقت واحد إلى موقع أو عدّة مواقع إلكترونيّة، ما يؤدّي إلى توقّف عملها. وهذا يكلّف خسائر ماليّة، خصوصًا إذا كانت هذه الخدمات المقدّمة حكوميّة أو تابعة لهيئات ماليّة حيويّة؛ فيجري استهداف البنوك أو المواقع الحكوميّة التي تحتوي على بيانات مهمّة، أو حتى استهداف منشآت صناعية.

- الطريقة الثالثة:

أن يُنشئ الهاكر مواقع بأسماء تكون قريبة جدًا من أسماء مواقع عالميّة موثوقة، مثل apple أو google ، ويُرسل emails يطلب فيها فحص كلمة السرّ أو تغييرها، فيظنّ المستخدم أنّها الشركة العالميّة ذاتها. وبمجرّد وضعه كلمة السرّ يتحكّم الهاكر ببياناته الخاصّة؛ وهذا له تأثير كبير إذا تمّ على مستوى الدول.

ثالثًا: مميّزات الهجمات السيبرانيّة

تستطيع الهجمات السيبرانيّة إلحاق الأضرار بالخصم، مهما كانت طبيعتها، من دون أن تتجاوز الحدّ الفاصل بين الحرب والسلام بشكل رسميّ.

صعوبة تحديد مصدرها وكلفته، إذ لا تعلن عنها الدولة المنفّذة غالبًا أو حتى الدولة المستهدفة، فتبقى مجهولة المصدر لأوقات طويلة، حيث إنّ تحديد مصدرها يحتاج إلى تتبّع وعمل من فرق متخصّصة.

يزول العامل الجغرافي في الهجمات السيبرانيّة، بحيث يصبح أيّ مركز أو منشأة عُرضة للاستهداف. ولا يقتصر على الأرض بل يصل التهديد إلى الفضاء، عبر إرسال الفايروسات إلى الأقمار الصناعية لتعطيلها أو سرقة البيانات منها.

الهجمات السيبرانيّة أقلّ كلفة من الحروب التقليديّة، وهي عامل مساعد فاعل بها، وتُعدّ أكثر أنواع المواجهة التي تعبّر عن حروب الجيل الخامس، لأنّها تشمل عمليّة التحكم عن بعد وتقنيّات الاتصال الجديدة.

إنّها تهديد وفرصة على نحو تبادليّ؛ فهي أداة للتجسّس، وسلاح للحرب، يستطيع الخصوم استخدامها لإلحاق الأذى بالخصم، ويستطيع الخصم أيضًا استخدامها لإلحاق الأذى بخصومه.

مؤثرة في السياسة والاقتصاد على الصعيد الدوليّ، نتيجة انتقال جزء كبير من الصراعات بين القوى العظمى في العالم إلى شبكة الإنترنت والوسط الرقميّ، مع تزايد ارتباط العالم بالفضاء الإلكترونيّ، تزامنًا مع تراجع دور الدولة في ظلّ العولمة وانسحابها من بعض القطاعات الاستراتيجيّة لمصلحة القطاع الخاصّ. وفي الوقت عينه، تصاعدت أدوار الشركات متعدّدة الجنسيّات، خاصّة العاملة في مجال التكنولوجيا.

ثمّة إمكانيّة لتسبّب الهجمات السيبرانية خسائر ماليّة ضخمة، وقد تُفضي إلى خسائر في الأرواح إذا تجاوزت قطاعات حسّاسة جدًّا، مثل أنظمة المستشفيات، وأنظمة التبريد في المفاعلات النوويّة.

لا يسبقها أيّ مؤشّرات، بمعنى أنّها من الممكن أن تحدث في أيّ وقتٍ وفي أيّ مكان، وبتأثير سريع جدًّا.

رابعًا: الصراع الدوليّ السيبرانيّ: بين النشأة والنماذج

بات الفضاء السيبرانيّ أحد العناصر الأساسيّة التي تؤثّر في النظام الدولي، بما يتيحه من أدوات تكنولوجيّة مهمّة لعمليّات الحشد والتعبئة في العالم، هذا بالإضافة إلى تأثيره في القيم السياسيّة. ونتيجة لسهولة الاستخدام ورخص التكلفة، زادت قدرته على التأثير في مختلف مجالات الحياة، سواء السياسيّة، الاقتصاديّة، العسكريّة، الاجتماعيّة وحتى الأيديولوجيّة؛ وبات جليًّا أنّ من يمتلك آليّات توظيف البيئة السيبرانيّة يصبح أكثر قدرة على تحقيق أهدافه والتأثير في سلوك الفاعلين المستخدمين لهذه البيئة.

ومن الأمور المتعارف عليها في العلاقات الدوليّة أنّ مصادر قوّة الدولة وأشكالها تتغيّر. فإلى جانب القوّة الصلبة، ممثّلة في القدرات العسكريّة والاقتصاديّة، تزايد الاهتمام بالأبعاد غير الماديّة للقوّة، ومن ثمّ بروز القوّة الناعمة التي تعتمد على جاذبية النموذج والإقناع. ومع ثورة المعلومات، ظهر شكل جديد من أشكال القوّة هو قوة السايبر (power Cyber)؛ ويُعدّ جوزيف ناي (Nye. Joseph) من أبرز المهتمين بالقوة، السيبرانيّة، حيث يُعرّفها بأنّها: «القدرة على الحصول على النتائج المرجوّة من خلال استخدام مصادر المعلومات المرتبطة بالفضاء السيبرانيّ؛ أي أنّها القدرة على استخدام الفضاء السيبرانيّ لإيجاد مزايا للدولة، والتأثير على الأحداث المتعلقة بالبيئات التشغيليّة الأخرى، وذلك عبر أدوات سيبرانيّة»(18). كما يوضح «ناي» أنّ مفهوم القوّة السيبرانيّة يشير إلى مجموعة الموارد المتعلّقة بالتحكم والسيطرة على أجهزة الحاسبات والمعلومات والشبكات الإلكترونيّة والبنية التحتية المعلوماتيّة والمهارات البشريّة المدربة للتعامل مع هذه الوسائل، والتي لها تأثير كبير في المستوى الدوليّ والمحليّ؛ فمن ناحية، أدّت إلى توزيع القوّة وانتشارها بين عدد أكبر من الفاعلين ما جعل قدرة الدولة على السيطرة موضع شكّ؛ ومن ناحية أخرى، منحت الفاعلين الأصغر قدرة أكبر على ممارسة كلّ من القوّة الصلبة والقوّة الناعمة عبر الفضاء السيبرانيّ، وهو ما يعني تغيّرًا في علاقات القوى في السياسة الدوليّة.

18 - Joseph S.Nye JR , Cyber Power, Harvard Kennedy School, 2010, P 30 .

الجدير ذكره أنّ التسلّلات ليست بالأمر الجديد.، فبقدر قِدم العصور الرومانيّة، كانت الجيوش تعترض اتصالات العدو. في الحرب الأهلية الأمريكيّة[19]، استخدم جنرالات الاتحاديّين والكونفدراليّين (الانفصاليّين) أجهزة التلغراف الجديدة لإرسال أوامر مزيّفة إلى العدو. وأثناء الحرب العالميّة الثانية[20]، كسر خبراء التشفير البريطانيّون والأمريكيّون رموز الشيفرة الألمانيّة واليابانيّة، وكان هذا عنصرًا أساسيًّا في انتصار الحلفاء (ظلّ بعد ذلك سرًّا طوال أعوام كثيرة). وفي العقود القليلة الأولى من الحرب الباردة أيضًا، كان الجواسيس الأمريكيّون والروس يعترضون على نحو دوريّ ومنتظم اتصالات بعضهم ببعض من إشارات راديويّة (لاسلكية)، وبثّ للموجات الميكرويّة (الميكروويف) ، واتصالات هاتفيّة. و لم يقتصر الهدف على جمع معلومات استخباراتيّة بشأن نيّات الطرف الآخر وقدراته، بل إضافة إلى ذلك، الحصول على أفضليّة في الحرب الجسيمة المخيفة المقبلة.

النشأة:

ثمّة من يجد أنّ أفكار الهجمات السيبرانيّة بدأت في أمريكا منذ الثمانينيّات خلال عهد الرئيس رونالد ريغان، الذي رأى أنّه من الممكن أن تتعرّض بلاده لخطر مثل هذه الهجمات، فأفرز فكرة مميّزة وسابقة لأوانها، أنتجت «وحدة السياسة القوميّة بشأن الاتصالات وأمن نُظم المعلومات»، التي تطوّرت خلال التسعينيات، واستخدمها الجيش في عمليّات الاستشعار عن بُعد؛ وظهرت الحاجة إليها وإلى تقنيّاتها خلال «الحرب على العراق في 2003»[21].

كانت استراتيجيّة الهجمات السيبرانيّة الأمريكيّة متأثّرة بالأولويّات الجديدة للصناعة العسكريّة الإسرائيليّة، المصنّفة بالبالغة السريّة، والتي تستهدف تباعًا الصناعة النوويّة

19 - Edward J. Glantz, "Guide to Civil War Intelligence," The Intelligencer: Journal of U.S. Intelligence Studies (Winter/Spring 2011), p.57

20 - David Kahn, The Codebreakers (New York: Scribner; rev. ed., 1996), Ch. 14 .P8.

21 – فرد كابلان، ترجمة لؤي عبد المجيد، المنطقة المعتمة: التاريخ السريّ للحرب السيبرانية، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2019.

الإيرانيّة[22]، والصناعات الدفاعيّة الأوروبيّة المفترض أنّها تعود لبلدان حليفة، ولا تزال. وفي الجهة الأخرى من العالم، كانت هناك توجّهات للخصم التقليديّ، ونقصد به روسيا الاتحاديّة[23]؛ فقد كانت الأسبق في نطاق الاستعداد للهجمات السيبرانيّة. ولقد قامت بعض دول العالم بالفعل نفسه في السنوات الأخيرة، وعملت على تطوير استخدام مهارات الإنترنت والحواسيب كأدوات هجوم ودفاع واستخبارات وحروب نفسيّة. فقد أنشأت كلّ من بريطانيا وفرنسا وكوريا الجنوبيّة وحدات خاصّة في قوّاتها المسلّحة مسؤولة عن الحرب الإلكترونيّة أو حرب المعلومات. وفي مايو 2009، أدخلت شركة American Security اسم إيران بين الدول الخمس التي تتمتع بأقوى قدرات إنترنت في العالم؛ وتجمع هذه الوحدات الخاصة ما بين العقل العسكري والمهارات التقنية التي تمكّنها من الدفاع وصدّ الهجمات أو إحداث خسائر.

من ناحية أخرى، يتزايد استخدام الإنترنت بشكلٍ عام، ووسائل التواصل الاجتماعيّ بشكلٍ خاص، كأداة فعّالة في الحرب التي تشنّها التنظيمات المسلّحة، ولا سيّما في الشرق الأوسط. فقد وجدت هذه المجموعات في الفضاء الإلكترونيّ وسيلة مفيدة في صراعها، فاستخدمت وسائل التواصل الاجتماعيّ لتجنيد المقاتلين؛ كما استفادت هذه التنظيمات من الفضاء الإلكترونيّ كمنصّة لإطلاق الحرب النفسيّة ضدّ الخصوم، بتصوير مشاهد العنف ونشرها على نطاق واسع لبثّ الرعب والذعر.

وعليه، نجد أنّ العديد من الدول، اليوم، تصرف المليارات على الأنشطة السيبرانيّة استعدادًا لحروب المستقبل، حيث تبني استراتيجيّات حرب المعلومات، والتي يتمّ خوضها بهدف التشتيت، وإثارة الاضطرابات في عملية صناعة القرار لدى الخصوم، عبر اختراق أنظمتهم، واستخدام معلوماتهم ونقلها حتى لا تذهب الحروب لمصلحة من يملك القوّة

22 –المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، " التحوّلات في العقيدة العسكرية الأمريكية: دعائم الضعف السبع"، أوراق استراتيجية، سلسلة غير دورية تُعنى بالشؤون الاستراتيجية، العدد2، أيلول 2014، بيروت، ص 17.

23 -Keir Giles, "Information Troops a Russia Cyber Command?" legal paper third international conference on Cyber Conflicts, Tallinn Estonia,2011,p.47.

فقط، وإنّما القادر على شلّ القوّة، والتشويش على المعلومة، بل ربما تغيير البيئة الثقافيّة والفكريّة للخصوم والتأثير فيها قدر الإمكان.

نماذج عن الهجمات السيبرانيّة:

يُسجّل لنا التاريخ المعاصر نماذج للهجمات السيبرانيّة، سوف نأتي على ذكر بعضها فقط، وأوّلها الهجوم السيبرانيّ الذي نفّذته الولايات المتحدة الأمريكيّة وصرّحت به عام 1982 ضدّ منظومة التحكّم العالية صناعيًّا في أنبوب نفط (Chelyabinsk) التابع للاتحاد السوفياتي السابق، وهو ما نفاه الاتحاد السوفياتي السابق آنذاك[24].

أمّا النموذج الآخر، فهو ما تعرضت له أنظمة الاتصال الإلكترونيّة التابعة لوزارة الدفاع الأمريكي (Pentagon)، ووكالة الفضاء الأمريكيّة (NASA)، ووكالة الطاقة الأمريكيّة (Department) –Energy ، من هجمات سيبرانيّة بين العامين – 1998 2000، والذي أدّى إلى الاستحواذ على الآلاف من الملفات المصنّفة بأنّها عالية السريّة. وقد وجهت الولايات المتحدة التهمة رسميًّا إلى روسيا الاتحاديّة، في حين أنكرت الأخيرة –آنذاك– مسؤوليّتها عن هذا الهجوم.

وفي كانون الثاني من العام 2017، كشف تقرير لوكالة الاستخبارات الأمريكيّة عملية قرصنة على الانتخابات الرئاسيّة الأمريكيّة الأخيرة، حيث أفاد التقرير «أنّ الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أمر بحملة تأييد لمصلحة الرئيس ترامب، خلال الانتخابات»، وأوضح «أنّ الروس حاولوا تقويض إيمان المواطنين بالعملية الديمقراطية الأمريكيّة، وتشويه سمعة الوزيرة هيلاري كلينتون، والتأثير في حظوظها الانتخابيّة»، وذلك، حسب التقرير، بسبب رغبة روسيا في تقويض النظام الديمقراطي الحر الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية. وهذه العمليات الروسية باتت أكثر تصعيدًا في مباشرتها ومستوى نشاطها وسِعَة جهودها، إذا ما قورنت بعمليّاتها السابقة.

وقد تكون أكثر الهجمات حداثةً ما تقوم به الولايات المتحدة و«إسرائيل» بشأن

24 - Diego Rafael Canabarro and Thiago Borne,» Reflection on the fog of Cyber War», National Center for Digital Government, Policy working Paper No.13:001, March 1, 2013, footnote 11, p.10

البرامج النوويّة الإيرانيّة، إذ شنّت الولايات المتحدة، قبيل أعوام من توصل المجتمع الدولي إلى الاتفاق النووي مع طهران (2015)، حربًا سيبرانيّة على مشروع إيران النووي، بهدف إضعاف قدراتها النووية، وإجبارها على التنازل على طاولة المفاوضات.

لكنّ الولايات المتحدة نفسها لم تكن بمأمن من الحرب السيبرانيّة. ففي العام 2018، وجّهت وزارة العدل الأمريكيّة اتهامات جنائيّة، وفرضت عقوبات على شركة إيرانيّة و9 إيرانيّين ناشطين في معهد «مبنا» الإيرانيّ، لاختراقهم أنظمة مئات الجامعات والشركات، بهدف سرقة البحوث والبيانات الأكاديمية والملكيّة الفكريّة. وكانت إيران قد استهدفت الأنظمة الإلكترونيّة لشركة نفط أرامكو عام 2017، حيث أجبرت قوة الهجوم السلطات على استبدال مجمل الشبكة الإلكترونيّة التي تعمل عليها الشركة، وتبع ذلك تغيير كثير من الأجهزة العاملة[25]. فهل الحرب السيبرانيّة هي أكثر ميدان مرشّح للتصاعد خلال المرحلة القادمة بين الولايات المتحدة وإيران؟ ولا سيّما أنّ هناك تعاملًا متبادلًا بين إيران وروسيا من جهة وإيران والصين من جهة أخرى؛ وروسيا[26] والصين[27] تُعدّان من

25 - https://jawalmax.com/learn-about-the-highlights-of-2018-and-2019-cyber-attacks/

26 – تستخدم روسيا غلوناس، وهو نظام للملاحة بالأقمار الاصطناعية مبني على الراديو، يُدار بواسطة قوات الفضاء الروسية لحساب الحكومة الروسية. وهو نظام بديل ومكمّل لنظام التموضع العالمي (GPS)الأمريكي. بحلول عام 2010، حقّق غلوناس تغطية بنسبة 100٪ لأراضي روسيا. في 26 يوليو 2019، وافق البرلمان الروسي على اتفاقية للتعاون في استخدام نظام غلوناس مع نظام بايدو الصيني.

27 –تستخدم الصين نظام بايدو BeiDou للملاحة بالأقمار الصناعية. هو نظام صيني للملاحة بالأقمار الصناعية. يتكون النظام من مجموعتين من الأقمار الصناعية – واحدة مخصّصة للاختبار المحدود تعمل منذ 2000، والثانية تمثّل نظامًا كاملًا للملاحة، وهي حاليًا قيد التكوين. سيكون نظامًا عالميًا للملاحة بالأقمار الصناعية، يتكوّن من 35 قمرًا صناعيًا، وهو قيد الإنشاء ابتداءً من يناير 2013. أصبح النظام عاملًا في الصين في ديسمبر 2011، مستخدمًا 10 أقمار صناعية، وبدأ في تقديم خدمات الملاحة للمستخدمين في منطقة آسيا–المحيط الهادئ في ديسمبر 2012، ومن المخطط أن يوفّر خدمات الملاحة على مستوى عالمي عند اكتمال بناء النظام في 2020. إن الدافع الأصلي للملاحة الفضائية هو استخدامها في التطبيقات العسكرية حيث توفر الملاحة عبر الأقمار الصناعية دقةً في إيصال الأسلحة إلى الأهداف المطلوبة، مما يزيد بشكل كبير من فتكها، مع تقليل الإصابات غير المقصودة من الأسلحة غير الموجّهة بشكل صحيح. وتسمح الملاحة عبر الأقمار الصناعية أيضًا بتوجيه القوات وتحديد مواقعها بسهولة أكبر، مما يقلّل من ضباب الحرب.
الآن، تُستخدم أنظمة الأقمار الصناعية للملاحة العالمية لتحديد موقع المستخدمين وموقع الأشخاص أو الأشياء الأخرى، في أي لحظة معيّنة. ويُعد نطاق تطبيقات الأقمار الصناعية في المستقبل هائلًا، وهو يشمل القطاعين العام والخاص عبر العديد من قطاعات السوق، مثل: العلوم، والنقل، والزراعة. وكما أنّ القدرة على توفير

«الطبقة الأولى» في امتلاك القدرات الإلكترونيّة والهجمات السيبرانيّة. كما أنّ القدرات الفنيّة للقوّات السيبرانيّة الإيرانيّة أصبحت واضحة جدًا، حيث تمكنت من التسلل مرارًا إلى الحكومات الغربيّة وشبكات الاستخبارات الإقليميّة. فعلى الرغم من كلّ الإجراءات الأمنية التي تم اتخاذها في ديسمبر 2011، أشار المدير التنفيذي لشركة Google ، إريك شميدت، في مقابلة مع شبكة CNN الأمريكيّة، إلى أنّ الإيرانيّين موهوبون على نحو غير معتاد في الحروب السيبرانيّة الحديثة، وذلك لأسباب لا تفهمها الولايات المتحدة.

وفي الآونة الأخيرة، وتحديدًا في نيسان من العام 2020، أعلنت «إسرائيل» عن هجوم سيبرانيّ استهدف شبكات المياه الخاصة بها. واتهم الإسرائيليّون ايران بالمسؤوليّة عن الهجوم، في حين أنّ «إسرائيل» والولايات المتحدة الأمريكيّة قد أطلقتا أكثر من فيروس لاستهداف المنشآت النوويّة الإيرانيّة، وآخرها ما وقع في شباط وأيار وتموز من العام 2020، بحيث أقرّ وزير الأمن الإيراني «محمود علوي» بأنّ هناك أكثر من مليوني هجوم سيبراني وقع بين عامي 2019 و2020. وبحسب وزير الأمن، فإنّ «إسرائيل» وأمريكا والسعودية مصدرها، علمًا أنّ الأخيرة تعمل على تدريب 5000 عنصر في البانيا لهذا الغرض.

ويمكن القول في ضوء تلك النماذج، إنّه بالرغم من اختلاف غرض كلّ حالة من الحالات السابقة وهدفها، فإنّه من الواضح أنّ حجم الهجمات السيبرانيّة يتزايد بشكل حاد. ولذا يصعب تحديد حجمها الحقيقي، وبخاصّة أنّ العديد منها لا يتمّ التبليغ عنه. وتتمثّل القواسم المشتركة بين تلك الحالات في صعوبة تحديد مُرتكبي تلك الهجمات على وجه الدقّة، وغياب الردّ المضاد كنتيجة لها؛ والأهمّ أنّها ليست حكرًا على الدول المتقدّمة ذات أنظمة المعلومات الهائلة والمتطوّرة فحسب. وعليه، نرجّح بأنّ حروب المستقبل حتمًا ستكون حروبًا سيبرانيّة، أو على الأقلّ في جزء منها، حيث إنّ الفضاء السيبرانيّ قد وُسِم رسميًّا على أنّه «ميدان» للحرب، مثل الجوّ، والبرّ، والبحر، والفضاء الخارجيّ. ونظرًا إلى سلاسة الشبكة الحاسوبيّة العالميّة وانسيابيّتها، وبسبب حزم البيانات، وإنترنت الأشياء، فإنّ الحرب السيبرانيّة لن تشتمل على الجنود، والبحارة، والطيّارين فقط؛ ولكنّها، حتمًا

إشارات الملاحة عبر الأقمار الصناعية تعني القدرة على رفضها. يُحتمل أن يكون لدى مشغّل نظام الملاحة عبر الأقمار الصناعية القدرة على تقليل أو إزالة خدمات الملاحة عبر الأقمار الصناعية فوق أي إقليم يرغب فيه.

ستتضمّن البقيّة منّا، فحينما يكون الفضاء السيبرانيّ في كلّ مكان، فإنّ الحرب السيبرانيّة يمكن أن تتسرّب وتنضح عبر كلّ المسام الرقميّة.

خامسًا: العمليّات السيبرانيّة: بين الأمن والردع

الأمن السيبرانيّ (cybersecurity) مصطلح حديث، ويُطلق عليه أيضًا «أمن المعلومات»، و«أمن الحاسوب»[28]؛ وهو فرع من فروع التكنولوجيا يُعنى بممارسة حماية الأنظمة والممتلكات والشبكات والبرامج من الهجمات الرقميّة التي تهدف عادة للوصول إلى المعلومات الحساسة أو تغييرها أو إتلافها، أو ابتزاز المال من المستخدمين، أو تعطيل العمليات. ويُعرّفه «إدوارد أموروسو» (Edward Amoroso) بأنّه «مجموع الوسائل التي من شأنها الحدّ من خطر الهجوم على البرمجيّات أو أجهزة الحاسوب أو الشبكات. وتشمل تلك الوسائل الأدوات المستخدمة في مواجهة القرصنة وكشف الفيروسات الرقميّة ووقفها، وتوفير الاتصالات المشفرة»[29].

ومن هنا نجد أنّ ظهور الأمن السيبرانيّ ارتبط بظهور الهجمات السيبرانيّة كونها باتت تشكل خرقًا للأمن القومي[30]. وهذا بسبب تأثير التكنولوجيا في المفاهيم ذات الصلة، كالقوّةpower ، والسيادة sovereignty. والحوكمة العالميّةglobal governance والأمننة securitization، ونظرًا إلى طبيعة الفضاء السيبرانيّ، حيث إنّه ساحة عالميّة

28 – بيْد أنّ هناك من وجد فرقًا واضحًا بين أمن المعلومات والأمن السيبراني، والذي يتمثل في اختلافات معروفة، وهي: بالنسبة إلى الأمن السيبراني: يقوم بحفظ كل الأجهزة الإلكترونيّة التي يتم حفظ البيانات والمعلومات المهمة عليها والدفاع عنها؛ وبالتالي يتم تخزين المعلومات دون التعرض إلى أي اختراق أو سرقة، عن طريق استخدام أشهر البرامج المتخصصة في هذا العمل بكفاءة. يُعدّ هذا الأمن من الأسلحة المتطورة الموجودة في الدول المختلفة، حيث تسعى معظم هذه الدول إلى الدفاع وحماية هذا الاختراع المهم من السرقة والاختراق، حيث يحمي المعلومات الخطيرة والمهمة التي لها علاقة بأمن وسياسة البلاد ويخزّنها. بالنسبة إلى أمن المعلومات: يضع أمن المعلومات تركيزه الكامل على المعلومات المحفوظة على الحواسيب والأجهزة الإلكترونيّة الأخرى، ولا يهتم بشيء آخر، حيث اهتمامه يدور حول المعلومات الفيزيائية فقط، وبذلك يكون معاكسًا للأمن السيبراني.

29 - https:// hbrarabic.com

30 – قدرة الأمّة على الدفاع عن أمنها، وحقوقها، وصياغة استقلالها، وسيادتها على أراضيها، وتنمية القدرات والإمكانات، في مختلف المجالات السياسية، والاقتصادية، والثقافية والاجتماعية، مستندة إلى القدرة العسكرية، والدبلوماسية، آخذة في الاعتبار الاحتياجات الأمنية الوطنية لكل دولة، والإمكانات المتاحة، والمتغيرات الداخلية، والاقليمية، والدولية، والتي تؤثر على الأمن القومي.

عابرة لحدود الدول، تمتدّ قضية الأمن السيبرانيّ من داخل الدولة إلى مجموعة النظام الدولي، ومع وجود مخاطر تهدّد الفاعلين جميعًا في مجتمع المعلومات العالمي، تصبح القضية مرتبطة بالأمن العالمي. ومن هنا كانت المحاولة الأولى لوضع معاهدة دوليّة لمراقبة الفضاء السيبرانيّ وما يتصل به في العام 2001؛ وقد أسهمت اللجنة الدوليّة للصليب الأحمر، بصفتها مراقبًا، في نشر ما يُعرف بـ«دليل تالين للقانون الدولي المُطبّق على الحرب الإلكترونيّة»[31]. هذا بالإضافة إلى بروز اتجاهات متعدّدة لتحقيق هذا الأمن، وذلك عبر التنسيق بين أصحاب المصلحة من الحكومات، والمجتمع الأهلي، والشركات التكنولوجيّة، ووسائل الإعلام، وغيرها، للحفاظ على خصوصيّة الفرد وحريّته وتفكيره وحقّه في حفظ بياناته من دون اختراق. وقد بات الأمن السيبرانيّ يشكّل جزءًا أساسيًّا من أيّ سياسة أمنيّة وطنية، حيث بات معلومًا أنّ صنّاع القرار في الولايات المتحدة الأمريكيّة، الاتحاد الأوروبي، روسيا، الصين، إيران وغيرها من الدول، أصبحوا يصنّفون مسائل الدفاع السيبرانيّ/ الأمن السيبرانيّ كأولويّة في سياساتهم الدفاعيّة الوطنية؛ هذا بالإضافة الى تشييد قوّة سيبرانيّة تقوم بالهجوم من خلال برمجيّات خاصّة، فنجد أنّ أغلب الجيوش في العالم تمتلك وحدة أمن إلكترونيّ ووحدة أمن الدفاع عن الهجمات السيبرانيّة؛ لذا نجد أنّ الأمن المعلوماتيّ لم يعد حكرًا على الشركات أو المؤسسات صاحبة العلاقة، بُغية حفظ البنوك ومعطياتها من أيّ استهداف، بل أضحى أيضًا يشكّل رهانًا قويًّا وتحديًّا كبيرًا بوجه الدول والحكومات، بحيث تحوّلت وحدة الأمن الإلكترونيّ إلى قيادة قتالية منفصلة عند الدول الكبرى.

وهنا تتجلّى استراتيجيات المواجهة لتطرح إشكاليّة مدى إمكانية تحقيق الردع السيبرانيّ لمنع الأعمال الضارّة ضدّ الأصول الوطنيّة في الفضاء، والذي يرتكز على ثلاث ركائز هي: مصداقية الدفاع، والقدرة على الانتقام، والرغبة فيه[32]. ولعلّ ما شهده الواقع

31 – وهو وثيقة غير مُلزمة شاركت في صياغتها مجموعة من الخبراء القانونيين والعسكريين من عدة دول. و«الحرب السيبرانية»، وفق دليل تالين، هي «وسائل وأساليب القتال التي تتألف من عمليات في الفضاء الإلكترونيّ ترقى إلى مستوى النزاع المسلّح أو تُجرى في سياقه»، ضمن المعنى المقصود في القانون الدولي الإنساني. أما «الهجوم السيبراني»، فيُعرّفه الدليل بالاستناد إلى القانون الدولي الإنساني، «بأنّه عملية إلكترونيّة سواء هجومية أو دفاعية يُتوقّع أن تتسبّب في إصابة أو قتل أشخاص أو الإضرار بأعيان أو تدميرها».

32– أندريه بوفر، الردع والاستراتيجية، ترجمة: أكرم ديري، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1970، ص. 31.

المعاصر من حالات متباينة تطال الدول المتقدمة والنامية على حدّ سواء، يؤكّد تلك الحاجة ويعزّزها. ولكن إلى أيّ مدى يمكن ردع تلك الهجمات، وما طبيعة التحدّيات التي تعترض ذلك المدى؟

سادسًا: تحدّيات الردع السيبرانيّ

تواجه عمليّة الردع السيبراني تحدّيات أبرزها:

أوّلًا: الإسناد (تحديد مُرتكب الهجمات بدقّة). من شأن الردع السيبرانيّ أن يفشل طالما لم يعلن الجاني رسميًا عن مسؤوليّته عن الهجوم؛ اذ يمكن لأيّ شخص أن يكون هو الجاني في الهجمات السيبرانيّة، وبخاصّة أنّ المعدات اللازمة لشنّ هجوم سيبرانيّ يمكن الوصول إليها، وليست مكلفة، ويمكن شنّها من أيّ مكان تتوافر فيه خدمة الإنترنت؛ فلكي يعمل الردع لا بدّ من أن يقلق المهاجم من كشف هويّته، ومن ثمّ تعرّضه للعقاب أو الانتقام. بيْد أنّ صعوبة تحديد مرتكب الهجمات بدقّة قد تسفر عن استهداف طرف ثالث لا علاقة له بالهجوم الأولي، وهو الأمر الذي لا يُضعف فقط من منطق الردع وفلسفته، لكنّه يخلق عدوًا جديدًا أيضاً. فعدم التغلب على تلك الإشكالية يعني تكرار الهجمات مرّة أخرى دون تعرّض المهاجم للعقاب؛ أو بعبارة أخرى، تحسين سُبل الإسناد ضرورة لفعاليّة الردع.

ثانيًا: العقوبات القانونيّة التي لا يمكن تطبيقها حاليًّا على الهجمات السيبرانيّة إلّا بشكل غير مباشر، لأنّ جرم القانون الدولي منسوب إلى العدوان العسكري. ولكن ماذا عن الهجوم السيبرانيّ الذي أسفر عن انفجار قاعدة عسكريّة؟ وهل يحقّ للدولة – إعمالًا لحقّها الأصيل في الدفاع عن النفس – استهداف أهداف عسكريّة ضدّ تلك الدولة أو حتى شنّ هجوم سيبرانيّ مضاد؟! لا يزال النقاش دائرًا حول المسائل القانونيّة المتعلقة بالهجمات السيبرانيّة. وعليه، قد يبدو الردّ الانتقامي عملًا عدوانيًا غير مبرّر أو مخالفًا لقواعد القانون الدوليّ[33].

ثالثًا: الفاعلون من غير الدول الذين يمكن لهم إحداث أضرار بدرجات مختلفة، ما يُضفي

33- MAJ Lee Hsiang Wei, The Challenges of Cyber Deterrence, Journal of the Singapore Armed Forces, Vol. 41, No. 1, 2015, p. 13-22.

مزيدًا من التعقيد على الردع السيبراني نظرًا إلى صعوبة استهداف هؤلاء الفاعلين. وهنا المقصود المنظمات الإجراميّة، والجماعات الإرهابيّة، والنشطاء السياسيّون، وغيرهم، ما يدعو إلى التساؤل عن جدوى الرد الانتقامي؛ ماذا إذا وُجد هذا الفاعل داخل دولة ما، ووفّرت له دولة أخرى الحماية، أيّهما تتحمّل المسؤوليّة؟

رابعًا: المصداقيّة، فهي غير متوفرة في الفضاء السيبرانيّ لكلا الجهتين، بسبب عدم توفر إسناد الهجوم إلى مرتكبيه من جهة، ولأنّ الأسلحة السيبرانيّة خفيّة وغير مرئيّة إلى أن يُقدم طرف ما على استخدامها. ولذلك، لا يمكن للمهاجم أن يعرف إذا امتلك الخصم القدرة على الردّ أو الانتقام هذا من جهة ثانية[34].

ولا يمكن تجاهل ثغرة اتساع مفهوم الردع السيبرانيّ، حيث إنّه يطال مجالات عدّة مثل: الاتصالات، والتجارة، والأعمال التجارية، والتعليم، والتدريب، وأكثر من ذلك. لذا، بناء استراتيجيّة فاعلة للردع في الفضاء السيبرانيّ يتطلب تجاوز الحديث عن المجال ككلّ إلى الحالات التي يمكن للردع أن يكون فاعلًا فيها؛ إلّا أنّ الحديث اليوم عن الردع السيبرانيّ بات أكثر مرونة، وذلك من خلال مقاربات مختلفة، ويمكن تداولها بخيارين مختلفين:

– **الخيار الأوّل**: استخدام الأنظمة البديلة: وذلك يكون من خلال اعتماد الدولة أنظمة بديلة، وليس الاعتماد على نظام واحد يُخترق بسهولة، ما يؤدّي إلى نتائج وخيمة؛ وبخاصّة إذا تعلق هذا النظام بالبنية التحتية الرئيسة للدولة. وهذا يمكّن الدولة من استخدام خيارات أخرى في حال تعرّضها لهجوم سيبرانيّ، بحيث تلجأ إلى الاستعانة بتلك الأنظمة البديلة أو الاحتياطيّة.

الخيار الثاني: إعادة التأسيس: وهذا يعتمد على التوقيت؛ فإذا تمكّنت الدولة من التغلب على الهجوم الذي تتعرّض له بسرعة، وإعادة تشغيل النظام، ستكون الآثار هامشيّة. ولكن الطريقة الوحيدة لتجنّب الهجوم هي الاحتجاب عن الجميع. وبالرغم من كونه السبيل الأفضل للردع، فإنّه يكتنفه مسائل قانونيّة عدّة...

34 - Haylen Cohen, The Approaches and Limitations of Cyber Deterrence, Fall 2005, http://www.cs.tufts.edu/comp/116/archive/fall2015/hcohen.pdf

الخاتمة

نعيش اليوم واقعًا عالميًّا جديدًا يتميّز بكثير من التعقيد، حيث يبدو الفضاء السيبرانيّ مسرحًا للنزاع وكأنّه تصعيد للخصائص التي حوّلت الحروب بالوكالة إلى الخيار المفضّل للفاعلين الذين يريدون تعزيز مصالحهم مقابل القليل من المخاطر. فمن جهة، يتمّ الانطلاق من فكرة أنّ هذا الوسط التقنيّ الجديد يخلق حافزًا قويًّا لدى الأطراف لتسوية نزاعاتها بطريقة تصادميّة؛ ومن جهة أخرى، يُفترض أنّ عدم وضوح الهويّة وصعوبة إلقاء المسؤوليّات عند وقوع هجوم سيبراني يوفّران مستوى عاليًا من «الإنكار المُقْنع»، ما يشيع الافتراض بسهولة الدخول في نزاعات سيبرانيّة، بسبب الكلفة الاقتصاديّة الضئيلة التي يتطلبها تطوير القدرات السيبرانيّة. وعلى المنوال ذاته، أدّى توسع النفاذ إلى التقنيات الجديدة والطابع الديمقراطي لانتشارها إلى ظهور عدد كبير جدًّا من الفاعلين الذين يُعتمد عليهم من أجل تقويض مواقف الخصوم، وبتنا أمام مصطلحات حربيّة تقليديّة تُضاف إليها الصفة الافتراضيّة التخيليّة، السيبرانيّة، أو الرقميّة أو الإلكترونيّة، مثل: التسليح الإلكترونيّ، سباق التسلّح الإلكترونيّ، ساحات الحرب الإلكترونيّة، الجيش الإلكترونيّ، الهجوم السيبرانيّ، الجهاد الإلكترونيّ، المحاربون أو المقاتلون الإلكترونيّون، المناورات الإلكترونيّة؛ وأخيرًا الإرهاب السيبرانيّ. وهذا ما دفع مجموعة من الدول إلى المطالبة بعقد اتفاقية دولية للحدّ من التسلّح داخل الفضاء الإلكترونيّ، كتلك التي تمّت في مجال الانتشار النووي والكيماوي، بحيث يمكن لهذه الاتفاقيات أن تُسهم – في حال تطبيقها – في وضع قيود على الحروب الإلكترونيّة، واستخدامها وتوزيعها وانتشارها وتطويرها، إذ يشكل ارتباط البنى التحتية الخاصة بتقنيات المعلومات والاتصالات، كما الاعتماد المتزايد عليها من الدول والأفراد والمؤسّسات، عاملًا محفّزًا لتصاعد نسبة المخاطر، ما يفرض اتخاذ تدابير وإجراءات، تضمن إدارة فاعلة للمخاطر التقنية والسيبرانيّة، تعتمد على منهجية تتناسب والأبعاد الواسعة لهذا الارتباط، ما ينسحب على البلدان أجمع. لذلك، لا بدّ من أن تنطلق الحلول في هذا المجال من فهم الطبيعة الخاصة لتقنيات المعلومات والاتصالات، سيّما الجزء الخاص بتجاوزها الحدود، والمجتمعات، والأنظمة، كما لطبيعة البنى التحتية نفسها.

ويبقى القول إنّ كلّ دولة عليها واجب اتخاذ التدابير المعقولة والمناسبة لتأمين مجتمع

المعلومات. فإنّ طبيعة العمليات السيبرانية تُقوّض من الدور المحتمل للردع، وقد تجعله عديم الفائدة كليًا. فتعرُّض دولة ما لهجوم يضرّ باقتصادها وبُناها التحتية أو بأرواح مواطنيها، من دون أن تعرف مصدره ولا دوافع تنفيذه، أمرٌ ذو فائدة ردعية ضئيلة؛ فإنّ إخفاء الهويّة بشكل مطلق، بحيث لا يمكن حتى التوصل إلى تحميل المسؤولية لطرف ما على نحو تخمينيّ، قد يكون مشكلة للمهاجِم أكثر من المدافع. فالتقنيّة لم تغيّر الطبيعة السياسيّة للحرب، التي صاغها كارل فون كلاوزفيتز في زمنه، حين وصفها بأنّها «عمل قسري موجّه إلى عدو» (بغضّ النظر عن وسيلة تنفيذه)، وهي ما زالت عملًا موجّهًا إلى فاعل معيّن لكي يغيّر سلوكه وفقًا لإرادة آخر. والاستخدام المجرّد للعنف (المادي أو الرمزي) إذا لم يُصاحبه ما يدلّ على أسباب استعماله، ويوضح شروط توقفه، يصعب جدًّا أن يُسهم في تحقيق أهداف من يلجأ إليه[35]. وبالرغم من ذلك، تتزايد أهمية الردع في ظلّ هشاشة الدول في الاستجابة للهجمات السيبرانيّة التي تزداد خطورة متى قابلها قلّة وعي وإدراك، لأساليب وطرق الوقاية .

وختاماً، يمكن طرح التساؤلات الآتية: هل فرض العقوبات، والتشديد بالإجراءات القانونيّة الرادعة، وتطوير ونشر قدرات دفاعيّة، يؤدّي إلى منع نجاح أي هجوم محتمل؟ أم إنّ إنشاء قوات متخصصة للمهمات السيبرانيّة، وتطوير البنية التحتيّة العسكريّة والتجارية المهمة وتعزيزها، تصدّ أيّ هجوم محتمل؟ وهل تعزيز الاستخبارات وتطويرها لاكتشاف هويّة المهاجم يكفي لبناء استراتيجيّة ردع سيبراني؟ أم أنّ الأمر يتطلب الاعتماد على الأسلحة غير النوويّة، على نطاق واسع، مثل: الضربات التقليدية والدفاع الصاروخي، والفضاء الهجومي في ظلّ ما يراه بعضهم عن عدم إمكانيّة الهجمات السيبرانيّة من تحقيق أهداف ذات طبيعة استراتيجيّة!

35 - https://www.aljazeera.net/midan/reality/politics -

المراجع

باللغة العربية

1 – فرد كابلان، ترجمة لؤي عبد المجيد، المنطقة المعتمة: التاريخ السري للحرب السيبرانية، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2019.

2 – المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، «التحولات في العقيدة العسكرية الأمريكية: دعائم الضعف السبع»، أوراق استراتيجية، سلسلة غير دورية تُعنى بالشؤون الاستراتيجية، العدد2، أيلول 2014، بيروت.

3 – أندريه بوفر، الردع والاستراتيجية، ترجمة: أكرم ديري، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1970.

4 – دراسة شاملة عن مشكلة الجريمة السيبرانية والتدابير التي تتخذها الدول الأعضاء والمجتمع الدولي والقطاع الخاص للتصدي لها» ، فيينا عام 2013 ، الوثيقة UNODC/CCPCJ/ EG.4/2013/2:

5 – لورنس لسيج، الكود المنظّم للفضاء الإلكترونيّ، ترجمة: محمد سعد طنطاوي ، ط 2 (القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة ، 2006).

6 – منير البعلبكي،» المورد: قاموس إنكليزي –عربي»، دار العلم للملايين، بيروت، 2004.

باللغة الأجنبية

1- Julia Cresswell, «Oxford Dictionary of word Origins: Cybernetics», Oxford Reference Online, Oxford University Press, 2010.

2- Norbert Wiener, «Cybernetic or control communication in the animal and the machine, M.I.T, Press, Second Edition, Cambridge, Massachusetts, 1948.

3- Richard Kissel, "Glassory of Key Information Security Terms», National Institute of Standards and technology, U.S Department of Commerce 2013.

4- James A. Lewis, «Sovereignty and the role of Government in Cyberspace», Center for Strategic and International Studies Journal, Spring Summer, Vol: XVI, Issue II, 2010.

5- Shin, Beomchul,» The Cyber Warfare and the Right of Self –Defense: Legal

Perspectives and the Case of the United States, IFANS, Vol.19, 2011.

6- K.Saalbach,» Cyber War, Methods and Practice», Version 9.0, University of Osnabruck-17 ,2014.

7- Michael Gervais, "Cyber Attacks and the Laws of War», Berkeley Journal of International Law», Vol: 30, Issue .2, Article 6, 2012.

8- Joseph S.Nye JR , Cyber Power, Harvard Kennedy School, 2010.

9- Edward J. Glantz, "Guide to Civil War Intelligence," The Intelligencer: Journal of U.S. Intelligence Studies, 2011.

10- David Kahn, The Codebreakers (New York: Scribner; rev. ed., 1996)

11- MAJ Lee Hsiang Wei, The Challenges of Cyber Deterrence, Journal of the Singapore Armed Forces, Vol. 41, No. 1, 2015.

12- Keir Giles, «Information Troops a Russia Cyber Command?» legal paper third international conference on Cyber Conflicts, Tallinn Estonia,2011.

13- Diego Rafael Canabarro and Thiago Borne,» Reflection on the fog of Cyber War», National Center for Digital Government, Policy working Paper, 2013.

المواقع الإلكترونيّة

-http://www.cs.tufts.edu/comp/116/archive/fall2015/hcohen.pdf

- https://www.aljazeera.net/midan/reality/politics -

- https:// hbrarabic.com

-https://jawalmax.com/learn-about-the-highlights-of-2018-and-2019-cyber-attacks/

27 عامًا على أوسلو:
من أين يبدأ التغيير؟

براءة درزي*

توطئة

في 13/9/1993، وقّعت منظمة التحرير الفلسطينية اتفاق أوسلو[1]، الذي نص على إنشاء سلطة حكم ذاتي انتقالي فلسطينية، أصبحت تُعرف فيما بعد بالسلطة الوطنية الفلسطينية. وكان الاتفاق كارثيًا على القضية الفلسطينية، بدءًا من اعتراف المنظمة بدولة الاحتلال، وتنازلها عن 78% من فلسطين التاريخية، مرروًا بـ«الثوابت» التي رسا عليها أداء السلطة، وليس انتهاءً بما آلت إليه تطورات القضية اليوم، وهي مآلات يتحمل مسار أوسلو جزءًا من مسؤولية الوصول إليها.

فبعد 27 عامًا على توقيع الاتفاق، لا الدولة الفلسطينية قامت، ولا القدس عادت، ولا الأسرى تحرروا، ولا اللاجئون نالوا حقوقهم وعادوا إلى بلادهم. وفيما استمر الاستيطان وتضاعف مقارنة بما كان عليه عام 1993 [2]، فإن دولة الاحتلال تتحضر لتحويل الضم من ضم فعلي إلى ضم قانوني. أما الولايات المتحدة، التي رعت توقيع الاتفاق، فقد أخرجت من جعبتها خطة للسلام تحت عنوان «صفقة القرن»، تقترح تحويل الرواية الإسرائيلية إلى حقائق نهائية يتعين على الفلسطينيين القبول بها، إن على

* باحثة في الشأن الفلسطيني.

1- اتفاقية أوسلو (إعلان المبادئ- حول ترتيبات الحكومة الذاتية الفلسطينية) 1993/9/13:
https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=4888

2- ميدل إيست مونيتور، 2018/9/14 https://bit.ly/33bPHzA

المستوى الديمغرافي عبر تجميعهم في جزر معزولة، أو على مستوى القدس والمقدسات التي سلمتها إدارة دونالد ترامب للاحتلال.

علاوة على ذلك، وصل التطبيع العربي مع دولة الاحتلال مرحلة العلاقات الرسمية العلنية، بعدما وقعت كل من دولة الإمارات ومملكة البحرين ما سمي «اتفاقات أبراهام»، في البيت الأبيض في15/9/2020 [3]. ويأتي هذا التوقيع تتويجًا لمرحلة اللقاءات العلنية والتصريحات المنحازة إلى «إسرائيل»، التي شهدتها الأعوام القليلة الماضية بعد سنوات من العلاقات واللقاءات السريّة[4].

ولا يمكن فصل ما آلت إليه القضية الفلسطينية اليوم عن اتفاق أوسلو والمسار الذي فرضه. فبعد التنازلات التي قدمها الجانب الفلسطيني بموجب الاتفاق، والسياسة التي اعتمدتها السلطة منذ قيامها بما أكد افتقارها إلى أدوات النضال واستراتيجية المواجهة اللازمة لإنهاء الاحتلال، كثفت دولة الاحتلال تواصلها مع الدول العربية، وكان واضحًا أنها ماضية في سياسة تقوم على حلّ الصراع من الخارج إلى الداخل، عبر تسوية العلاقات مع الدول العربية. ليتولى القادة العرب الضغط على الفلسطينيين، ويُلزموهم بالرضوخ لما يفرض عليهم من تنازلات[5]. وقد لقيت هذه السياسة الإسرائيلية رعاية أمريكية ملحوظة مع الرئيس ترامب، الذي أظهر حرصاً كبيرًا على إتمام اتفاقات التطبيع مع الإمارات والبحرين، وكرر تصريحاته حول وجود عدد من الدول العربية التي ستوقع اتفاقات لتطبيع العلاقات مع «إسرائيل»[6].

في ظل هذه التطورات التي تهدف إلى تصفية القضية الفلسطينية، عُقد اجتماع الأمناء العامّين للفصائل الفلسطينية، في 3/9/2020، بهدف التوافق على آليات إنهاء الانقسام وتحقيق المصالحة، ومناقشة وحدة الموقف السياسي والنضالي والتنظيمي، وسُبل مواجهة

3- القدس العربي، 2020/9/13 https://bit.ly/3hOtnRU
4- عرب 48، 2020/8/18 https://bit.ly/33NiCd
قدس برس، 2020/9/20 https://bit.ly/3hO532u
5- مركز الجزيرة للدراسات: مرحلة جديدة من التطبيع العربي – الإسرائيلي وآفاقه، 2018/12/26 https://bit.ly/32Mt85F
6- الجمهورية، 2020/9/15 https://bit.ly/3iNK9Sz

مشاريع تصفية القضية الفلسطينية. وقد توافق المجتمعون، من بين أمور أخرى، على تفعيل المقاومة الشعبية على أنها الخيار الأنسب للمرحلة، على أن توفر لها اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية الاحتياجات اللازمة لذلك.

أعوام أوسلو: أخطاء وخطايا

شكل اتفاق أوسلو ضربة قاصمة للمشروع الوطني الفلسطيني فحوله من مشروع تحرر وطني لكامل التراب الفلسطيني إلى سلطة حكم ذاتي تسعى إلى إقامة دولة على حوالي 22% من فلسطين التاريخية[7]. ثم لم تلبث هذه السلطة أن تحوّلت من جسم موقت لحين قيام الدولة الفلسطينية، إلى هدف بذاتها بالنسبة إلى قيادتها والنخبة التي تتحكم بها[8]. وقد سيطرت السلطة الفلسطينيةً على منظمة التحرير ومؤسساتها كافة، وصادرت برنامجها النضالي، وقلصت دورها كممثل وحيد للشعب الفلسطيني اعترفت بها الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية[9].

ركنت السلطة إلى مسار المفاوضات بعدما نبذت العمل الوطني المقاوم، فوضعت التنسيق الأمني مع الاحتلال في مكانة المقدس[10]؛ ومع اعتمادها على المساعدات الدولية وأموال المانحين بات عليها أن تلتزم بالشروط والإملاءات الخارجية وأن تقدم مزيدًا من التنازلات لتثبت أنها تتمسك بـ «السلام» وتبنذ «الإرهاب» في الوقت الذي تمادت فيه «إسرائيل» في إرهابها مستظلة بالدعم الأمريكي، والفتور الأوروبي، والتذبذب العربي.

التنسيق الأمني: التحالف مع الاحتلال لمنع مقاومته

وقّع اتفاق أوسلو بعد الرسالة[11] التي أرسلها رئيس منظمة التحرير ياسر عرفات

7- محسن صالح: اتفاق أوسلو.. دروس للحاضر والمستقبل، الجزيرة نت، 2018/9/14.
https://aja.me/a6x7p

8- تقدير استراتيجي: السلطة الفلسطينية بين الحلّ وتغيير الوظيفة: السياقات والسيناريوهات: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2020/9/4. https://bit.ly/2ZfptLe

9 - Marwa Fatafta and Alaa Tartir: Why Palestinians Need to Reclaim the PLO, Foreign Policy, 20/8/2020, https://bit.ly/3hgG8o8

10- دويتشه فيليه، 2014/5/28. https://p.dw.com/p/1C8fp

11- خطاب اعتراف منظمة التحرير بـ "إسرائيل":
https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=4930

إلى رئيس حكومة الاحتلال إسحاق رابين في 1/9/1993، يؤكد فيها أن المنظمة «تنبذ الإرهاب وغيره من أعمال العنف»، فكان ذلك إعلانًا للحرب على العمل الوطني المقاوم بعدما تعهدت المنظمة بإيقاف العمل المسلح والتمسك بالطرق السلمية حصرًا. وعلى ذلك سار اتفاق أوسلو والاتفاقات المكمّلة له والمندرجة تحته، التي جرى توقيعها في الأعوام اللاحقة بين السلطة ودولة الاحتلال[12].

اعتنقت السلطة التنسيق الأمني مع الاحتلال منذ إنشائها، فتولت دور حارس أمن لدولة الاحتلال، وعملت على إحباط أي عمل مقاوم ضد الاحتلال عند اكتشافه، ولاحقت الناشطين والمقاومين. وعملت الأطراف الخارجية، لا سيّما الولايات المتحدة وبريطانيا[13]، على تعزيز دور السلطة في هذا الاتجاه، فزودت قوات الأمن الفلسطينية بالتدريب والدعم المالي. وفي عام 2005، بدأ الجنرال الأمريكي كيث دايتون تدريب قوات أمن موالية للسلطة الفلسطينية، وكانت مهمته تدريب قوات فلسطينية تتعاون مع «إسرائيل»[14].

لم يكن هدف التنسيق الأمني، بالنسبة إلى السلطة، حفظ أمن الاحتلال وحسب، بل حفظ وجودها أيضاً، وتجنب أي تصعيد عسكري تخشى أنه لن يكون في مصلحتها وقد يُعرضها إلى «عقوبات» إسرائيلية[15]. ففي تصريحات لرئيس السلطة في عام 2018، يشير محمود عباس إلى أن «حماس تنفذ العمليات ونحن ندفع الثمن»[16].

نتج عن سياسة التنسيق الأمني اعتقال الآلاف من الفلسطينيين، من الضفة الغربية خصوصًا، على خلفية مشاركتهم في أعمال مقاومة ضد الاحتلال، وإحباط عمليات

12- التعاون الأمني بين السلطة الفلسطينية و«إسرائيل»: محفزات وتداعيات، الجزيرة للدراسات، 2018/12/30. https://studies.aljazeera.net/en/node/4383

13 - Jessica Purkiss and Ahmad Nafi: Palestinian security cooperation with Israel, Middle East Monitor, 28/10/2015. https://bit.ly/3bxYjV0

14 - Ben White: The Palestinian Authority's authoritarian turn, The Electronic Intifada, 30/4/2009, https://bit.ly/336KOI3

15- الخليج أونلاين، 2014/12/12. https://bit.ly/2Fhg92O

16- العربي الجديد، 2018/12/22. https://bit.ly/2EJenFJ

ومصادرة أسلحة، وفق تصريحات فلسطينية[17] وإسرائيلية[18]. وقد أعلن عباس أن المعلومات التي كانت توفرها أجهزة السلطة لم تكن «إسرائيل» لتحلم بالحصول عليها[19].

وفيما شكّل وقف التنسيق مطلبًا أساسيًا ومُلحاً لدى الفلسطينيين، فقد أعلنت السلطة عن وقفه أكثر من 50 مرّة[20]، إلاّ أن ذلك كان في سياق امتصاص الغضب الشعبي من جهة، ومحاولة الضغط على الاحتلال من جهة أخرى؛ فلم يرَ هذا القرار طريقه إلى التنفيذ على مدى السنوات الماضية، وكانت الوقائع على الأرض تُثبت خلافه[21]. وعلى الرغم من إعلان محمود عباس في أيار/مايو 2020 وقف التنسيق الأمني،[22] إلا أن معطيات سابقة ولاحقة تشير إلى أن السلطة تجد طريقها دائمًا إلى التنسيق مع الاحتلال. وقد صرح وزير الشؤون المدنية حسين الشيخ، في 8/6/2020، أنه في حال علمت قوات الأمن الفلسطينية بنية أحد الفلسطينيين تنفيذ عملية فدائية ضد جيش الاحتلال، فـ «سنعتقله إذا كان لا يزال في الضفة الغربية»؛ أما إذا كان في الداخل المحتل، فالفلسطينيون «سيحذرون إسرائيل عبر وسيط»[23]. كذلك، فقد كشفت تقارير إسرائيلية أن مسؤولين فلسطينيين وجهوا رسائل إلى مسؤولين أمنيين إسرائيليين يطلبون استعادة تدريجية للعلاقات الأمنية بين الجانبين[24].

أنسنة الاحتلال: عن ابتكار اسمه «التواصل مع المجتمع الإسرائيلي»

شُكلت لجنة التواصل مع المجتمع الإسرائيلي في عام 2012 بقرار من رئيس السلطة محمود عباس، وهي من دوائر منظمة التحرير، ومهمتها «التواصل مع المجتمع الاسرائيلي

17- الجزيرة نت، 2001/10/14. https://aja.me/xjtpt
18- الجزيرة نت، 2016/5/5. https://aja.me/gtgat
19- كلمة الرئيس محمود عباس في اجتماع مجلس جامعة الدول العربية الطارئ بالقاهرة، عربي 48 2020/2/1. https://short.arab48.com/short/eije
20- Jessica Purkiss and Ahmad Nafi: Palestinian security cooperation with Israel, Middle East Monitor, 28/10/2015. https://bit.ly/3bxYjV0
21- هيومن رايتس ووتش، 23/10/2018.
https://www.hrw.org/ar/report/2018/10/23/323412#_ftn37
22- عربي 21، 2020/5/19. https://arb.im/1271560
23- نيويورك تايمز، 2020/6/8. https://nyti.ms/3m3ppb9
24- تايمز أوف إسرائيل، 2020/9/3. https://bit.ly/3k9zX77

بهدف نقل الموقف الفلسطيني لهم».

تكرّرت اللقاءات بين الرئيس عباس وقطاعات مختلفة من دولة الاحتلال. وتولّى رئيسها محمد المدني (استقال في شباط/فبراير 2020) فتح قنوات الاتصال مع مختلف الشخصيات الثقافية والسياسية والحزبية الإسرائيلية، ومؤسسات وجمعيات المجتمع المدني فيها، وشملت اللقاءات عددًا من السفراء والصحفيين وأكاديميين وسياسيين إسرائيليين. ولم تلبث أن تجاوزت مستوى العمل «السياسي» إلى التواصل الاجتماعي والعلاقات الشخصية، كالمشاركة في تأدية العزاء، وحضور الأفراح، وغيرها[25].

لقد عكست هذه اللجنة حالة الانفصال عن الواقع التي تعيشها السلطة. فاعتداءات الاحتلال على قدم وساق، وتنقلها وسائل الإعلام العالمية؛ أي أن الإسرائيليين قادرون على الاطلاع عليها. حتى أن التقارير الصادر عن مؤسسات ومنظمات إسرائيلية، في مجال الاستيطان أو قتل الفلسطينيين، أو هدم منازلهم وتشريدهم ومصادرة أراضيهم، تؤكد أن الإسرائيليين مطلعون؛ لكن ذلك لن يؤثر في توجه صانع القرار الإسرائيلي.

لم تكن هذه اللقاءات غير ذات جدوى وحسب، بل عكست تطبيعًا رسميًا مع الاحتلال، وأسبغت عليه طابعًا إنسانيًا عبر الزيارات واللقاءات والحوارات، وأحاديث الموسيقى والغناء[26]. وأوحت أن التواصل بين الفلسطينيين والإسرائيليين قائم وطبيعي وأن العلاقات بينهم طيبة، وأن «المشاكل» بين الجانبين لا تتعلق بالاحتلال ذاته بل ببعض الممارسات التي يجب تصحيحها!

لكن، على الرغم من عدم جدوى اللجنة، واتجاه الأمور إلى إعلان التطبيع العلني مع الاحتلال على المستوى الرسمي، فإن الأمين العام لجبهة النضال الشعبي أحمد مجدلاني، صرح أنه لا مشكلة في استمرار لجنة التواصل مع المجتمع الإسرائيلي، كونها تخاطب المجتمع وليس الحكومة؛ ولدينا مواقف لإسرائيليين يمكن عبرهم التأثير في المجتمع الإسرائيلي[27].

25- عدنان أبو عامر: لجنة التواصل مع المجتمع الإسرائيلي.. تطبيع فلسطيني بغطاء رسمي، 2019/7/23. https://adnanabuamer.com/post/3356

26- عربي 21، 2016/3/29.. https://arb.im/898092

27- شبكة قدس الإخبارية، 2020/9/12. https://bit.ly/3hRs4S8

تعزيز التبعية الاقتصادية للاحتلال والاعتماد على المساعدات الخارجية

تعزّزت تبعيّة الاقتصاد الفلسطيني للاحتلال والاعتماد على أموال المساعدات الخارجية بفعل اتفاق أوسلو والاتفاقات المتفرّعة عنه، وفي مقدمتها اتفاقية باريس الاقتصادية 1994 [28]، التي وضعت الاقتصاد الفلسطيني ضمن اتحاد جمركي مع الاحتلال، ما أنتج عمليًا ارتباط السياسة الضريبية للسلطة بالاحتلال الذي يُحصل الضرائب من الفلسطينيين ليؤدّيها للسلطة، وهي تشكّل قرابة 70% من إيراداتها[29]. وفيما عمل الاحتلال على سرقة هذه الأموال[30]، فإن السلطة مارست الحرد في بعض الأحيان، وتمنعت عن قبض أموال المقاصّة؛ لكنها كانت تعود لتقبضها[31]. وهذا ما هو متوقع بالنسبة إلى قرارها عدم استلام أموال المقاصة رفضاً لصفقة القرن[32].

أما نظام المساعدات الخارجية، فقد ساعد، من جملة أمور أخرى، على تأسيس نخبة من رجال الأعمال الذين تتداخل مصالحهم مع الاحتلال، بل وتعتمد عليه، علاوة على أنها تدخلت في النظام السياسي عبر دعم فريق على حساب آخر، فيما اشترطت جهات عديدة بنودًا تتعلق بمكافحة ما تُسميه الإرهاب، وفق تعريف ينطبق على الكثيرين من المنتسبين إلى الفصائل الفلسطينية، أو بنودًا تتعلق بحركة المقاطعة وسحب الاستثمارات والعقوبات[33]. وبين التعاطي الأمريكي مع موضوع تمويل السلطة أن التمويل لا يمكن أن يكون مجانياً؛ فتارة يجري ربطه بعودة الفلسطينيين إلى المفاوضات[34]، وطورًا يجب إعادة النظر في صرفه ليتناسق مع المصلحة الأمريكية، وبما يعود بالفائدة على دافع الضرائب الأمريكي[35].

28- اتفاقية باريس الاقتصادية: 1994/4/29. https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=3288
29- دنيا الوطن، 2017/4/2. http://bit.ly/2ow1Udp
30- TRT عربي، 2019/12/30. https://bit.ly/3hffxaO
31- المونيتور، 2019/10/15.. http://almon.co/39p5
32- الأناضول، 2020/6/3. http://v.aa.com.tr/1864268
33- Mandy Turner: International Aid in the Absence of Palestinian Sovereignty: Notes towards a Strategy in the Aftermath of the Trump "Peace Plan", Jadaliyya, 19/2/2020. https://www.jadaliyya.com/Details/40706
34- عرب 48، 2018/9/6. https://goo.gl/vnafpS، 6/9/2018. 48
35- رويترز، 2018/8/24. https://reut.rs/2Pzy6Kh

التمسك بالمفاوضات إلى ما بعد الرمق الأخير

على الرغم من أعوام وجولات من المفاوضات لم تولّد إلاّ ضياع مزيد من الحقوق الفلسطينية، لا تزال السلطة متمسكة بهذا النهج الذي أقره اتفاق أوسلو لا سيما حول ما يعرف بقضايا الحل النهائي. ففي خطاب أمام مجلس الأمن رفضًا لصفقة القرن في شباط/فبراير 2020، أعلن محمود عباس عن استعداده للتفاوض فورًا «إذا وجد شريك في إسرائيل يرغب في السلام»[36]، ولا يزال يعلن تمسكه بالمفاوضات في كل خطاب وفي كل اجتماع[37]. وهذا ما أكده أيضاً محمد إشتية، رئيس الوزراء الفلسطيني، في 6/9/2020 [38].

ومع اكتشاف السلطة المتأخر أن «الولايات المتحدة وسيط غير نزيه»[39]، فهي تحاول أن تُدخل تعديلًا على مسار المفاوضات، عبر اشتراط أن تكون المفاوضات برعاية الرباعية الدولية[40]. وبذلك، يحاول عباس أن يبين أن مشكلة هذا المسار هي في من يديره ومن يتولى رعايته، وليست في أساس ما كرسه أوسلو من اتفاق على بعض التفاصيل وتأجيل القضايا الأساسية الكبرى[41]، وفي مقدمتها: القدس واللاجئون وحق تقرير المصير والسيادة والحدود، التي يرفض الاحتلال «التنازل» فيها.

يُضاف إلى ذلك، أن الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا، أطراف الرباعية إلى جانب الولايات المتحدة، ظلت مواقفهم من القضية الفلسطينية في إطار الكلام والتصريحات، من دون إجبار الاحتلال على احترام ما يسمّى «الشرعية الدولية»؛ إضافة

36- خطاب عباس أمام مجلس الأمن في 2020/2/11: https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=uM9236a27730275408auM9236

37- خطابات عباس في عام 2020:
https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=uM9236a27730275408auM9236

38- قدس برس، 2020/9/6. https://bit.ly/3jXJM7Y

39- العين الإخبارية، 2019/3/31. https://al-ain.com/article/1554035512

40- خطابات عباس في عام 2020:
https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=uM9236a27730275408auM9236

41- محسن صالح: اتفاق أوسلو.. دروس للحاضر والمستقبل، الجزيرة نت، 2018/9/14.
https://aja.me/a6x7p

إلى أن شبكة المصالح والعلاقات التي تربط الكثير من الدول مع دولة الاحتلال تدفعها إلى اتخاذ مواقف تخدم هذه العلاقات بصرف النظر عن تأثيرها في القضية الفلسطينية.

مأزق السلطة مع اتفاقي الإمارات والبحرين التطبيعيين

في 13/8/2020، أُعلن عن التوصل إلى اتفاق لتطبيع العلاقات بين دولة الإمارات ودولة الاحتلال[42]، ثم أُعلن عن التوصل إلى اتفاق آخر مع البحرين في 11/9/2020 [43]، ليُصار إلى التوقيع الرسمي على الاتفاقين في البيت الأبيض في 15/9/2020. وقد وضع هذان الاتفاقان السلطة الفلسطينية في مأزق بدت ملامحه في نقطتين: فقد بين الاتفاقان فشل سياسة السلطة في انتظار التغيرات الخارجية، والرهان على أن الموقف العربي الرسمي لن يتخلى عن القضية الفلسطينية، وكشفا أيضاً أن السلطة عاجزة عن التأثير في العوامل الخارجية أو التعامل معها، إذ لم يكن أي من الاتفاقين وليد لحظته، أو تغيرًّا أو انحرافًا مفاجئاً، بل جاءا بعد أعوام من التصريحات واللقاءات العلنية والواضحة مع الاحتلال سبقتها أعوام من العلاقات تحت الطاولة.

كذلك، فإن السلطة التي ولِدت خارج القدس بموجب اتفاق أوسلو، وأقصاها عنها الاحتلال على مدى الأعوام اللاحقة، لم تبلور رؤية سياسية ناجحة حيال المدينة، حيث رأت أن دعم القدس والمقدسيين يكون عبر زيارة العرب لها، وفق ما دعا إليه الرئيس عباس في المؤتمر الدولي للدفاع عن القدس المنعقد في الدوحة في شباط/فبراير 2012 [44]. وكرر هذه الدعوة في الأعوام اللاحقة[45] تحت لازمة أن «زيارة السجين لا تعني التطبيع مع السجان»[46]، مع إهمال حقيقة أن زيارة القدس تحت الاحتلال لا يمكن إلاّ أن تكون

42- فرانس 24، 2020/8/13. http://f24.my/6ltx.T
43- روسيا اليوم، 2020/9/11. https://ar.rt.com/opuq
44- رويترز، 2012/2/26.
https://ara.reuters.com/article/idARACAE81Q9EY20120226
45- عرب 48، 2018/4/15. https://bit.ly/3k17kZy
46- الأخبار، 2018/4/11. https://al-akhbar.com/Palestine/247859

تطبيعًا لا يفيد المدينة وأهلها[47].

وبعد ثمانية أعوام على هذه الدعوة، جاءت اتفاقات التطبيع لتعد بفتح الطريق أمام العرب إلى القدس والأقصى مكرّسة السيادة الإسرائيلية على القدس ومقدساتها(48) ولتؤكّد أن «استراتيجية دعم القدس عبر زيارتها» لم تكن إلا للتعويض عن فشل السلطة في وضع استراتيجية حقيقية للدعم؛ علاوة على أن الزيارة لا يمكن أن تكون إلاّ جزءًا من التطبيع مع الاحتلال.

اجتماع أمناء الفصائل: بداية مراجعة!

في 3/9/2020، عُقد اجتماع الأمناء العامّين للفصائل الفلسطينية في بيروت ورام الله بالتزامن عبر تقنية فيديو كونفرانس، وقد ترأسه الرئيس محمود عباس[49]. وتوافق المؤتمرون في البيان الختامي[50] على «تطوير وتفعيل المقاومة الشعبية كخيار أنسب للمرحلة، دفاعًا عن حقوقنا المشروعة لمواجهة الاحتلال»، مؤكدين أنه «من أجل تحقيق أهدافنا الاستراتيجية لإنهاء الاحتلال وإقامة الدولة، يتوجب علينا الإسراع في إنهاء الانقسام وتحقيق المصالحة والشراكة الوطنية. وفي هذا السياق، وكشعب واحد وموحد، نعيش في وطنٍ حرٍ واحد، توافقنا على ضرورة أن نعيش في ظل نظام سياسي ديمقراطي واحد، وسلطة واحدة، وقانون واحد، في إطار من التعددية السياسية والفكرية، وترسيخ مبدأ التداول السلمي للسلطة من خلال الانتخابات الحرّة والنزيهة، وفق التمثيل النسبي الكامل في دولة وفق المعايير الدولية»؛ إضافة إلى تأكيدهم إقامة دولة فلسطينية وعاصمتها القدس.

وقرّرت الفصائل تشكيل لجنة تقديم رؤية استراتيجية لتحقيق إنهاء الانقسام والمصالحة

47- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: زيارة القدس تحت الاحتلال: دعم للصّمود أم تطبيع؟ 2012/6/13. https://bit.ly/3haHsIp

48- عربي 21، 2020/8/31. https://arb.im/1296996

49- قدس برس، 2020/9/3.
http://www.qudspress.com/index.php?page=show&id=63598

50- البيان الختامي لمؤتمر الأمناء العامين للفصائل الفلسطينية، 2020/9/3:
https://www.wafa.ps/Pages/Details/8689

والشراكة في إطار منظمة التحرير، الممثّل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، في مدّة لا تتجاوز خمسة أسابيع، لتقديم توصياتها للجلسة المرتقبة للمجلس المركزي الفلسطيني. كما تم التوافق على تشكيل لجنة وطنية موحّدة لقيادة المقاومة الشعبية الشاملة، على أن توفّر اللجنة التنفيذية لها جميع الاحتياجات اللازمة لاستمرارها.

قد يكون المؤتمر جيّدًا في المبدأ، ومحاولة لإظهار التقارب بين الفصائل المختلفة في المساحات الممكنة، لكن ما تضمنه لا يمكن وصفه بالجديد، إذ سبق الكلام عن أهمية الوحدة الوطنية وإنهاء الانقسام من دون أي تقدم[51]. وجرى كذلك تأكيد التمسك بالمقاومة الشعبية؛ لكن السلطة التي تقدم هذا الطرح بديلاً عن المقاومة العسكرية وكهدفٍ بذاتها[52]، لم تسمح بإطلاقها حتى على نطاق محدود[53].

لكن في 13/9/2020، أي قبل يومين من التوقيع على اتفاق التطبيع بين الإمارات والبحرين مع دولة الاحتلال، أطلقت القيادة الوطنية الموحدة للمقاومة الشعبية الفلسطينية البيان رقم (1)، ليكون أول مخرجات اجتماع الأمناء العامين. ودعا البيان إلى تفعيل المقاومة الشعبية تحت راية علم فلسطين، وأعلن «انطلاقة مسيرة كفاحية شعبية شاملة تبدأ ولن تنتهي إلا بانجاز الاستقلال الوطني لدولة فلسطين والقدس عاصمتها»، و«أننا لن نعيد السيف إلى غمده إلاّ بإقامة دولتنا المستقلة كاملة السيادة والقدس المحتلة عاصمتها، وحل مشكلة اللاجئين وفق الشرائع الدولية بعودتهم إلى ديارهم»[54].

ويمكن القول إن البيان تضمن إشارات إيجابية لناحية استدعاء انتفاضات الشعب الفلسطيني منذ عشرينيات القرن الماضي، في عودة إلى (ثورة البراق) التي انطلقت عام 1929 ضد الاحتلال البريطاني. ومع التركيز على المقاومة الشعبية، لم يستبعد البيان أشكال المقاومة الأخرى، العسكرية تحديداً، وإن وردت الإشارة إليها تلميحًا في لفظ «السيف» على سبيل المثال. لكن مع ذلك، فإن الإشارات وحدها ليست كافية، والبيانات لا يمكن أن

51- عربي 21، 2020/8/31. https://arb.im/1296996
52- أحمد البظ: تسلل السلطة الفلسطينية في مرمى المقاومة الشعبية، العربي الجديد، 2015/4/2. https://bit.ly/35k8YBr
53- المركز الفلسطيني للإعلام، 2011/3/31. https://www.palinfo.com/148310
54- وكالة قدس نت للأنباء، 2020/9/13. https://bit.ly/3hRlWt0

تُتخذ دليلاً للجزم أن الأمور ستسلك اتجاهًا معيّنًا قبل أن تقترن بأفعال وتترجم بتحركات جادة على الأرض، لا سيما أنه ما من دلائل على أن اجتماع الفصائل أو بيان القيادة الموحدة للمقاومة الشعبية يطرح بديلاً عن أوسلو، فيما رموز الاتفاق والنهج هم من يستلمون دفة التصريحات حاليًا، في مقابل تاريخ حافل لهم من العمل بخلاف مصلحة الشعب الفلسطيني.

لذلك، فإن الأسابيع القادمة ستكون كفيلة بكشف ما إذا كان الاجتماع المذكور والبيان الصادر عنه مناورة أو محاولة لكسب الوقت، من قِبل السلطة تحديدًا، ريثما تُجرى الانتخابات الأمريكية أنه أو خطوة جديّة باتجاه الخروج من مهرجانات الخطابة والبيانات إلى حيز الفعل والتغيير.

خاتمة

استُدرجت منظمة التحرير الفلسطينية قبل قرابة ثلاثة عقود إلى التوقيع على اتفاق أوسلو، بكل ما سيجره على القضية الفلسطينية من نتائج كارثية على مدى الأعوام التي تلت توقيعه. ثم أقصت السلطة الفلسطينية المنظمة ومؤسساتها لتستفرد بالقرار، وتهمش معظم مكونات الشعب الفلسطيني. واليوم، تقف السلطة مكشوفة حاسرة تحاصرها «صفقة القرن» الأمريكية، وخطة الضم الإسرائيلية، واتفاق الإمارات والبحرين مع الاحتلال، كتتويجٍ لموجة التطبيع العربية.

وعلى الرغم من أن السلطة التي كرّست نهج أوسلو لا تتحمل وحيدة ما آلت إليه الأمور، إلاّ أنها ترفض اليوم الاعتراف أن هذا النهج لم يكن ليؤدي إلا إلى هذه التداعيات، وأن هذه النهايات نتيجة حتمية لتلك المقدمات. ومع تضاعف المخاطر والتحديات، إزاء فشل سبيل المواجهة، أو اللامواجهة، الذي كرسه أوسلو، فإنه من المهم للسلطة أن تدرك ضرورة الفكاك من هذا النهج؛ وفي ظل اتفاق الإمارات والبحرين التطبيعي والإرهاصات التي تدل على اتفاقات تطبيعية مماثلة في المرحلة القادمة فإن الاستمرار في المراهنة على التغيّرات التي قد تحصل على المستوى الدولي أو العربي أو الإسرائيلي لا يمكن أن يأخذ بالقضية الفلسطينية إلى مرسى استعادة الحقوق.

لن يكون بوسع الفلسطينيين التأثير في نتائج الانتخابات الأمريكية، ولا تغييرات جوهرية مضمونة في حال خسارة دونالد ترامب وانتخاب جو بايدن. أما على المستوى الإسرائيلي، فلن يكون من الحكمة التعويل على رحيل بنيامين نتنياهو طالما أن اليمين والوسط واليسار في دولة الاحتلال أوجه متعددة لعملة واحدة، وهم كلهم متفقون على مصادرة حق الفلسطيني في أرضه، وإن كان اختلافهم على طريقة التعبير عن ذلك؛ والأمر ذاته ينطبق على خيار انتظار تغيير أوروبي أو تأثير عربي. فاهتمام الأوروبيين بمصالحهم وعلاقاتهم مع دولة الاحتلال أقوى من اهتمامهم بأن يستعيد الفلسطينيون أرضهم وحقهم. أما الرهان على دور عربي، فسيكون ضربًا من العبث، خصوصًا بعدما صنفت جامعة الدول العربية اتفاقات التطبيع الأخيرة مع الاحتلال ضمن دائرة الأمور السيادية التي يعود لكلّ دولة القرار في شأنها. وهذا ما يضع الفلسطينيين أنفسهم أمام ضرورة أن يُمسكوا بزمام الأمور، وأن يعيدوا ترتيب بيتهم الداخلي؛ ولعل أول خطوة في هذا الطريق تبدأ من الإقرار بأهمية التحرر من اتفاق أوسلو والتزاماته، والتحرك انطلاقًا من ذلك وبناءً عليه.

الأبارتهايد الإسرائيلي في القانون الدولي

فؤاد بكر*

مقدّمة عامة:

لم يكن الفصل العنصري محطّ اهتمام المحامين الدوليين إلاّ بعد تجريمه وحظره بموجب القانون الدولي، رداً على الوضع في جنوب إفريقيا، حيث كان خطاب الفصل العنصري يُعدّ معارضة سياسية في بادئ الأمر ، ومن وجهة نظر أخلاقية لا في الإطار القانوني. وبعد انهيار نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا، ومن خلال لجنة مناهضة الفصل العنصري في الأمم المتحدة، تم التركيز على المصالحة بدلاً من الملاحقة القضائية لجريمة الفصل العنصري في جنوب إفريقيا.

لقد أكدت لجنة مناهضة الفصل العنصري في ذلك الوقت أنه لم يكن يوجد الفصل العنصري في بلد آخر غير جنوب إفريقيا. وفي أعقاب الانتفاضة عام 2000، ظهر مصطلح الفصل العنصري، الذي لاقى انتشاراً واسعاً، فبدأ يتسلل إلى دوائر الإعلام وقوائم الكتب الأكثر مبيعاً، كما ذكر الدكتور عزمي بشارة في كتابه: السلام أو أبارتهايد الاحتلال في المستقبل، عام 2001.

كما تحدث مواطنون بارزون في جنوب إفريقيا عن الفصل العنصري الإسرائيلي، ووصفوه بأنه أسوأ من الفصل العنصري في جنوب إفريقيا ، إثر زيارة الضفة الغربية وقطاع غزة، كما نشرت صحيفة «جارديان»، بتاريخ 29 نيسان 2002 ،حيث تناولت

* قاض في المحكمة الدولية لتسوية النزاعات، الدائرة القانونية في الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين.

السياسات الاستيطانية وطرد الفلسطينيين وتهجيرهم بشكل قسري في القدس الشرقية.

إلاّ أن أكاديميين إسرائيليين وصحافيين وممثّلي البلديات انتقدوا معاملة حكومتهم، ونعتوها بأنها أسوأ من نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا، كما ذكرت صحيفة «جارديان» بتاريخ 26 نيسان 2004، حتى بدأ الذعر يدبّ في الإسرائيليين بسبب التخوف من زوال دولتهم، أوعلى الأقل الدولة القومية اليهودية، خصوصاً بعد وصف رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة ، «اسكوتو بروكمان»، في 24 تشرين الثاني 2008، السياسات الإسرائيلية في فلسطين المحتلة بنظام الفصل العنصري.

وقد دعا مجلس أبحاث العلوم الإنسانية HSRC محامين من جنوب إفريقيا وفلسطين و«إسرائيل» وأوروبا للتحقيق حول ما إذا كانت «إسرائيل» قد انتهكت مبدأ الفصل العنصري، إلى أن انتشرت الدراسة عام 2009 التي أكدت على وجود نظام مؤسسي قمعي فصل عنصري للسيطرة الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وفي 5 تشرين الثاني 2011، أعلنت محكمة راسل في قضية فلسطين، أن إسرائيل تخضع الشعب الفلسطيني لنظام هيمني يرقى إلى الفصل العنصري، وتمييزي بدرجات متفاوتة، وأصدرت حكماً يقضي أن النظام الإسرائيلي هو وحدة واحدة متكاملة في نظام الفصل العنصري.

الفصل العنصري في القانون الدولي

اكتسب الفصل العنصري محتوى قانونياً مستمداً من تجربة جنوب إفريقيا، ولكنه مستقل ويتخلّل عدداً من فروع القانون الدولي، إلى أن برزت اتفاقية الفصل العنصري (الابارتهايد) بعد قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي.

1 – القوانين التي تتعلّق بحقوق الإنسان: المادة 2 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، اتفاقية القضاء على التمييز ضد النساء، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، والاتفاقية الدولية لمناهضة الفصل العنصري في الرياضة، فتوى محكمة العدل الدولية عام 1971 التي اعتبرت أن سياسة الفصل العنصري تنتهك مبادئ ميثاق الأمم المتحدة... بشأن قضية «نامبيا».

2 – القانون الجنائي الدولي: الاتفاقية الدولية لجريمة تبنّي الفصل العنصري (اتفاقية الفصل العنصري)، المادة 3 من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، وإدراجها كجريمة جنائية وجريمة ضد الإنسانية ، واعتبار الفصل العنصري جريمة بمختلف البنود والصكوك غير الملزمة منذ عام 1968، والمادة 1 من اتفاقية عدم انطباق النظام القانوني في إدراج القيود على جرائم الحرب وجرائم ضد الإنسانية ضمن الأعمال غير الإنسانية الناتجة عن سياسة الفصل العنصري. وقد تم إبقاء الفصل العنصري كجريمة ضد الإنسانية في نظام روما للمحكمة الجنائية الدولية في المادة 1 (7)، وكذلك اعتبار الفصل العنصري انتهاكاً جسيماً لاتفاقية جنيف عندما يمارس في سياق نزاع مسلّح، بموجب المادة (85) 4 (ج) من البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقية جنيف عام 1977.

3 – القانون الدولي العام: أكدت قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة المتعلقة بالفصل العنصري، على أن الفصل العنصري انتهاك لحق تقرير المصير، وربطت حقوقه بنظام الهيمنة العرقية بالحقوق الخاضعة للاستعمار والاحتلال الأجنبي. وفي عام 1970، أكدت الجمعية العامة شرعية نضال الشعوب في ظل الاستعمار والهيمنة الأجنبية، المعترف بها على أنها مؤهّلة لحق تقرير المصير باستعادة هذا الحق بأي وسيلة؛ كما أدانت الحكومات التي تنكر هذه الحقوق، وخاصة في فلسطين وجنوب إفريقيا، بعد أن كان الاقتران شائعاً بين البلدين.

وفي عام 1985، دعا مجلس الأمن إلى تبنّي مقاطعات اقتصادية وتعليق العلاقات الرياضية والثقافية، بعد الصمت الكامل بخصوص جنوب إفريقيا، في 9 كانون الأول 1977 بالقرار رقم 421، و 473 في 13 حزيران 1980، و 558 في 13 كانون الأول 1984.

إن التدخل المتقطع لمجلس الأمن الذي استمر بإنهاء حظر الأسلحة، في أعقاب انتقال نظام جنوب إفريقيا إلى حكومة ديمقراطية غير عرقية عام 1994، يؤكد وجهة النظر التي اتخذها القانون الدولي لنظام الفصل العنصري وما يسبّبه من تهديد السلم الأهلي؛ واعتبار الفصل العنصري غير قانوني بموجب القواعد العامة للقانون الدولي العام مكرّر من خلال إدراجه إلى جانب الإبادة الجماعية وجرائم ضد الإنسانية بموجب المادة 15 من مواد لجنة القانون الدولي بشأن مسؤولية الدولة عن الأفعال غير المشروعة دولياً .

تعريف الأبارتهايد

توفّر معاهدات القانون الدولي لحقوق الإنسان والجنائي تعريفاً عملياً للفصل العنصري، الذي يتيح لنا النظر في مسألة الفصل العنصري الإسرائيلي، بسبب الممارسات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، في ظل قاعدة تجريم الفصل العنصري.

توضح هذه الدراسة تقييم مسؤولية إسرائيل بموجب القانون الدولي العام والقانون الجنائي الدولي، بحسب الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري والفصل العنصري؛وتقدّم قائمة طويلة من الحقوق التي يحق لجميع الأفراد التمتع بها، ويحظر ممارستها لاعتبار الفصل العنصري شكلاً من أشكال التمييز العنصري؛ بل وأبعد من ذلك، بما أن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري لا تعرّف ممارسة الفصل العنصري بدقّة.

توفّر اتفاقية الفصل العنصري ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية المزيد من الوضوح بحسب المادة 2 من الفصل العنصري، التي تحدّد قائمة من الأفعال غير الإنسانية، التي ترقى إلى مستوى الفصل العنصري إذا كانت: قد ارتُكبت لغرض الحفاظ وإقامة السيطرة من قبل جماعة أو مجموعة عرقية على مجموعة عرقية أخرى وقمعها بشكل منهجي.

وبالمثل تشير المادة (7) 2ج من نظام روما الأساسي إلى الفصل العنصري كأفعال إجرامية ارتكبت في سياق نظام مؤسسي ممنهج بالقمع والسيطرة من قبل مجموعة عرقية واحدة، أو من مجموعات عرقية عديدة،بنيّةالحفاظ على نظام الفصل العنصري.

تشير المادة 2 من اتفاقية الفصل العنصري إلى قائمة من الممارسات الأكثر تفصيلاً، والتي تعتبر انتهاكات متصلة بحقوق الإنسان، ولكنها تصل إلى مستوى أكبر، وهو الفصل العنصري، عندما يرتكب بغرض الحفاظ على هيمنة مجموعة أو جماعة عرقية على الأخرى، وهي:

1 – حرمان أي فرد من جماعة أو مجموعة عرقية من الحق بالحياة والحرية: بقتل جماعة أو جماعات عرقية، إلحاق الضرر بالجماعة العرقية، بدنياً أو نفسياً، من خلال التعدي

على حريته وعرقه، وإخضاعه للتعذيب والعقوبة القاسية، الاعتقال التعسفي والسجن غير القانوني لجماعة أو مجموعة عرقية.

2 – تعمّد فرض ظروف معيشية على جماعة أو مجموعة عرقية بقصد التسبب في تدميرها مادياً، كلياً أو جزئياً.

3 – اتخاذ تدابير تشريعية لمنع الجماعة من المشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية للبلد، وخلق ظروف عمداً لحرمان الجماعة أو المجموعة من حقوق الإنسان وحريتهم ومنعهم من التطور، ومن ذلك الحق في العمل، وتشكيل نقابات عمالية، التعليم، مغادرة بلادهم والعودة إليها ، الحق في الجنسية، التنقل والإقامة ، حرية الرأي والتعبير، الحق في حرية التجمع السلمي، تأسيس الجمعيات.

4 – فرض تدابير تشريعية تصمّم على تقسيم السكان عن طريق إنشاء محميات منفصلة، ومصادرة ملكية الأراضي التي تنتمي إليها الجماعة أو المجموعات العرقية.

5 – استغلال عمل أفراد الجماعة العرقية للعمل القسري.

6 – اضطهاد المنظمات والأشخاص، وحرمانهم من حقوقهم الإنسانية والحريات، بسبب الفصل العنصري.

.بما في ذلك أعمال التمييز العنصري المحظورة .بموجب المادة 5 من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع التمييز العنصري؛ ومن بين هذه الحقوق : أمن الأشخاص ، الجنسية، التعليم، العمل، تشكيل النقابات العمالية، حرية الرأي، حرية التنقل والإقامة ، حرية التجمع... وكذلك في نظام روما الأساسي، حرّمت ممارسات : القتل، الترحيل، النقل القسري، السجن، التعذيب، الاضطهاد...

حظر الفصل العنصري

يتعلق احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة بحالة حظر الفصل العنصري.بموجب القانون الدولي، .بما أن إسرائيل ليست طرفاً في المعاهدتين الرئيسيتين، وهما :اتفاقية الفصل العنصري ونظام روما.

تهدف جهود الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، واحترام حقوق الإنسان والحريات العامة، دون التمييز بينها على أساس العرق، أي على النحو المنصوص في المادة 55 من ميثاق الأمم المتحدة والمادة 2 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

على الرغم من أن إسرائيل تقبل الحظر العام للفصل العنصري في الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، يمكن اعتبار حظر الفصل العنصري من لجنة القانون الدولي كقاعدة آمرة، بما أن الفصل العنصري محظور على نطاق واسع من المعاهدات والاتفاقيات المصدّق عليها، والتي لا تقبل أي استثناء.

وقد اعتبرت محكمة العدل الدولية في قضية برشلونة تراكشن، حظر التمييز العنصري كقاعدة آمرة تنص على الالتزام تجاه المبادئ والقواعد المتعلقة بحقوق الإنسان ،بما في ذلك الحماية من العبودية والتمييز العنصري.

الفصل العنصري في الأراضي الفلسطينية المحتلة

استناداً إلى المحتوى القانوني للفصل العنصري كما نوقش في الفقرات السابقة، واستناداً الى الفقرة 2 من اتفاقية الفصل العنصري كبوصلة إرشادية، يمكن تقييم القانون الإسرائيلي وممارسته على الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية، على أنه يرتقي إلى الفصل العنصري، ويرتبط بالأعمال غير الإنسانية التي ترتكب بشكل منهجي بغرض ترسيخ السيطرة والحفاظ عليها من قبل إسرائيل . ولكن السؤال الذي يجب معالجته: هل اليهود والفلسطينيون يشكّلون مجموعات عرقية لتحقيق انتهاك اتفاقية الفصل العنصري ضمن سياق نظام مؤسساتي ممنهج؟

1 - المجموعات العرقية

للإجابة على هذا السؤال، لابد من النظر إلى الخلافات الواضحة في ضوء تجارب اليهود والعرب في فلسطين، لأن الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة ليس محدّداً بوضوح من حيث المفاهيم التقليدية، كما هو الحال بجنوب إفريقيا . بل إن فكرة العرق بحد ذاتها تم توضيحها من خلفية اجتماعية بدلاً من الواقع العلمي، حيث إن العنصرية

التي تستلزم مفهوم العرق بالبعد الاجتماعي هي فئة بيولوجية من أجل تنظيم أو تشويه قصورات مختلفة من سكان العالم.

يُعدّ مصطلح العرق بالتاريخ مرادفاً للأمّة، عندما انتشرت الامبريالية الأوروبية حول العالم؛ فالمفاهيم العرقية أدّت إلى تنازل عن الجنسية، وإلى القبلية بحلول القرن التاسع عشر، حيث استبدلت بمصطلحات جينية وبيولوجية يمكن ملاحظتها جسدياً، ما أدى إلى ظهور الداروينية الاجتماعية والعنصرية العلمية، وتصنيف الأنواع البشرية التي فقدت مصداقيتها في القرن العشرين. ومنذ ذلك الوقت، تم فهم العرق بأنه يدل على الهويات المبنية اجتماعياً في بيئة محلية معينة، مع خروج مصطلح العرق من الاستخدام التقني باستثناء سياق التمييز العنصري.

لابد من أن ندخل القانون الدولي للاسترشاد به، وخصوصاً القانون الدولي لحقوق الإنسان ، وميثاق الأمم المتحدة، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، حظر التمييز على أساس العرق، واستناداً إلى المادة 1)1) من قائمة الاتفاقيات بين العديد من القوانين التي يمكن أن تصل إلى التمييز العنصري.

إذاً،أيّ تمييز أو استبعاد أو تقييد أو تفضيل على أساس العرق أو اللون أو النسب أو الأصل القومي أو العرقي، الذي له غرض التأثير أو إبطال الاعتراف بالبشر أو التمتع بممارسة حقهم على قدم المساواة للحقوق والحريات الأساسية في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، أو أي مجال آخر من الحياة العامة.

يمكن تفسير الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري على أنها تشمل النسب أو الأصل القومي أو العرقي، داخل معنى مصطلح عنصري بالفئات اليهودية الإسرائيلية والفلسطينية العربية، لكن يتم تضمينها بالأكثر غموضاً، حتى وإن لم يكن الفصل العنصري واضحاً من العرق واللون.

واجهت المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا ورواندا مشكلة الفصل في قضايا الإبادة الجماعية والاضطهاد، وصعوبة تحديد الهويات. ولكن خلص الفقه إلى أنه لا يوجد علم واضح لتحديد ما إذا كانت أي مجموعة أو جماعة هي جماعة عرقية، بل يعتمد ذلك على

التطورات المحلية. وأكدت محكمة رواندا أنه لم يتم العثور على وثائق الهويات المناسبة بشكل خاص، ولكن اعتبرت أن التصنيفات العرقية حاسمة بشكل قاطع في جميع الحالات.

كما حدّدت محكمة رواندا، في قرارها المؤثّر في قضية أكايبو، الهويات العرقية استناداً إلى المادة 2 من نظام روما الأساسي؛ إلاّ أن ملخص قرار المحكمة الابتدائية ليوغسلافيا اعتبر الفصل العنصري وفقاً للسوابق القضائية للمحكمة، أي جماعة قومية أو عرقية أو إثنية أو دينية، يتم تحديدها، من خلال استخدام معايير اضطهاد أي مجموعة هي جريمة، على الرغم من تنوع خصائصها العرقية، الدينية، القومية... ومن هنا، يجب تعريف الفصل العنصري في القانون الدولي بغرض إجراء تقييم إذا ما كان اليهود والفلسطينيون مجموعات عرقية؛ وهو ما سنحاول إثباته بشكل يتوافق مع نظرية العرق المعاصر.

إن مسألة تطور الهوية اليهودية والفلسطينية أمر لافت للنظر، ولا نريد استعراضها لتعقيداتها الدينية والتاريخية والثقافية. ولكن يمكن أن نستخلص أن تعريف الفصل العنصري في النظرية الحديثة، بحسب القانون الدولي ،يسري على الأراضي الفلسطينية المحتلة، من النواحي التاريخية والدينية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية؛ وقليل ما ينظر إليها من الناحية التقليدية، أي البيولوجية، وذلك بالاستناد للقانون الدولي لحقوق الإنسان .

تشير اليهودية إلى الهوية الدينية، حيث هناك تداخل كبير بين اليهودي واليهودية؛ بمعنى بنو إسرائيل القدماء ونسلهم. وغالباً ما يعدّون أنفسهم علمانيين، وينظر إليهم أنهم يهود فقط، على أساس أن أصلهم يهودي، إلى أن تشكلت واستمرت الفكرة الصهيونية والمصالح اليهودية في فلسطين بمصطلحات عرقية – عرقية، بدءاً من الصندوق القومي اليهودي الذي يهدف إلى استفادة العرق اليهودي منه. كما قامت الحركة الصهيونية بتأطير اليهود كشعب مع حق تقرير المصير في إقليم معيّن، كالجنسية اليهودية المدرجة في القانون الإسرائيلي، وفي المواثيق التأسيسية لوكالات الدول والمنظمات شبه الحكومية، مثل المنظمة الصهيونية العالمية. وتضيف إسرائيل أنها دولة يهودية، مع الإصرار على

الاعتراف بها كذلك؛ وهي القائمة على الفكر التمييزي الذي يستند إلى الهوية الدينية أو النسب والأصل .

أما الفلسطينيون، فهم شعب يعرّف عنهم بالأصل القومي حول الجذور العائلية في فلسطين التاريخية، ويعتنقون أدياناً عديدة، حيث إن الدين ليس هو السمة المميزة للهوية الفلسطينية؛ وهو ما تحاول إسرائيل تمييزهم بها، أي على أساس هوية غير يهودية.

التمييز بين الهوية داخل إسرائيل متجذر، ليس فقط بالممارسة الاجتماعية، ولكن في قوانين وممارسات الدولة ومؤسساتها؛ أي بموجب القانون والسياسة الإسرائيلية. فاليهود الإسرائيليون هم مجموعة موحدة بموجب القانون الإسرائيلي ،في حين أن الفلسطينيين العرب هم مجموعة منفصلة ومقسّمة إلى مواطنين، تسقط عنهم حقوق إقامتهم إذا غادروا المنطقة التي يعيشون فيها. أما اللاجئون، فهم الذين ليس لديهم الحق في العودة إلى أي جزء من فلسطين التاريخية بموجب القانون الإسرائيلي .

في سياق فلسطين/ إسرائيل ،هناك ما يكفي لاستنتاج أن اليهود والفلسطينيين جماعتان تتميز كلٌ منهما على الأخرى، باعتبار أن اليهود شعب الله المختار كما يطلقون على أنفسهم؛ وبالتالي فهما جماعتان عرقيتان مختلفتان لأغراض الفصل العنصري وتعريفاته، والتي أهمها وجود العرقية.

2 - الأفعال غير الإنسانية

إن إجراء أي تحقيق حول الممارسات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة ضروري للتأكد من مدى الأعمال غير الإنسانية المحددة في المادة 2 من اتفاقية الفصل العنصري، لتوثيق حقوق الفلسطينيين على نطاق واسع من قبل منظمات حقوق الإنسان وهيئات المراقبة للأمم المتحدة؛ وهي متاحة بسهولة ليس فقط على مستوى القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بل تصل إلى المنهجية المقصودة للفصل العنصري. كما تشير الأدلة المتوفرة بأن إسرائيل مسؤولة عن ارتكاب جرائم غير إنسانية بالمعنى المقصود بالمادة 2(أ) و 2(ج) و2(د) و2(و) من اتفاقية الفصل العنصري.

المادة 2 (أ):

تتعلق هذه المادة بإنكار المجموعة العرقية الحق بالحياة والحرية الشخصية، والتي تشمل الممارسات الإسرائيلية في الضفة الغربية، وأبرزها:

الحرمان من الحق في الحياة من خلال القتل خارج النطاق القانوني للفلسطينيين بموافقة الدولة، بما في ذلك استهداف القادة السياسيين والمسلحين في الأوقات التي لم يكونوا فيها مشاركين في الأعمال العدائية، حيث كانوا محميين من قبل القانون الدولي الإنساني ؛ وهذا ما جرى خلال الانتفاضة عام 2000، ما أدى في كثير من الأحيان إلى قتل المارّة الأبرياء أو إصابتهم بأضرار خطيرة.

وضعت المحكمة العليا الإسرائيلية قيوداً على هذه الممارسات، إلى حد إعلانها عن عدم قانونية هذه الأفعال في 13 كانون الأول 2006. ولكن هذه الممارسات مستمرة بقتل الناشطين الفلسطينيين خارج نطاق القانون واعتقالهم وتقديمهم للمحاكمة.

تنتهك إسرائيل أيضاً الحق في الحياة في سياق نظام عسكري إسرائيلي (إرهاب الدولة)، عندما تشن غارات على الأراضي الفلسطينية المحتلة، التي غالباً ما يوجد فيها الأبرياء والمدنيون، مع استخدام القوة المفرطة ضد المتظاهرين المدنيين بشكل متكرر، والتي تؤدي إلى الموت، كما حصل في مسيرات العودة بغزة.

كما أن حرمان الشخص من الحرية مطبّق منذ بداية الاحتلال العسكري الإسرائيلي ، حيث انطوت السياسة الإسرائيلية على اعتقال واحتجاز عدد كبير من الفلسطينيين. وقد أشارت إحصائية المراقبين في الأمم المتحدة، في14أيار 2009 إلى أن عدد المسجونين الفلسطينيين منذ عام 1967 أكثر من 650 الفاً، 40% منهم من الذكور؛ ولكن لم يتم توثيق التعذيب المذكور في القانون الدولي بعد أن أدرج القانون الإسرائيلي في المحكمة العليا الإسرائيلية، عام 1999 ،اعتبار وسائل الاستجواب الوحشية وغير الإنسانية غير قانونية إلا في الحالات الضرورية، وفرضت عقوبات عالية؛ كما استخدمت إسرائيل الضغط والتهديد لانتزاع المعلومات من الأسرى، حسبما ورد في تقرير اللجنة الرسمية الإسرائيلية ضد الحكومة الإسرائيلية في التقرير المدرج برقم 94/5100 بالفقرة (53)4. أما الفلسطينيون

الأمنيون الموجودون في سجون الاحتلال، فقدّر عددهم 9498 حسب الرسالة الإسرائيلية لشؤون السجناء في 6 تشرين الثاني 2006، ووصل عددهم إلى 4279 عام 2020[1].

يتعرض الأسرى الفلسطينيون إلى أسوأ معاملة بشكل روتيني أثناء سجنهم. إلاّ أن السجناء الإسرائيليين اليهود مصنّفون على أنهم سجناء امنيون ويحصلون على امتيازات، بما في ذلك الزيارات الزوجية؛ بينما الاعتقالات التعسفية الإدارية بحق الفلسطينيين مازالت سارية بدون تهمة أو محاكمة. وقد برزت هذه السمة اثناء الانتفاضة الثانية عام 2000.

في ظل النظام العسكري الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة،تنفّذ الأوامر من المحكمة العسكرية الإسرائيلية، وهو ما يعتبر غير لائق وغير متوافق مع المعايير الدولية فيما يتعلق بالإجراءات القانونية الواجبة وإقامة العدالة. ومازالت المحاكم العسكرية الإسرائيلية تدين المدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال ، حيث تصل أوامر الاحتجاز إلى 6 أشهر دون تهمة أو محاكمة، وهي قابلة للتجديد.

أما قطاع غزة، فما يزال تحت الاحتلال الحربي. وقد نفّذت إسرائيل فك ارتباط أحاديّ الجانب عام 2005 ،بهدف تبديد الادعاءات المتعلقة بمسؤوليتها عن الفلسطينيين في قطاع غزة. وهكذا تم إلغاء الأوامر العسكرية الإسرائيلية في غزة؛ ومع ذلك لم يحصل نقل كامل للسلطة لإقامة العدالة في غزة من إسرائيل إلى الفلسطينيين؛ بل هي سنّت تشريعات تتعلق بقانون الإجراءات الجنائية على قطاع غزة عام 2006 ،للسماح بسجن المشتبه بهم ومحاكمتهم في المحاكم المدنية الإسرائيلية؛ و لم يكن ذلك إلا للرغبة الإسرائيلية بالسيطرة المباشرة على إقامة العدالة في غزة، وهو ما تم تطبيقه بشكل حصري ضد سكان غزة. وبحسب وحدة التحقيقات في جهاز الأمن العام الإسرائيلي، GSS هناك إمكانية لتطبيق القانون على 90% من المعتقلين في قطاع غزة؛ ولكن أدرج بند في القانون الإسرائيلي عام 2006 يسمح بالحبس الاحتياطي للمشتبه بهم لأسباب أمنية؛ وكان من المقرر تمديدها

1- مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، معطيات حول الفلسطينيين المحتجزين لدى قوات الأمن الإسرائيلية، تقرير 10 آب 2020.

غيابياً، ولكن تم إسقاطها في شباط 2010 من قبل المحكمة العلياالإسرائيلية؛ وحصل تعديل فوري على المادة 2 من قانون أصول المحاكمات الجزائية لتجاوز حكم المحكمة العليا الإسرائيلية، وإزالة الضمانات الإجرائية لدى المحتجزين الفلسطينيين بقانون 2010، لينطبق عملياً مرة أخرى بشكل أساسي على المعتقلين في غزة. وقد أصدرت سلطات الاحتلال العسكرية أوامر اعتقال بقانون عام 2002 بحق اثنين من قطاع غزة، بعد أن سنّ القانون في الأصل لاحتمال حصول تبادل للأسرى مع المواطنين اللبنانيين في المقام الأول، باعتقال فلسطينيين من قطاع غزة دون محاكمة.

المادة 2 (ج)

في اتفاقية الفصل العنصري بند واسع يُعدّ من أفعال الفصل العنصري، والذي يشمل أي تدبير يهدف إلى منع مجموعة عرقية من المشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ولاسيما الحرمان من الحقوق الإنسانية والحريات الأساسية. وسنستشهد بتسعة من هذه الحقوق المدنية والسياسية التي تم خرقها، والتي هي ذات صلة مباشرة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية؛ والأدلة على ذلك كثيرة، والتي تشير إلى أن إسرائيل تنكر باستمرار هذه الحقوق للفلسطينيين، بحسب استنتاجات HSRC المتعلّقة بالحقوق والحريات، التي نصّت عليها المادة 2(ج) من اتفاقية الفصل العنصري نذكر منها:

1 – القيود على الفلسطينيين في حق حرية التنقل، بما في ذلك سيطرة إسرائيل على المعابر الحدودية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وعوائق واسعة أمام السفر والوصول، وآثار الجدار ونقاط التفتيش، وأنظمة التصاريح وبطاقات الهوية المعيقة والشاملة.

2 – تقييد حرية الفلسطينيين في الإقامة من خلال إدارة ممنهجة بسبب القيود المفروضة على الإقامة والبناء في القدس الشرقية، ومن خلال التشريعات التمييزية التي تعمل على منع الأزواج الفلسطينيين من العيش معاً على أساس أي جزء من الأراضي الفلسطينية المحتلة التي نشؤوا فيها، وقيود التصريح والهوية.

2 – يحرم الفلسطيني بشكل منهجي من التمتع بحقه في المغادرة والعودة إلى بلده. كما

لا يسمح للاجئين الفلسطينيين الذين يعيشون في الأراضي الفلسطينية المحتلة (يبلغ عددهم 1.8 مليون شخص) بالعودة إلى ديارهم؛ ولا يسمح للاجئين خارج الأراضي الفلسطينية المحتلة بالعودة إلى أي منها (يبلغ عددهم 4.5 مليون شخص). كما نزح مئات الآلاف من الضفة الغربية وغزة خلال حرب 1967، ومنعوا من العودة إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة. كما يجب على الفلسطينيين المقيمين في الأراضي الفلسطينية المحتلة الحصول على إذن إسرائيلي لمغادرة الأرض ؛ وغالباً ما يتعرض الناشطون السياسيون والمدافعون عن حقوق الإنسان إلى حظر السفر التعسفي، بينما سافر العديد من الفلسطينيين إلى الخارج لأسباب تجارية أو شخصية، وتم إبطال بطاقات الإقامة الخاصة بهم ومنعوا من العودة.

3 – يحرم الفلسطينيون من حقهم في الجنسية بطريقتين: الأولى أن إسرائيل تنفي الفلسطينيين واللاجئين الذين يعيشون في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والذين فرّوا من منازلهم داخل الخط الأخضر، وتحظر عودتهم وإقامتهم، والحصول على الجنسية الإسرائيلية التي تحكم أرض ولادتهم. والطريقة الثانية تحرم فيها إسرائيل الفلسطينيين من حقهم في الجنسية من خلال إعاقة ممارسة حق الفلسطيني في تقرير المصير، من خلال منع إقامة الدولة الفلسطينية في الضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة.

4 – يقيّد الفلسطينيون بحقهم في العمل، من خلال السياسات الإسرائيلية الشديدة التقليص للأراضي الزراعية والصناعية الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ومن خلال تقييد الصادرات والواردات، وعرقلة الحركة الداخلية للفلسطينيين، بما في ذلك وصولهم إلى الأراضي الزراعية الخاصة، والسفر للعمل للعمل داخل إسرائيل في السنوات الأخيرة ، إلى أن وصلت البطالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى 50%.

5 – عدم الاعتراف بالنقابات الفلسطينية من قبل الحكومة الإسرائيلية، أو من قبل أكبر نقابة عمالية إسرائيلية – الهستدروت على الرغم من وجودها. ولا يمكن تمثيل الفلسطينيين بشكل فعال لدى أرباب العمل والشركات الإسرائيلية؛ كما أن النقابات الفلسطينية محظورة من العمل في المستوطنات الإسرائيلية؛ وعلى الرغم من أنهم مطالبون بدفع المستحقات، لكن الهستدروت لا يمثّل مصالح واهتمامات العمال الفلسطينيين،

الذين بات لا صوت لهم يقرّ حقوقهم المهدورة، بدءاً من الصرف التعسفي وغيره من مشاكل العمل، كالتعويضات والحد الأدنى للأجور...

6 – لا يتأثر التعليم الفلسطيني بشكل أساسي بالسياسة الإسرائيلية، سوى بالمناهج وتغييرها لما يعجب الإسرائيلي من تاريخ مزوّر في المستوطنات. ولكن ما يعيق هذا التعليم هو الحكم العسكري الإسرائيلي، وما ينفذه من أعمال عسكرية، ما أدى إلى إغلاق المدارس على نطاق واسع، والهجمات المباشرة عليها، وقيود مشددة على حركة الطلاب والمعلمين واحتجازهم أو اعتقالهم، بعد أن منعت إسرائيل تصاريح الخروج، خاصة للفلسطينيين من غزة، مع منع الآلاف من الطلاب من استكمال العام الدراسي في الخارج.

7 – يحرم الفلسطينيون من حقهم في التعبير، من خلال قوانين الرقابة المطبقة من قبل السلطات العسكرية، والمصادقة على تصاريح عسكرية لعملهم كصحفيين من قبل المجلس الأعلى للمحكمة، بعد موافقة إدارة المطبوعات عليها من رتبة نقيب عسكري. وقد حدّ مكتب الصحافة الحكومي عام 2001 من اعتماد الصحافة الفلسطينية؛ كما يتعرض الصحافيون للاحتجاز والمضايقات ومصادرة معداته. ووصلت الأمور إلى حد قتل بعض الصحفيين الفلسطينيين.

8 – إعاقة حق الفلسطيني في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات، من خلال الأوامر العسكرية التي تحظر التجمعات العامة لعشرة أشخاص وأكثر دون تصريح من القيادة العسكرية الإسرائيلية.كما يقوم الجيش بقمع المظاهرات السلمية بشكل منتظم بالذخائرالحيّة والغاز المسيل للدموع، والاعتقالات؛ بالإضافة إلى فرض عدم شرعية الأحزاب السياسية الفلسطينية والمؤسسات المرتبطة بها، مثل الجمعيات الخيرية والثقافية التي تم إغلاق معظمها.

يشير اتساع واتساق هذه الانتهاكات إلى أنها لا تحدث بشكل منعزل، بل هي جزء من نظام يعمل للسيطرة على الفلسطينيين وعلى الأراضي الفلسطينية المحتلة، وقمع أي معارض لتلك الهيمنة.كما يلاحظ أن شبكة الأوامر والأنظمة العسكرية غامضة نسبياً، حيث يتعذر الوصول إليها؛ إلى جانب القيود البيروقراطية، والتي غالباً ما تكون عنصرية

في التنفيذ بدلاً من الورق، مما يجعل صورة التمييز بشكل منهجي وعميق أقل وضوحاً من جنوب إفريقيا.

وتتبين الصورة الكاملة للفصل العنصري في الضفة الغربية من خلال إنشاء شبكات طرقات منفصلة وغير متكافئة إلى حد كبير للمستوطنين اليهود، دون أي سند قانوني واضح، ودون أي إخطار أو تحفظ. وقد نشر ريتشارد غولدستون ضمن مقال رأي في نيويورك تايمز، في تشرين الثاني 2011، تقريراً لبعثة تقصّي الحقائق التابعة للأمم المتحدة عام 2009 بشأن نزاع غزة، حيث يشير إلى الفصل العنصري وانتهاك المادة 2(أ) و 2(ج) من اتفاقية الفصل العنصري. ويستحضر التقرير أدلة على التمييز بين الفلسطينيين واليهود الإسرائيليين في مجالات تشمل السلطات القضائية، الأراضي ، السكن، الوصول إلى الموارد الطبيعية، المواطنة، الإقامة ، لم شمل الأسرة ، الوصول إلى الإمدادات الغذائية والمياه، استخدام القوة ضد المتظاهرين، حرية الحركة، الصحة، التعليم والخدمات الاجتماعية وتأسيس الجمعيات، حيث ورد ذلك في التقرير بكلٍ من الفقرات: 938 ,208 ,206 ,113 ,1616 ,1579 ,1577.

المادة 2(د)

تحظر هذه المادة من اتفاقية الفصل العنصري التدابير الدافعة إلى تقسيم السكان بحسب العرق. كما يمكن فهمها على أنها سمة أساسية داعمة لنظام الفصل العنصري. إن السياسات التي انتهجتها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة خلال مراحل الاحتلال، وخاصة في أواخر السبعينيات، قد بلغت ذروتها ببناء الجدار عام 2002، الذي قسّم الأراضي المحتلة وحصر الفلسطينيين فيها.

استمرت عمليات الإغلاق والقيود المفروضة على الحركة من وإلى قطاع غزة، بشكل مطّرد منذ إبعاد المستوطنين اليهود عام 2005 ؛ كما تمت تجزئة باقي الضفة الغربية ومنع الفلسطينيين من دخول الأراضي دون تصريح، إذ تشكّل أراضي الضفة الغربية 30% من وادي الأردن ، حيث الأراضي الخصبة ومصادر المياه التي تمت مصادرتها والهيمنة عليها، وإنشاء كانتونات منفصلة بموجب التشريع العسكري الذي جرى إقراره مع بداية

الاحتلال عام 1967.

تم إغلاق جزء كبير من وادي الأردن أمام الفلسطينيين في أعقاب خمسة عقود من بناء المستوطنات ومصادرة المزيد من الأراضي، حيث تسيطر إسرائيل على 78.3% من وادي الأردن ، و15% تحت السيطرة المباشرة للمستوطنات (448672 مستوطن[2]يهودي في 7892 مستوطنة(3))، و40% مناطق عسكرية مغلقة، وأكثر من 20% محميات طبيعية مغلقة أمام تنقل الفلسطينيين لتوسيع رقعة المستوطنات؛ بالإضافة إلى سياسات التهجير القسري وتقليل عدد السكان الفلسطينيين في غور الأردن، من 200 ألف إلى 56 ألف عام 2011. كما منعت إسرائيل الفلسطينيين من الوصول إلى الشواطئ الفلسطينية للبحر الميت.

أما الجدار الذي بدأت إسرائيل ببنائه عام 2002، فهو يُعدّ مخالفاً للقانون الدولي من قبل قرار محكمة العدل الدولية عام 2004. ومن الواضح أن قضية الأمن هي لتبرير الجدار حيث تم تخصيص40% من مساحة الضفة الغربية لإفساح المجال أمام المستوطنات الإسرائيلية وربطها بشبكات طرق تربط المستوطنات ببعضها البعض.

المادة 2(و)

تتعلق هذه المادة من اتفاقية الفصل العنصري باضطهاد المنظمات والأشخاص الذين يعارضون نظام الفصل العنصري السائد. فالاضطهاد في هذا السياق يؤدي إلى الحرمان من الحقوق والحريات الأساسية ، بينما يتغاضى القانون عن الحرمان من بعض الحقوق في الحالات التي تكون دفاعاً عن أمن الدولة والأنظمة العنصرية، حيث يتم تمثيل الهيمنة عادة من خلال أعمال القمع غير المشروعة التي تتجاوز ما يمكن تبريره بالرجوع إلى الأمن القومي.

إن حالات القتل خارج القانون، التعذيب، السجن الجماعي للفلسطينيين، تحصل تحت

2- Monitoring Israeli colonization activities in the Palestinian territory, 21/05/2020.

3- Monitoring Israeli colonization activities in the Palestinian territory, 21/05/2020 .

عنوان المادة 2(أ) والقيود المفروضة على حرية التعبير والارتباط بالمعنى المقصود في المادة 2(ج). ويمكن فهم الاستهداف المنهجي للقادة السياسيين الفلسطينيين والناشطين في المجتمع والمدافعين عن حقوق الإنسان على أنه اضطهاد لمعارضة نظام الهيمنة الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية المحتلة بالمعنى المقصود في المادة 2(و).

في عام 2009، 45 عضواً في المجلس التشريعي الفلسطيني (أكثر من ثلث المجلس) لم يجلسوا على مقاعدهم البرلمانية، بل في السجون الإسرائيلية . وغالبية هؤلاء مدانين بالانتماءات لأحزاب سياسية فلسطينية التي تعتبرها إسرائيل غير قانونية، 8 منهم معتقلون بلا محاكمة أو تهمة. يمكن اعتبار أن الهدف من ذلك قمع المعارضة السياسية لحكم إسرائيل.

كما تم إغلاق المؤسسات الخيرية والتعليمية والثقافية للأحزاب السياسية المحظورة في إسرائيل ، فضلاً عن منعها من السفر؛ وكذلك جرى قمع الذين يتحدثون علانية ومجاهرة بانتهاك إسرائيل للقانون الدولي. هناك احتجاجات أسبوعية في الضفة الغربية ضد الجدار، وتتم مواجهتها بالقوة المفرطة والاعتقالات الجماعية من قبل الجيش الإسرائيلي .

اتّبع رئيس حكومة إسرائيل بنيامين نتنياهو استراتيجية تشريعية منسقة مع الكنيست، في إطار الحكومات الائتلافية منذ عام 2009، لخنق ومعاقبة الفلسطينيين، فيما تضاعف الاهتمام بالمؤسسات الداعمة لإسرائيل كدولة تمنح امتيازات للمواطنين اليهود . وقد تم حظر الناشطين المناهضين للفصل العنصري واعتقالهم واستهدافهم جسدياً بسبب الممارسات السياسية، إذ تم اعتقال اليهود الإسرائيليين لمشاركتهم في احتجاجات ضد الهيمنة الإسرائيلية على الفلسطينيين، وقد أخضعوا لعقوبات بموجب قانون منع إلحاق الضرر بمقاطعة دولة إسرائيل الصادر عام 2011.

في المقابل، صدرت دعوات من قبل مجموعة واسعة من الأحزاب والنقابات ومنظمات المجتمع المدني عام 2005 لمقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات على مؤسسات إسرائيل وعملائها بعد فشل تفكيك الجدار. وقد استمرت المقاطعة واكتسبت قوة كبيرة في أعقاب عملية الرصاص المصبوب الإسرائيلية عام 2009–2008. وهجومها على المياه الدولية « اسطول الحرية في غزة»، في أيار 2010.

من هنا، فإن المادة 2 من قانون منع إلحاق الأذى بدولة الاحتلال تجعل من الخطأ المدني الدعوة إلى مقاطعة إسرائيل .

التمييز والهيمنة المنهجية المؤسساتية

مجرد وجود اكثر من نصف مليون مستوطن يهودي في الضفة الغربية فهو دليل على انتهاك المادة (49) 6 من اتفاقية جنيف الرابعة. وكما أثبتنا سابقاً، فإن الأعمال غير الإنسانية التي ترتكبها إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة لا تحدث بشكل عشوائي، بل بشكل منظّم، وبطريقة إيديولوجية تمييزية، حيث ترتقي المكانة اليهودية إلى مكانة عالية وخاصة، بينما يعامل الفلسطينيون معاملة منفصلة وغير متساوية.

إن دعم سياسات إسرائيل التمييزية ضد الفلسطينيين ،سواء داخل أراضي 1948 أو 1967، يشكّل جزءاً من نظام مبني على مفهوم الجنسية اليهودية، التي تميّز المواطن اليهودي عن غيره تحت الولاية القضائية الإسرائيلية . فالقانون الإسرائيلي فريد من نوعه إلى حدّ التمييز بين الجنسية والمواطنة، من خلال إنشاء إسرائيل كدولة الأمة اليهودية، لأغراض قانونية وسياسية، ولا توجد أمة إسرائيلية .

يؤكد فقه المحكمة العليا الإسرائيلية على أن إسرائيل دولة وليست دولة الأمة الإسرائيلية ، ولكن هي من الأمة اليهودية. وفي قضية «تامارين»، تم السعي إلى تسجيل جنسية إسرائيلية بدلًا من اليهودية؛ لكن المحكمة وجدت أنه لا توجد أمة إسرائيلية منفصلة عن الأمة اليهودية، حيث مع الأمة اليهودية تتألف الأمة الإسرائيلية ،وليس فقط من الموجودين في إسرائيل، بل مع يهود الشتات.

أوضح ذلك القرار أن الاعتراف بالجنسية الإسرائيلية المشتركة سيكون بمثابة نفي الأساس الذي قامت عليه إسرائيل . وهكذا تم إنشاء نظام مزدوج على مستوى الأحوال المدنية؛ الأول للمواطنين الإسرائيليين، والثاني لليهود المواطنين المميزين عن المواطنين غير اليهود.

تستند الجنسية الإسرائيلية إلى أربعة معايير: الولادة، الإقامة ، الزواج، والهجرة. وإن

كانت هناك استثناءات منصوص عليها في قانون المواطنة، فالدخول إلى إسرائيل يحظر من قبل القادمين من: الأراضي الفلسطينية المحتلة، لبنان، سوريا، الأردن . وفي حين أن نسبة الفلسطينيين الحاملين للجنسية الإسرائيلية تشكل 20% من سكان إسرائيل، ويحق لهم التصويت كمواطنين، ولكنهم مقيّدين بشكل كبير في المجالات الحرجة، كاستخدام الأراضي والوصول للموارد الطبيعية والخدمات الرئيسية.في المقابل، تخدم مؤسسات شبه حكومية اليهود، كالصندوق القومي اليهودي؛ بالإضافة إلى العديد من الامتيازات في المناطق التي تسيطر عليها إسرائيل .

يحدّد قانون العودة الإسرائيلي عام 1950 من هو اليهودي، ويمنح كل يهودي الحق في الهجرة إلى إسرائيل.بموجب تأشيرة أولية . كما يمنح قانون المواطنة الإسرائيلي عام 1952 المهاجرين الحق في الحصول على الجنسية الفورية، بينما يستبعد المقيمين في فلسطين قبل إنشاء دولة إسرائيل عام 1948. ومن حيث المنطق، كان يجب على إسرائيل أن تمنح جنسيتها للاجئين كون أراضيهم داخل سلطتها وحدودها؛ إلاّ أن دستورها يقنّن على الإسرائيليين.بما ان إسرائيل دولة للشعب اليهودي.

ينص القانون الأساسي للأراضي الإسرائيلية 1960، على ملكية العقارات التي تحتفظ بها الدولة. ولا يجوز تحويل مسار إسرائيل وسلطتها وصندوق القومي اليهودي إلاّ لأجل المنفعة للشعب اليهودي. وبحسب مصادر حكومية ،فإن 93% من أراضي إسرائيل موجودة في سلطة التنمية؛ وبالتالي لا يمكن شراؤها أو تأجيرها لغير اليهود، حتى المواطنين غير اليهود في إسرائيل .

إن تقنين الجنسية اليهودية له نفس الأهمية بالنسبة لوضع الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث يتم توجيه القانون الإسرائيلي بعدة طرق لمنح المستوطنين اليهود امتيازات عن السكان الفلسطينيين، كما في قانون ملكية الدولة 1951 الذي يدمج أراضي الدولة في أي مكان يسري فيه قانون دولة اسرائيل، بمرسوم إسرائيلي رقم 5711 عام 1951، ما يجعل كل المحميات والمستوطنات والاراضي لصالح اليهود حصراً.

خلاصة

يمكن تفسير الفصل العنصري من خلال تطبيق القانون المدني الإسرائيلي والحماية الإسرائيلية الدستورية والإدارة العسكرية، والتشريعات البرلمانية، حيث تم تسليط الضوء على الطبيعة العنصرية للقانون الجنائي الإسرائيلي بموجب المادة 6(ب) من ملحق القانون لعام 1948، الذي يمتد نطاقه إلى سكان الضفة الغربية الذين ليسوا مواطنين إسرائيليون، ولكن يحق لهم الهجرة إلى إسرائيل بموجب قانون العودة الإسرائيلي . وبذلك لا يمكن أن نقول عن النظام الإسرائيلي إلاّ أنه نظام فصل عنصري بكل المقاييس الدولية، والذي تجب محاسبته دون تردد أو تقصير من المجتمع الدولي، ولاسيما في المحكمة الجنائية الدولية، لأنه أخطر من نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا ، الذي ذهب فيه نظام الفصل العنصري السياسي وبقي الشق الاقتصادي.

المراجع :

المعاهدات والاتفاقيات الدولية

- Convention on the Suppression and Punishment of the Crime of Apartheid (1973), 1015 UNTS 243, entered into force 18 July 1976

- International Convention on the Elimination of All Forms of Racial Discrimination (1965), 660 UNTS 195, entered into force 4 Jan. 1969.

- Convention on the Elimination of Discrimination Against Women (1979), 1249 UNTS 13, entered into force 3 Sept. 1981

- International Convention against Apartheid in Sports (1985), 1500 UNTS 161, entered into force 3 Apr 1988.

- Convention on the Suppression and Punishment of the Crime of Apartheid (1973), 1015 UNTS 243,entered into force 18 July 1976

- Rome Statute of the International Criminal Court (1998), UN Doc. A/CONF.183/9, 2187 UNTS 90, entered into force 1 July 2002

- Protocol Additional to the Geneva Conventions of 12 August 1949, and Relating to the Protection of Victims of International Armed Conflicts (1977), 1125 UNTS 3, entered into force 7 Dec. 1978.

- International Law Commission, 'Draft Articles on Responsibility of States for Internationally Wrongful Acts, with commentaries' (2001) II(2)

- International Law Commission

Art. 2 of the Apartheid Convention

المحاكم الدولية

- Case Concerning the Barcelona Traction, Light and Power Company (Belgium v. Spain), Limited Second Phase, Final Judgment [1970] ICJ Rep 3

Russell Tribunal on Palestine

- Legal Consequences of the Construction of a Wall in the Occupied Palestinian Territory [2004] ICJ Rep 136.

قرارات وتقارير الجمعية العامة للامم المتحدة

- UN Economic and Social Council, 'Implementation of the International Convention on the Suppression and Punishment of the Crime of Apartheid: Report of the Group of Three established under the Convention', UN Doc. E/CN.4/1995/76, 25 Jan. 1995

- Speech of the President of the UN GA, Miguel d'Escoto, UN Headquarters, New York, 24 Nov. 2008, available at:

- www.humanrightsvoices.org/assets/attachments/documents/7245_Brockmann_GA.pdf.

- J. Dugard, 'Report of the Special Rapporteur on the situation of human rights in the Palestinian territories occupied since 1967', UN Doc. A/HRC/4/17, 29 Jan. 2007

- R. Falk, 'Report of the Special Rapporteur on the situation of human rights in the Palestinian territories occupied since 1967', UN Doc. A/65/331, 30 Aug. 2010,

- UN Doc. A/C.3/SR.1313, at para. 18. An additional reason stated for the exception was to counter the South African government's claim that apartheid was not a form of racial discrimination

- GA Res. 2202 (XXI), 16 Dec. 1966, at para. 1; Proclamation of Teheran, Final Act of the International Conference on Human Rights, UN Doc. A/CONF.32/41, 13 May 1968

- GA Res. 2649 (XXV), 30 Nov. 1970

- GA Res. 3070 (XXVIII), 30 Nov. 1973

- GA Res. 2775 (XXVI), 29 Nov. 1971

- GA Res. 31/6A (1976), 26 Oct. 1976

- UN Committee on the Elimination of Racial Discrimination, 'General Recommendation XIX: Racial segregation and apartheid (Art. 3)', UN Doc. A/50/18, 18 Aug. 1995

- UN SC Res. 1860, UN Doc. S/RES/1860, 8 Jan. 2009; UN GA Res. 63/96, UN Doc. A/RES/63/96, 18 Dec. 2008; UN Human Rights Council Res. S-9/1 UN Doc. A/HRC/S-9/L.1, 12 Jan. 2009; 'Report of the UN Fact Finding Mission on the Gaza Conflict' (the 'Goldstone Report'), UN Doc. A/HRC/12/48, 15 Sept. 2009, at para. 276. For further discussion see Darcy and Reynolds, 'An Enduring Occupation: The Status of the Gaza Strip from the Perspective of International Humanitarian Law', 15 J Conflict and Security L (2010) 211; Scobbie, 'An Intimate Disengagement: Israel's Withdrawal from Gaza, the Law of Occupation and of Self-Determination', 11 Yrbk Islamic and Middle Eastern L (2004–2005) 3; cf. Shany, 'Faraway, so Close: The Legal Status of Gaza after Israel's Disengagement', 8 Yrbk Int'l Humanitarian L (2005) 369.

- Amnesty International, 'Administrative detention cannot replace proper administration of justice', 11 Aug. 2005, AI Index: MDE 15/045/2005, regarding the detention of alleged Kach activists Ephraim Hershkowitz and Gilad Shochat.

- UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, West Bank Movement and Access Update (2011),

- J. Dugard, 'Report of the Special Rapporteur on the situation of human rights in the Palestinian territories occupied since 1967', UN Doc. A/62/275, 17 Aug. 2007

- World Zionist Organization, 'Master Plan for the Development of Settlement in Judea and Samaria 1979– 1983' (Oct. 1978), available as an annex to UN Doc. A/34/605-S/13582, 22 Oct. 1979.

- World Zionist Organization, Settlement in Judea and Samaria – Strategy, Policy and Plans (Sept. 1980), available as an annex to UN Doc. A/36/341-S/14566, 19 June 1981

- UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA), The Humanitarian Impact on Palestinians of Israeli Settlements and Other Infrastructure in the West Bank (2007)

- Committee on the Elimination of Racial Discrimination, 'Concluding observations: Israel', UN Doc CERD/C/ISR/CO/14–16, 9 Mar. 2012

قرارات وتقارير مجلس الأمن

- SC Res. 402, 22 Dec. 1976; SC Res. 407, 25 May 1977. Similar denunciations came from the UN in response to the granting of 'independence' to Bophuthatswana in 1977, Venda in 1979, and Ciskei in 1981

- es. 134, 1 Apr. 1960; SC Res. 181, 7 Aug. 1963; SC Res. 182, 4 Dec. 1963; SC Res.191, 18 June 1964.

- SC Res. 264, 20 Mar. 1969; SC Res. 276, 30 Jan. 1970; SC Res. 282, 23 July 1970.

- SC Res. 402, 22 Dec. 1976; SC Res. 407, 25 May 1977

- SC Res. 392, 19 June 1976.

- SC Res. 417, 31 Oct. 1977

- SC Res. 418, 4 Nov. 1977

- SC Res. 421, 9 Dec. 1977; SC Res. 473, 13 June 1980; SC Res. 558, 13 Dec. 1984

- SC Res. 569, 26 July 1985 (with the UK and US abstaining).

- SC Res. 919, 25 May 1994.

- UN SC Res. 446, 22 Mar. 1979; Legal Consequences of the Construction of a Wall

القوانين والقرارات الإسرائيلية

- Jewish National Fund, Memorandum of Association, Art. 3(c)
- Letter from the Israel Prison Service to Adalah, 6 Nov. 2006
- The primary military legislation relating to administrative detention is Military Order No. 378, Order Concerning Security Provisions, 20 Apr. 1970
- Military Order No.1229, Order Concerning Administrative Detention (Provisional Regulations), 17 Mar. 1988
- Israeli Ministry of Foreign Affairs, The Disengagement Plan – General Outline, 18 Apr. 2004, Art. 1(vi); Revised Disengagement Plan, 6 June 2004, Art. 1(vi).
- Criminal Procedure (Enforcement Powers – Detention) (Detainees Suspected of Security Offences) (Temporary Provision) Law 2006
- Criminal Procedure Law (Suspects of Security Offenses) (Temporary Order) (Amendment No.2) 2010
- Art. 1, 2011 Law Preventing Harm to the State of Israel by Means of Boycott.
- Art. 3, 1952 Citizenship Law
- Basic Law: Knesset (1992); Basic Law: Human Dignity and Liberty (1992); Basic Law: Freedom of Occupation (1958).
- Military Order No. 783, Order Concerning the Management of Regional Councils (Judea and Samaria), 25 Mar. 1979;
- Military Order No. 892, Order Concerning the Management of Local Councils (Judea and Samaria), 1 Mar. 1981
- The Gaza Disengagement case, supra note 197; Adalah et al. v. Minister of Interior et al., HCJ 7052/03, judgment of 14 May 2006 (the Family Unification case);
- Adalah v. The Minister of Defence, HCJ 8276/05, judgment of 12 Dec. 2006 (the No Compensation Law case).
- The Regional Council of Gaza Coast et al. v. The State of Israel et al. (the Gaza Disengagement case), HCJ 1661/05, judgment 9 June 2005,
- Military Proclamation No. 2, Concerning Regulation and Authority of the Judiciary, 7 June 1967
- Military Order No. 38, Order Concerning Alcoholic Beverages, 4 July 1967.
- Military Order No. 92, Order Concerning Jurisdiction Over Water Regulations, 15 Aug. 1967

- Military Order No. 474, Order Concerning Amending the Law for the Preservation of Trees and Plants, 26 July 1972;

- Military Order No. 1039, Order Concerning Control over the Planting of Fruit Trees, 5 Jan. 1983;

- Military Order No. 1147, Order Concerning Supervision over Fruit Trees and Vegetables, 30 July 1985.

- Military Order No. 378, Order Concerning Security Provisions, 20 Apr. 1970

- Military Order No. 1229, Order Concerning Administrative Detention (Provisional Regulations), 17 Mar.1988.

ندوات المركز الدورية

حلقة نقاش خاصة
حول الاتفاق الإماراتي - الإسرائيلي

عُقدت في **مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية**، بتاريخ 20/8/2020، حلقة نقاش خاصة لتحليل أبعاد الاتفاق الإسرائيلي – الإماراتي الأخير بشأن إقامة علاقات دبلوماسية كاملة بين الإمارات وكيان الاحتلال وقد شارك في حلقة النقاش التي أدارها رئيس مركز باحث البروفسور يوسف نصرالله، كلٌ من:

–النائب محمد خواجة/عضو كتلة التنمية والتحرير.

–الدكتور أنور أبوطه/عضو المكتب السياسي لحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين.

–الدكتور عبد الملك سكريّة/عضو حملة مقاطعة داعمي "إسرائيل"في لبنان.

–الدكتور عباس إسماعيل /باحث وخبير في الشؤون الإسرائيلية.

–الدكتور فتحي كليب/عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين.

وتالياً وقائع حلقة النقاش :

رئيس المركز البروفسور يوسف نصرالله:

هذا الاتفاق لم يكن مستغرباً أو مفاجئاً، بوصفه يندرج في السياق الطبيعي للمسار الذي اتّبعه حكام الإمارات منذ سنوات طوال ،كان التواصل فيها قائماً بين الجانبين الإماراتي والإسرائيلي على جميع الصُعد.

كانت العلاقات قائمة بالفعل بين الجانبين، وما حدث الآن هو إشهار لهذه العلاقات

والإعلان عنها.

فالنقاش إذاً ليس في توقيع الاتفاق، بل في توقيت هذا الاتفاق وفي موجباته وحيثياته، وفي الأهداف التي يتوخاها والرسائل التي ينطوي عليها.

والسؤال الإشكالي المفتاحي هو: ماذا يريد الاتفاق؟ أو بمعنى آخر: ماذا يُراد من خلال هذا الاتفاق؟

أرى أن ثمة أهدافاً متعددة، منها ما يمكن معاينته بلحاظ التوقيت، ومنها ما يمكن معاينته بلحاظ الدواعي السياسية. أما ما يتصل بمعيار التوقيت، فيمكن القول إن الاتفاق أُريد له أن يكون خطوة إنقاذية لترامب المتخبّط داخلياً بثلاث أزمات يرزح تحت وطأتها: أزمة صحية على خلفية جائحة كورونا، وأزمة اقتصادية على خلفية الركود الاقتصادي، وأزمة اجتماعية على خلفية الاحتجاجات والتمييز العنصري. والمتعثر خارجياً بنتيجة صفر إنجازات في ملف السياسة الخارجية.

وعليه، يأتي هذا الاتفاق كهدية تمكّن ترامب من تسييله في الانتخابات الرئاسية كمُنجز خارجي. بات بمقدور ترامب الآن أن يستثمر هذه الخطوة وأن يقول للأميركيين «ها أنا قد حققت وأنجزت سلاماً بين دولة عربية وإسرائيل».

ويُراد للاتفاق أيضاً أن يشكل خطوة إنقاذية لنتنياهو المتهم بقضايا فساد ورشوة، والذي يواجه احتجاجات شعبية واسعة وغير مسبوقة، والذي فشل في تنفيذ مخطط الضم بعد أن كان قد ضرب له موعداً في الأول من تموز الماضي، والذي يخوض معارك داخلية شرسة مع شركائه في الحكومة، حيث يأتي انضمام الإمارات العربية إلى لائحة الدول التي أنجزت اتفاقات «سلام» مع الكيان الإسرائيلي ليُشكل رافعة تعيد تعويمه من جديد في مواجهة خصومه السياسيين. وكانت استطلاعات الرأي الأخيرة قد أظهرت أن هذا الاتفاق قد يغير الخارطة السياسية في الكيان، كأن يكرّس نتنياهو زعيماً أوحداً لليمين رغم معارضة زعماء المستوطنات لخطوة تأجيل الضم؛ وقد يكرّسه زعيماً للكيان في ظل غياب أي منافس حقيقي في المعسكر الآخر.

أما فيما يتصل بالدواعي السياسية، فيمكن تسجيل أربعة محاور بشكل أساسي.

* **أولاً**، يراد لهذا الاتفاق أن يعود بفائدة استراتيجية على «إسرائيل» لناحية المشاركة الفاعلة في تصفية القضية الفلسطينية وتهميشها، وأن يشكل أداة ابتزاز للفلسطينيين لدفعهم إلى القبول بالشروط الإسرائيلية، بعد أن يكونوا قد رأوا بأم العين تهافت المزيد من الدول العربية إلى عقد اتفاقات «سلام» مع تل أبيب؛ وبالتالي إيهام الفلسطينيين أن الوقت يعمل لغير مصلحتهم، وأن أي تأخير من شأنه أن يُضعف موقفهم، وأن يضاعف من خسارتهم.

يعتقد الإسرائيلي أن تطبيع العلاقات بين الكيان الإسرائيلي ومجموعة من الدول العربية وإبرام اتفاقات معها قبل التوصل إلى حل للقضية الفلسطينية من شأنه أن ينزع من الفلسطينيين أحد أهم أسباب القوة لديهم، وأن يعزلهم عن عمقهم العربي، وأن يسهّل على «إسرائيل» عملية استفرادهم وكسر إرادتهم وفرض شروط الاستسلام عليهم.

* **ثانياً**، يُراد لهذا الاتفاق أن يشكل حدثاً مفتاحياً تأسيسياً يدفع غير دولة عربية خليجية إلى السير بالخطوة الإماراتية، والانتقال بالعلاقات مع تل أبيب من السرّ إلى المجاهرة والإعلان، ومن مجرد التقاطع والتنسيق والتعاون إلى التحالف.

الرهان الإسرائيلي أن الأمر بات مسألة وقت فقط، ولعله وقت قصير جداً لانضمام دول عربية عديدة إلى مسار التطبيع. «إسرائيل» اليوم تنتظر البحرين، سلطنة عمان والسودان والمغرب؛ تنتظرهم من أجل إنجاز اتفاقات «سلام» تاريخية، وتتطلّع إلى المملكة السعودية التي ما زالت تحاذر الإقدام على مثل هذه الخطوة وتفضّل التريث، ريثما تتوضح معالم المرحلة داخلياً لناحية انتقال السلطة فيها، وخارجياً لناحية تبلور الخيارات الكبرى في المنطقة.

* **ثالثاً**، يراد لهذا الاتفاق أن يلقي بتبعاته النفسية على معركة الوعي الدائرة في مواجهة محور المقاومة، حيث سعت وتسعى آلة الحرب الإعلامية إلى المبالغة في تقديم الاتفاق باعتباره حدثاً تاريخياً وزلزالاً جيوسياسياً ضرب الشرق الأوسط، وأنه يعدل في وزنه

وتأثيره اتفاق كامب دايفيد مع الجانب المصري في سبعينيات القرن الماضي، وذلك في محاولة للتعويض عن التراجع الملحوظ في الدور الأميركي وضمور هيمنته وفشل رهاناته الأمنية والعسكرية، وفشل سياسة الضغوط القصوى التي يتبناها في مواجهة محور المقاومة من جهة، والحاجة إلى انتصارات وهمية تُعيد الاتزان لموازين القوى المختلة، وفق ما تكشّفت عنه وقائع الميدان من جهة أخرى.

* **رابعاً**، يراد لهذا الاتفاق أن يُحدث تغييراً جوهرياً في المعادلة الناظمة لأية عملية تفاوضية مفترضة بين العرب والكيان الإسرائيلي، لتصبح السلام مقابل السلام بعد أن كانت الأرض مقابل السلام، والتي كانت قد تبنّتها المبادرة العربية في العام 2002.

النائب الأستاذ محمد خواجة:

الخطير في موضوع التطبيع أن التبريرات التي قدّمتها القيادات العربية السابقة،مثل السادات والعاهل الأردني ،كانت أن «إسرائيل» دولة قوية وموجودة شئنا أم أبينا، وقد حاربناها أكثر من مرة، وعلينا أن نتعامل معها ككيان موجود.

والخطير أيضاً أن العقل الخليجي لم يعطِ شرعية لكيان أمره واقع، بل يعطي شرعية تاريخية لهذا الكيان، ويقول إن لليهود حق تاريخي في هذه المنطقة وإنهم جزء من نسيجها، وإنه كانت لديهم ممالك فيما مضى. هذا الكلام نابع من الإرادة الأميركية، والخليجيون تبنّوه حفاظاً على عروشهم.إن قطار التطبيع سيبدأ بالسير بعد أن كان جامداً لسنوات طويلة.

أماردود الفعل على هذا الاتفاق، فكانت ردوداً بيانية فقط، وأنا لا أتوقع حدوث مظاهرات كبيرة لرفض الاتفاق . بل يجب العمل على إيجاد جبهة فعلية ومتماسكة. وأسأل :أين الموقف الإسلامي الجدّي من هذا الاتفاق، باستثناء الأخوة في الجهاد الإسلامي وحماس.

إن المطلوب هوموقف فلسطيني حازم، تكون ركيزته وحدة القوى الفلسطينية.

كما يجب على السلطة أن تتراجع عن كل ما فعلته من خلال التنسيق الأمني والتنسيق السياسي مع الاحتلال ، وعلى السلطة أن تتراجع عن الاتفاقات التي عقدتها مع الكيان

الصهيوني، مع الإقلاع نهائياًعن الرهان على المفاوضات.

اليوم، العديد من القيادات العربية تذهب باتجاه «إسرائيل» تحت ذريعة أن بعض قيادات الشعب الفلسطيني تتفاوض مع «إسرائيل» ، بالرغم من أن الأغلبية الساحقة لا تزال متبنية لخيار المقاومة ولا يمكن أن تتنازل عن فلسطين. وبعد أكثر من سبعين عاماً على وجود هذا الكيان، نرى رفضاً كبيراً له في الشارع الفلسطيني، في ظل تمسّك مطلق بالحقوق التاريخية المشروعة وبأرض فلسطين.

وأخيراً،هناك مسؤولية على دول وقوى محور المقاومة، حيث لا يجب أن تكتفي بالبيانات، ويجب أن تصدر مواقف صلبة جداً.

الدكتور أنور أبوطه:

سوف أركّز حديثي حول الاتفاق دون التوسع في الشأن السياسي العام، موجزاً الاتفاق بين الإمارات و»إسرائيل» بعدة نقاط:

أولاً: هذا الاتفاق ليس كما يشاع في كثير من وسائل الإعلام العربي بمثابة تطبيع إماراتي مع الكيان؛ بل هو بالتوصيف الدقيق تحالف عربي– إسرائيلي – إقليمي جديد أكثر من كونه اتفاقية «سلام» بين الإمارات و«إسرائيل». هو نظام تحالف جديد بين مستبدين عرب ومحتلين إسرائيليون؛ وهو ركيزة ترتيب إقليمي قادم.

فالإمارات اليوم تستقوي بـ«إسرائيل»، وهي عرّاب «إسرائيل» . وفي مسألة التوقيت ،إضافة إلى التوقيت الخاص بانتخابات نوفمبر الأميركية أو التوقيت الخاص بمأزق نتنياهو والتظاهرات والمحاكمات، هناك توقيت آخر هو المأزق الإماراتي؛ أي بمعنى: لماذا أقدمت الإمارات الآن على هذا الاتفاق؟ وهذا ما يؤكد لنا بأنه تحالف أكثر منه مجرد معاهدة سلام أو تطبيع.

أولاً، الإمارات تريد تعزيز دورها في التعامل مع الإدارة الأميركية، ليس فقط إدارة ترامب بل الإدارة القادمة أيضاً. وهي في علاقتها مع ترامب استعدت أوساط من CIA ومن البنتاغون في أكثر من ملف، سواء فيما يخص ملف قطر أو ساحات الاشتباك الأخرى

التي خلقتها الإمارات.

إن ذهاب ترامب من البيت الأبيض قد يسبب مأزقاً للإمارات في إطارعلاقاتها الوثيقة مع الإدارة الأميركية. لذلك هي تريد أن تحصّن نفسها في مرحلة ما بعد ترامب. ولن تستطيع تحقيق ذلك إلا باتفاق «سلام» مع الكيان .

أيضاً، الإمارات تريد أن تحتفظ بدور مؤثّر في المنطقة والإقليم. فهي فتحت معارك في اليمن وفي ليبيا؛ وهي تساند أنظمة الاستبداد والانقلابات (كالانقلاب الأخير في مالي)، مع تمكين سلطة العسكر، وإجهاض أي محاولة لإحداث تحول ديمقراطي، يمكن أن تشكل أنموذجاً للشعوب العربية في التحرر والتنمية والإصلاح. فالنظام الإماراتي لا يعتاش إلا على كونه إمارة استبدادية لا ديمقراطية متحالفة مع الغرب وأميركا.

وهذا الاتفاق هو للاستقواء بإسرائيل في مواجهة الثورات العربية، ولإسقاط أي محاولة تؤدي إلى تحرر هذه الشعوب وفرض أنظمة ديمقراطية.

إن الإمارات تعاني اليوم من فشل في اليمن، ومن فشل في احتلال طرابلس. وهي تعاني أيضاً ليس فقط من فشل دعم الانقلاب في تركيا، بل لأنها ستكون في مأزق إذا ما تحولت العلاقات التركية – الإماراتية إلى حالة احتراب حقيقي؛ وهناك تهديد تركي للإمارات من أعلى هرم السلطة السياسية، أي من قبل أردوغان.

فالصراع التركي– الإماراتي أصبح مكشوفاً. كما أن الإمارات فشلت في حصار قطر. إذاً، الإمارات فشلت في كل المشاريع التي طرحتها في المنطقة ؛ حتى أنها آخفقت في مواجهة الإسلام السياسي الذي لا يزال يشكل تهديداً للأنظمة المستبدة.

أمام هذا الواقع كان المطلوب من الإمارات أن تبحث عن حليف إقليمي. ولا يوجد حليف إقليمي أمامهاأقوى من «إسرائيل» ، التي يمكن أن تشكل للإمارات غطاء لدى الإدارات الأميركية، سواء الإدارة الحالية أو الإدارة ما بعد ترامب.

وفي هذه المرحلة ، فإن مصائر ترامب ونتنياهو ومحمد بن سلمان باتت مرتبطة تماماً.

طبعاً، هناك نقطة يجب التنبّه لها، وهي استحواذ الإمارات على الموانئ في البحر

الأحمر أو لجهة الصومال. فهي تريد أن تخلق شراكة مع «إسرائيل» في المحافظة على أمن المضائق في البحر الأحمر.

والنقطة الأخيرة في هذا الملف هي الموضوع الإيراني.

مع أن إيران تبعث دائماً برسائل تطمين إلى الخليج، تقول فيها إن الأمن الإيراني – الخليجي هو أمن مشترك،فإن الإمارات تتخوف من أن تتضرر في ظل أي صراع أميركي – إيراني أو إيراني – سعودي؛ لذلك هي تريد مساعدة حليف يمكن أن يردع إيران، حسب اعتقادها.

أما بالنسبة لتأثير هذا التحالف على الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، فمن المعلوم أن «إسرائيل» لا تريد أي حل حقيقي للقضية الفلسطينية، بل تريد فرض الحل الإسرائيلي أوالرؤية الإسرائيلية، التي تمثلت أخيراً في «صفقة القرن» ومشروع الضم للضفة الغربية المحتلة.

إن الاتفاق الإسرائيلي– الإماراتي غير معني بالقضية الفلسطينية، وهو لم يأت على ذكر تأجيل خطة الضم إلا لذرّ الرماد في العيون. إذاً، لم يعد مدخل العلاقات العربية – الإسرائيلية هي القضية الفلسطينية؛ وهذا الاتفاق يعلن لأول مرة طيّ هذه القضية. كما أنه يدعم اليمين الإسرائيلي الذي لا يقبل بتقديم أي تنازلات للفلسطينيين.

كما طوى الاتفاق قصة المبادرة العربية والأرض مقابل السلام. الآن هناك السلام مقابل السلام؛ أي منطق القوة وليس منطق العدالة (نتنياهو في كتابه تحت الشمس يقول إن العرب لا يأتون إلا بالعين الحمرة)؛ والمسألة ليست مسألة أخلاقية ولا مسألة عدالة قانونية.

واليوم، هذا الاتفاق يعلن لأول مرةبأن المسألة الفلسطينية لم تعد أحد المحددات في العلاقات العربية– الإسرائيلية.

أخيراً، أود أن أشير إلى نقطة خطيرة في الاتفاق بأنه لا يشكل دعماً لـ«إسرائيل»، وإنما هو دعم لأسوأ نظرية مهيمنة داخل الكيان، أي نظرية اليمين (التيار اليميني الذي يقول بأنه يجب عدم تقديم أي تنازل للفلسطينيين).

الدكتور عبد الملك سكريّة:

كما هو معروف، فإن علاقات التطبيع قديمة بين الإمارات والكيان الصهيوني؛تبادل وفود ووزراء في مناسبات مختلفة. واليوم هناك لقاءات بين كبار المسؤولين بالعلن، بعد سنين من التطبيع بالسر الذي كان قائماً على قدم وساق، حيث كانت تتحضر الظروف للوصول إلى هذا الاتفاق، الذي يصفه البعض بأنه اتفاق سلام، والبعض الآخر يصفه بالسلام مقابل السلام؛ وأنا أريد أن أصفه باتفاق الاستسلام مقابل لا شيء.فالإمارات كيان عادي وهش؛ عدد سكان قليل، موارد طاقة ونفط هائلة، ووفرة مالية ضخمة، تتركز خاصة في إمارة أبو ظبي؛ والإمارات الأخرى تتفاوت أوضاعها بين متوسطة مثل دبي، وفقيرة مثل الفجيرة وعجمان وراس الخيمة؛ وهذه نقطة يجب أن ننتبه إليها ونحاول دراستها أكثر، لأنني كما أعلم شخصياً أن هناك حساسية كبيرة بين كل إمارة وإمارة، وخاصة من قِبل الإمارات الفقيرة اتجاه الإمارات الغنية، وتحديداً أبو ظبي ودبي.

الإمارات الأخرى يمكن التحاور معها، واستصدار مواقف مختلفة منها (مثل إمارة الشارقة التي كانت تتغنى بأنها مدينة عربية ومسلمة ومناصرة للقضية الفلسطينية)؛ وهي تتميز عن دبي، مع أنهما متلاصقتان. وهذا يعني أن مسألة دراسة التناقضات داخل الإمارات يجب أن تولى اهتماماً خاصاً. هذه نقطة.

النقطة الثانية: السلام يجب أن يكون بين دول قوية؛ ولكن عندما يكون بين كيان قوي كالكيان الصهيوني وبين دولة هشة أو حاكم مثل حاكم الإمارات، الذي هو حاكم أبو ظبي أكثر من بقية الإمارات؛ طبعاً الاستقواء بالعدو يكون جزء من أي اتفاق.

فحاكم الإمارات تم تأهيله منذ نعومة أظفاره، وعُمل له غسل دماغ كي يتولى الحكم وينشيء هذه الدولة. وأيضاً ،هناك المنافسة بين بعض الدول العربية حول مَن يكون له الدور الأبرز على الساحة؛ هل هو محمد بن سلمان أو ابن زايد أوحاكم قطر... هناك منافسة، والعرب يهمهم رضا أميركا قبل أي شيء آخر، وهي التي قالت بكل وضوح : الطريق إلى أميركا تمر عبر تل أبيب؛ أي أن كسب رضا «إسرائيل» هو المدخل إلى أميركا.

إذاً، في الخليج عائلات ومشيخات تهمها عروشها فقط، وهي مستعدة لبيع نفسها إلى الشيطان. وترى مصلحتها اليوم في مواجهة إيران ومحور المقاومة. لكن إذا نشبت حرب ، فإن أول من سيدفع الثمن هو الإمارات، بسبب موقعها الجغرافي وهشاشة مكوناتها؛ وهنا تبرز أهمية القواعد العسكرية الأجنبية ومسألة شراء الأسلحة في الحسابات الخليجية. وتتواتر تقارير حول خلفيات الاتفاق الذي حصل، بأن هناك صفقة أسلحة بين الإمارات وأميركا بعشرات مليارات الدولارات، بما فيها من فوائد هائلة بالنسبة للأميركي وللإسرائيلي ،مقابل خسائر كبرى ستتكبدها الإمارات نفسها والقضية الفلسطينية، التي باتت بحاجة إلى انتفاضة جديدة. فالوضع الفلسطيني في مرحلة ما بعد اتفاق أوسلو، أي بعد مضي 27 سنة،يتطلب من كل فلسطيني في الداخل أو الخارج بأن يحسم أمره، ولمرة أخيرة، بأن السلام انتهى وأن المفاوضات لم تأتِ إلا بالكوارث، إن كان على الصعيد الفلسطيني أو على الصعيد العربي.

بخصوص التطبيع الذي حصل في منتصف التسعينيات، بعد توقيع اتفاق أوسلو، كانت الذريعة بأننا لن نكون ملكيين أكثر من الملك، ونحن نريد التفتيش عن مصالحنا؛ لكن اليوم آن الأوان للفلسطيني أن يحسم أمره، لأن موقفه هو الذي يصوّب البوصلة، وذلك بالعودة إلى البدايات (ميثاق منظمة التحرير)؛ وكذلك هو يصوّب الحالة العربية، حيث تتوق شعوبنا العربية والإسلامية إلى من يوجهها بشكل صحيح، وهي دائماً تنظر إلى الموقف الفلسطيني الذي يحسم الأمور. وحينها، إما يرجع الزخم العربي لاحتضان قضية فلسطين، أو ينتشر اليأس والإحباط كما حصل بعد اتفاق أوسلو.

إن العلاقات بين الإمارات والكيان الصهيوني قائمة على كل الصعد منذ عقود؛ فليكن هذا الواقع علنياً أفضل من أن يبقى سراً، وليتحمل حاكم الإمارات المسؤولية، وكذلك القيادة الفلسطينية بكل فصائلها؛ وشعوبنا العربية أيضاً تتحمل المسؤولية؛إن على الجميع تحديد الموقف وحسم القرار، والرد على هذا الإنذار الخطير.

فما أقدم عليه حاكم الإمارات بمثابة إنذار خطير لنا، حيث لم تعد المسألة فيها خجل أو

خوف. سابقاً كان الحاكم العربي يعد للألف إذا أراد الالتقاء مع الإسرائيلي خوفاً من ردة فعل المنظمات الفدائية (التصفيات) في الستينيات والسبعينيات. الآن زال هذا الخوف، وأصبحت الأمور أسهل؛ وهذا تحول بحاجة لنقاش مستقل.

لذا علينا أن نفتح أعيننا ونترقب ما هو آتٍ. فكما يعلم الجميع، هناك أكثر من نظام عربي بانتظار الإشارة: (تلفون من ترامب) يقول للبحرين «نحن بحاجة لاتفاق» فيطلع حاكم البحرين ويعلن... كذلك الأمر بالنسبة للسودان وغيرها... القصة رهن بالتوقيت حسب مصلحة ترامب الانتخابية والاقتصادية وغيرها؛ وكذلك حسب مصلحة نتنياهو الانتخابية، والذي قد يواجه انتخابات قريبة (وهذا ما يؤكده د. إسماعيل). إذاً، الفرز ضروري في هذه اللحظة التاريخية لمعرفة مَن مع فلسطين ومن يتآمر عليها. وتحديد الموقف بشكل صحيح هو الأمر الأهم، لأنه يأخذنا إلى المكان الصحيح، ويجعل المواجهة مع الأعداء شاملة.

الدكتور عباس إسماعيل:

موقف نتنياهو من الاتفاق مع الإمارات عبّر عنه من خلال عدة تصريحات أدلى بها، والتي يمكن اختصارها بأن نتنياهو اعتبر «أننا أمام إحلال لسلام رسمي وكامل (تجاري – اقتصادي – أمني – تكنولوجي...)» ، وأن الاتفاق هو معاهدة سلام تاريخية، وهي تختلف عن غيرها من المعاهدات في مبدأين هما: السلام مقابل السلام، والسلام من منطلق القوة. وهذه المعاهدة أسقطت كلياً الاعتقاد بأن «السلام» الإسرائيلي مع أي دولة عربية يجب أن يمرّ من البوابة الفلسطينية. وهذا هو المنطق اليميني الذي لطالما روّج له نتنياهو.

وبالنسبة لنتنياهو، فإن هذه المعاهدة أدخلت تغييراً جذرياً على مكانة كيانه في الشرق الأوسط، وحوّلته من عدو إلى حليف استراتيجي بنظر الكثيرين.

كذلك، هذه الاتفاقية لم ترتّب على «إسرائيل» دفع أي ثمن أو الانسحاب من متر واحد. وهي لم تشطب ما يسمى فرض السيادة الإسرائيلية على المستوطنات في الضفة

الغربية. و هذا بمثابة ربح صافٍ لـ«إسرائيل» ولنتنياهو.

في المقابل، هناك ملاحظتان أساسيتان على الاتفاق مع الإمارات في «إسرائيل» . فرواية نتنياهو عن السلام مقابل السلام كانت حولها علامات استفهام بمعادلتين؛ إما السلام مقابل الضم، وإما السلام مقابل السلاح.

المشكلة بالنسبة لنتنياهو تكمن في التيارات اليمينية المتطرفة، حيث كان لديه وعد انتخابي أن الضم أمر حتمي. لذلك برز موقف يميني معارض للاتفاقية إذا كان ثمنها الضم، خاصة أن العلاقات بين «إسرائيل» والإمارات قائمة، فلماذا يدفعون ثمناً لشيء موجود؟

النقطة الثانية هي الحديث عن أن الإمارات سوف تحصل مقابل الاتفاق على صفقات أسلحة متطورة(بما فيها F35) ؛وهذا يعد بالنسبة لكثير من الإسرائيليين مسّاً بالتفوق النوعي الإسرائيلي. لذلك خصوم نتنياهو سمّوا هذه الصفقة بالسلام مقابل السلاح.

إذاً، ثمن الاتفاق مع الإمارات هوحصولها على أسلحة أمريكية متطورة سبق وأن طالبت بها في أكثر من مناسبة.

وبالتالي هذا الموضوع أحدث سجالاً كبيراً في «إسرائيل» ، خاصة أن نتنياهو ذهب إلى الاتفاق مع الإمارات من دون إشراك حلفائه في الائتلاف، ومن دون استشارة المؤسسة الأمنية التي لها علاقة بمراقبة صفقات السلاح مع الدول العربية.

وفي موقف دفاعي لنتنياهو منذ يومين، قال إنه لم يتنازل عن الضم و لم يوافق على مسألة السلاح. فالضم حساس بالنسبة لنتنياهو في بيئته اليمينية، والسلاح حساس فيما يمس صورته الأمنية.

وقد شهدنا كباشاً حامياً جداً في الداخل الإسرائيلي، إضافة إلى استغلال بيني غانتس الفرصة للتصويب على نتنياهو والمزايدة عليه في الموضوع الأمني.

لكن يمكننا أن نقول إن هذا الاتفاق يُعد انتصاراً لنتنياهو، وهو إنجاز جديد يُسجل على اسمه. ونتنياهو يمكنه أن يدّعي اليوم أنه صنع السلام دون دفع أي ثمن، خلافاً لرابين

وبيغن؛ فالاتفاق لم يتضمن أي بند حول الاعتراف بالدولة الفلسطينية. وكان واضحاً الدور الكبير لرئيس الموساد في صياغة بنوده. وبالتأكيد،فإن هذا الاتفاق فتح الباب على مصراعيه أمام الدول العربية الأخرى؛ وتأجيل الضم للضفة الغربية–إن حصل– سوف يوفّر فرصة للتفرغ لمواجهة التحديات التي تواجه»إسرائيل»، سواء على جبهة غزة، أو الجبهة الشمالية(مع لبنان).

والنقطة الأكثر أهمية بالنسبة لإسرائيل ككيان ،هي أن الاتفاق مع الإمارات أعطاها نقطة جديدة في سجل المشروعية!

أخيراً ،وحول ما إذا كان هذا الاتفاق قابلاً للصرف في المعركة الانتخابية الإسرائيلية، فإنه لا يوجد جواب حتى الآن، حيث لم يضف هذا الاتفاق لنتنياهو شيئاً في البعد الانتخابي.

إن آخر استطلاعات الرأي التي صدرت اليوم تثبت ذلك ، حيث لم يضف الاتفاق صوتاً واحداً لنتنياهو في الوسط واليسار، بل هوخسّره أصواتاً في اليمين.

فمعسكر الوسط واليسار ضد نتنياهو، سواء وقّع اتفاقاً أو لم يوقّع. ومعسكر اليمين يعتبر أن الاتفاق إذا شمل مسألة الضم فهو يعد خسارة.

لذلك من المُبكر القول إن الاتفاق مع الإمارات سوف يُصرف انتخابياً لصالح نتنياهو.

الدكتور فتحي كليب:

بداية، هناك العديد من الدول العربية التي تتبادل الزيارات السياسية والأمنية والثقافية مع «إسرائيل»، والتي لم تعلن عن أي

اتفاق معها، مثل: عمان، قطر، والمغرب.

وهنا أنا أتفق مع الدكتور أنور أبوطه في أن هذا الاتفاق ليس اتفاق تطبيع، بل هو اتفاق ثنائي يطال كل أوجه الحياة بين الإمارات والكيان الإسرائيلي. وهو تحالف سياسي بكل تأكيد، وليس بعيداً من أن يكون تحالفاً عسكرياً أيضاً، خاصة في ظل الخطر الذي

تم اختراعه، وهو إيران؛ بمعنى أن الخطر الأساسي هو إيران، وليس التهديد الذي يشكله الكيان الإسرائيلي على ما كان يسمى بالأمن القومي العربي.

في السابق، اعتقد الأميركي أن توقيع اتفاق مع الفلسطينيين من شأنه أن يسحب الذرائع من يد العرب ويجعلهم يأتون تحت عنوان «نقبل ما يقبل به الفلسطينيون»؛ وهذا ما حصل عندما تم الضغط من أجل فك ما كان يسمى «تلازم وترابط مسارات الحل العربي» . وعندما انطلقت عملية المفاوضات كان هذا هو العنوان الذي تتحدث به القمم العربية، أي «ترابط مسارات الحل العربي». لكن عندما تم التوقيع على اتفاق أوسلو سقط هذا العنوان نهائياً.

إن الاتفاق الإسرائيلي– الإماراتي الأخير لا يتعلق بالإمارات فقط، بل يتعلق بالإقليم بشكل عام، وعلى قاعدة استخدام الدول العربية لتحقيق مكاسب منها.

لكن لا أعتقد أن هذا الاتفاق يخدم الإدارة الأميركية الحالية كثيراً في الانتخابات المقبلة. وما يمكن أن يخدمها هو جزء من اتفاق مفترض مع إيران. لذلك إيران هي أحد الأطراف المستهدفة بعد فلسطين، من الاتفاق الإسرائيلي – الإماراتي.

وهذا الاتفاق هو ترجمة للشق العربي من «صفقة القرن» . وصحيح أن تلك الصفقة فيها شق فلسطيني نعرفه جميعاً، لكن أيضاً هناك شق عربي ترجمته «ورشة المنامة» التي لم تكن ورشة تهتم بالاقتصاد فقط؛لأنه بالاقتصاد لن يستطيعوا تحقيق شيء، ولكن يستطيعون تحقيق ما يريدون من خلال التطبيع.

وهذا الاتفاق يقوم على رؤية شاملة للكثير من الأمور. وهو يشكل اعترافاً إماراتياً بالرواية الإسرائيلية للصراع العربي –الإسرائيلي.

إن الاتفاق المذكور أشبه برسالة اعتذار عن 70 سنة من النضال، حتى لو أن الإمارات ليست من دول الطوق؛ لأنه عندما تتساقط الدول العربية كأوراق الخريف، واحدة تلو الأخرى، فمعنى ذلك في العقلية الإسرائيلية أن إسرائيل بقيت صامدة على موقفها منذ النكبة وحتى الآن، و لم تغير مواقفها، إنما الذي يغير هو العربي.

لقد بدأنا بمفاوضات مدريد والأرض مقابل السلام، ثم انتقلنا إلى القمة العربية ومبادرة السلام والتطبيع مقابل السلام.

تجدر الإشارة هنا إلى أن المراهنة على الشعوب العربية لا يمكن أن تستقيم إذا لم تكن نقطة الارتكاز فلسطينية. وأنا أدعو العرب إلى أن يقبلوا بما قبل به الفلسطينيون؛ فالشعب الفلسطيني بجميع أطيافه يرفض صفقة القرن وخطة الضم. وإذا كانت الذريعة هي اتفاق أوسلو، فليلغَ هذا الاتفاق بشكل رسمي؛ لكن أنا أجزم أن المسار الذي تسير عليه السلطة الفلسطينية في الوقت الراهن لن يؤدي إلى إلغاء أوسلو، حيث لا تزال الفئات المستفيدة من هذا الاتفاق أقوى من الأطراف التي تدعو إلى إلغائه.

ففي التاسع عشر من أيار الماضي اتخذت السلطة قراراً بوقف العمل بالاتفاقات مع الاحتلال. لكن منذ أيار وحتى الآن لم تتخذ هذه السلطة خطوة واحدة تُترجم فيها هذا القرار. لذلك نحن كفلسطينيين ندعو إلى أن يكون الموقف الفلسطيني الصلب والموحد هو الأرضية للمراكمة عليه، على المستوى العربي وعلى المستوى الدولي.

المناقشات:

- الدكتور يوسف نصرالله:

لا يخفى أن الاتفاق الإسرائيلي – الإماراتي يندرج ضمن السعي الأميركي الحثيث إلى تأسيس أوتشكيل جبهة في مواجهة إيران، تضم «إسرائيل» والدول الخليجية التي تسمى «عرب الاعتدال». لكن الإسرائيلي تتملّكه جملة من الهواجس، منها أن هذه الجبهة المفترضة تتنازعها جملة من الخلافات، مثل الخلاف بين السعودية وقطر، والخلاف بين السعودية والكويت، ومدى قدرة جبهة مفككة على مواجهة محور المقاومة الموحد.

وعليه، فإن المبالغة في تصوير الاتفاق بأنه يدفع باتجاه تأسيس تحالف عسكري تحتاج إلى شيء من الدقة، لأن هذا الاتفاق لن يغير في معادلات القوة على الأرض. فالإماراتي، بموازاة سعيه إلى إبرام اتفاق مع الإسرائيلي، كان يسعى إلى تحسين علاقاته مع الجانب الإيراني ومع الجانب السوري.

إن الهاجس الوجودي عند الإماراتي قائم، وهو يحاول أن يُقيم شبكة أمان إقليمية بما يُبقي عليه محيّداً عن كل الإشكالات والصراعات والنزاعات القادمة. لذلك هذا الاتفاق له حمولات متعددة؛ لكن أستبعد الحمولة الأمنية العسكرية، وأن تكون الإمارات جزء من حالة اصطفاف حاد في مواجهة محور المقاومة.

ففي اللقاءات الإيرانية– الإماراتية التي كانت تجري، كان الإماراتي يبدي خشيته من أن يدفع الثمن إذا حصلت حرب إيرانية– أميركية، وكان جواب الإيراني :من حقك أن تخاف.

لذلك يأتي هذا الاتفاق ضمن محاولة إماراتية لبناء أوسع شبكة أمان من الدول المؤثرة في المنطقة، بما يُبقي على العرش أوالحكم الإماراتي قائماً.

- الدكتور أنور أبوطه:

فيما يخص الاتفاق الإماراتي – الإسرائيلي، وبما لا يقبل الشك، أنه سيغضب إيران لأنها لن تقبل بأن يصبح الإسرائيلي جاراً لها. والإمارات ليست من القوة والسيادة والحرية بما يجعل من حضور «إسرائيل» في الإمارات وقفاً على سفير أو قنصل؛ وهذا يعني أنها أصبحت بالفعل جارة إيران. وفي المقابل، الإمارات تطلب من إيران، في حال نشوب أي صراع بين إيران وأميركا أو بين إيران و»إسرائيل»، بأن تضمن حيادها!

أما في موضوع تركيا، فمنذ زمن الشاه كان الإسرائيليون والأميركيون يحاولون محاصرة العالم العربي ب (الحزام الإسلامي).

وهناك مقالة لصحافي إسرائيلي يتكلم فيها عن تحول في الموقف التركي باتجاه الموقف الإيراني.

المعنى السياسي:

–أكثر دولة لديها اتفاقات أمنية وعسكرية واقتصادية وتدريب وسياحة وتعليم مع «إسرائيل» هي تركيا، ولكنها مجمدة منذ أكثر من عشر سنوات وغير فعالة.

–السفير التركي في «إسرائيل» هو سفير الناتو.
–تأثير «الحرب» القائمة بين تركيا وفرنسا، وبين تركيا واليونان.

فرنسا تحارب تركيا في ليبيا، وكذلك تحاربها في أذربيجان – أرمينيا؛ والآن في المتوسط وفي لبنان (حضور فرنسا في لبنان، في جزء منه، هو لمحاصرة تركيا في شرق المتوسط).

ويجب أن نلحظ بأنه كلما كان التركي أقرب إلينا، ولو بشكل محدود،يكون أفضل من وضعه في الحضن الإسرائيلي والأوروبي.

إن الموقف التركي السلبي من الاتفاق الإماراتي مع الكيان الصهيوني كان إيجابياً، بالرغم من أنه ليس كافياً؛ ولكن يمكن التفاعل معه.

فلسطينياً: الرهان هو على الصف الفلسطيني الموحد، الذي باستطاعته إجهاض كل الاتفاقات الخيانية. وقد حصلت أخيراً اجتماعات بيننا وبين حماس والرئيس محمود عباس لتثبيت الموقف الرافض في مواجهة الاتفاق.

ويبقى السؤال: هل سيحدث هذا الاتفاق تحولاً دراماتيكياً في المنطقة؟ باعتقادي كلا؛ والسبب هو فشل الأميركي والإسرائيلي في السيطرة على هذه المنطقة، مقابل انتصارات كبيرة لمحور المقاومة في أكثر من موقع.

- النائب محمد خواجة:

الخطير في الاتفاق أن الخطاب الخليجي الجديد قد ذهب باتجاه تبنى الرواية التوراتية اليهودية، بأن الإسرائيليين هم جزء أساسي من هذه المنطقة المشرقية، وأنهم كانت لديهم ممالك فيها، وأن ما يوجد حالياً هو امتداد للتاريخ!

إن المطلوب اليوم هو تماسك الموقف الفلسطيني، والاتفاق على أن التفاوض مع العدو لا يفيد، وأن المقاومة هي السلاح الأنجع لتحرير الأرض والمقدسات.

- الدكتور عباس إسماعيل:

ما سوف تحققه الإمارات من هذا الاتفاق هو تعزيز بقائها، مقابل ما حصّلته «إسرائيل» حول تعزيز مشروعيتها. هاتان هما النقطتان المتبادلتان بين الطرفين؛ أي البقاء مقابل المشروعية، وليس سلام مقابل سلام، ولا سلام مقابل ضم، ولا سلام مقابل سلاح.

- الدكتور عبد الملك سكرية:

الصراع مع المشروع الاستعماري الصهيوني عمره 100 عام؛ وفي الوقت نفسه الشعوب هي في حالة حرب؛ حرب نفسية، حرب ذكية وحرب ناعمة، غايتها طحن الإرادة واحتلال العقول وغسل الأدمغة وزرع اليأس والإحباط في الأجيال، حتى تصل إلى مرحلة التعب والإنهاك ولا تُبدي ردة الفعل المطلوبة.

في الخمسينات والستينات كانت المظاهرات تعمّ العالم العربي. أما اليوم، فلم نعد نرى هذه المظاهرات. فبعد 100 عام من الحرب النفسية، استطاع العدو أن يطوّق إرادة الإنسان في مجتمعنا وبيتنا، وأن يخلق له أولويات بعيداً عن القضية الفلسطينية.

كما أن للأنظمة الاستبدادية الأميركية دور أساس في التنفيذ، من خلال سياسات الاستبداد والقمع وعدم القبول بتأسيس أحزاب فاعلة، بل مجرد أحزاب فولكلورية، حتى وصلنا إلى المرحلة الحالية، حيث لا وجود للقيادات والنخب والأحزاب القوية. والمطلوب هو موقف فلسطيني حازم يستند إلى ميثاق منظمة التحرير والكفاح المسلح والمقاومة.

- الدكتور فتحي كليب:

بغضّ النظر عن توصيف هذا الاتفاق، نحن متفقون على أنه حقق اختراقاً في الخاصرة العربية. وبالأمس كان هناك تسريب مُلفت من قبل الحكومة الإسرائيلية، بأن الاتفاق كان جاهزاً منذ عام وكان ينتظر الانتخابات الإسرائيلية. إذاً، من وقّت إعلان الاتفاق ليس الإماراتي، بل الإسرائيلي.

من هنا، فإن أي موقف رافض لهذا الاتفاق يجب أن نراكم عليه. وإذا كنا نريد أن ننتقد موقف الإمارات، فالأولى أن ننتقد الأردن التي وقّعت اتفاقاً مشابهاً مع «إسرائيل»، ومصر التي سبقتها بتوقيع اتفاق مذل أيضاً مع «إسرائيل».

واليوم، هناك مسؤولية كبرى على الحركة الشعبية العربية لإبراز موقف عربي رافض لما حصل، وبما يدفع بالإمارات لتكون الأخيرة التي تقوم باتفاق مع «إسرائيل» .

حلقة نقاش:
من اليمن حتى فلسطين
لا للخيانة لا للتطبيع

بتاريخ 2020/10/1، عُقِدت حلقة نقاش خاصة في مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية، حول أبعاد وتداعيات مسار التطبيع المتسارع بين الكيان الصهيوني وبعض الأنظمة العربية. وقد شارك في حلقة النقاش التي أدارها البروفسور يوسف نصرالله، كل من:

- الدكتور يوسف نصرالله/ رئيس مركز باحث.
- الدكتور طلال عتريسي/ باحث وأستاذ جامعي.
- الأستاذ مروان عبد العال/ مسؤول الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في لبنان.
- الدكتور عبد الملك سكرية/ عضو حملة مقاومة التطبيع مع «إسرائيل» في لبنان.
- الأستاذ حميد رزق/ مدير البرامج السياسية في قناة المسيرة.
- الأستاذ علي المحطوري/ باحث يمني.
- الأستاذ أمين قمورية/ كاتب وإعلامي.

وقد افتتح حلقة النقاش مدير المركز، الدكتور يوسف نصرالله ، مقدّماً قراءة تحليلية عامة، وهذا نصّها:

بداية من الجيّد أن نثبت بأن هذه الاتفاقات المزعومة، وهذا التصاعد المتدحرج لمسار التطبيع، هو تظهير لواقع قائم أكثر من كونه حدثاً تأسيسياً لواقع جديد. لذلك لم تكن هذه الاتفاقات خارج مدارالتوقع والاحتمال،وهي لم تكن صادمة و لم تكن مفاجئة،

و لم تكن مستهجنة، بوصفها تندرج في السياق «الطبيعي» للمسار الذي سلكه زعماء هذه الدول. فالعلاقات بين الكيان الصهيوني وأنظمة خليجية كانت قائمة منذ زمن بعيد، وجل ما حدث الآن هو إشهار وإعلان لهذه العلاقات. وهذا يعني بشكل أو بآخر أن عامل الوقت له أهمية خاصة، لناحية تمكين الرئيس الأميركي ترامب انتخابياً، وتمكين رئيس وزراء الكيان نتنياهو سياسياً.

والواضح أن البارومتر الذي يحكم خيارات ترامب هو الحملة الانتخابية. فهو يتطلع إلى إنجاز سياسي خارجي يستطيع تسييله داخلياً بعد فشل كل رهاناته في مواجهة أزمات : كورونا والوضع الصحي والركود الاقتصادي والاحتجاجات الشعبية على خلفيات عنصرية. وهو يسعى إلى إعادة تجميع أوراق القوة الخارجية لديه لتوظيفها عشية الانتخابات بما يحول دون تمكن منافسه جو بايدن من التصويب على صفر إنجازات؛ وهذا ما تجلى في الضغط الأميركي لدفع دول خليجية إلى السير في مسار التطبيع، وإلى إنجاز صفقة القرن رسمياً بينها وبين الكيان الإسرائيلي، لإظهار أن ترامب قد حقق ما لم يحققه أي رئيس أميركي قبله .

وفي هذا السياق، يرى الأميركي أن السياسة الرمادية التي كانت حاكمة في المنطقة، وخصوصاً في لبنان، لم تعد صالحة للمرحلة الحالية، وأن عنوان هذه المرحلة يجب أن يكون الفرز والحسم. لذلك مورست ضغوط هائلة على دول المنطقة لكي تحسم خياراتها وتحدد مواقفها، وتجاهر دون مواربة في تحالفاتها؛إما بالاصطفاف والتموضع في محور التطبيع الذي تقوده واشنطن، أو الاصطفاف في مواجهة هذا المحور.

ولعلّه من المفارقة بأن هذا الضغط قد ألغى السياسة التي تقوم على ثنائية التسوية– المقاومة والممانعة، وأدخل مساراً جديداً . وخطورة هذا المسار بأنه لا عودة منه؛ أي أنه لا بدّ أن ينتهي باتفاقات «سلام».

لا شك أن هذه الاتفاقات المشؤومة تحمل مخاطر كبيرة. فهي تمثّل تحولاً جيوسياسياً عميقاً، يتيح جعل وجود «إسرائيل» في المنطقة طبيعياً، والاعتراف بدورها الإقليمي ودمجها في المحيط ،بحيث تصبح جزءاً أومكوّناً طبيعياً يحظى بمشروعية من الدول العربية

والإسلامية، ويسمح بتطبيع العلاقات الاقتصادية بين الجانبين وفق معادلة الاقتصاد مقابل الاقتصاد؛ بحيث يستثمر الإسرائيلي في المال الخليجي بما يعزز اقتصاد الكيان، في مقابل أن يستفيد المطبّعون العرب من التطور التقني والتكنولوجي في «إسرائيل»! كما يفرض التطبيع المشؤوم أيضاً تجاوز القضية الفلسطينية وتهميشها؛ فلم يعد حل المشكلة الفلسطينية يشكّل مدخلاً ملزماً لإقامة علاقات عربية مع الكيان الإسرائيلي؛ بل هو بات يشكّل أداة ابتزاز للفلسطينيين لدفعهم للقبول بالشروط الإسرائيلية، إذ يعتقد الإسرائيلي أن تطبيع العلاقات مع عدد من الدول العربية وإبرام اتفاقات «سلام» معها من دون إيجاد حل للقضية الفلسطينية، من شأنه أن ينزع من الفلسطيني أهم أوراق قوّته، حيث يعزله من عمقه العربي ويسهّل على «إسرائيل» عملية كسره واستفراده وفرض شروط الاستسلام عليه. والأهم أن هذه الاتفاقات تأتي في سياق مقاربة إدارة ترامب لكيفية مواجهة «التهديد» الإيراني الكبير، لناحية سعي هذه الإدارة منذ عام 2013 لإنشاء ما يسمّى تحالف الشرق الأوسط الاستراتيجي، والذي يراد له أن يضم الكيان وعدداً من الدول العربية والخليجية، وأن يتوسل حصراً خدمة الأهداف الأميركية (بمعنى أن الأميركي يريد خفض تورّطه المباشر في المنطقة)؛ وهذا يخدم ترامب انتخابياً من جهة، ويخدم أولوية اتجاه واشنطن إلى شرق آسيا من جهة ثانية. وبموازاة هذا الهدف الأميركي، يتوسل التحالف تحقيق جملة من الأهداف المشتركة، ومن أهمها إعادة تعريف أوتحديد مصادر التهديد في المنطقة، بحيث تحصر بإيران وحلفائها؛ يعني بمنظومة المقاومة. كما تحصر أيضاً بتركيا والحركات الإسلامية التي تدور في فلكها (وهذه الجزئية نستفيد منها بالتكلم لاحقاً عن كيفية مواجهة هذا المشروع).

والهدف الثاني للتحالف هو التأثير على السياسات الإقليمية لواشنطن، بحيث لا تتكرر تجربة باراك أوباما الذي تجاوز حلفاءه في المنطقة وأبرم مع الجانب الإيراني اتفاقاً، كلّنا نعرف مدى انزعاج الإسرائيلي والسعودي منه ومن أوباما؛ وهما الآن مهجوسان بأن يذهب ترامب إلى ما ذهب إليه أوباما.

الهدف الثالث، وهو الأخطر: يقوم على محاولة ربط مصائر ومصير الأنظمة المطبّعة بالحكومة الإسرائيلية، عبرالتنسيق والتعاون لإجهاض أي مسعى تغييري أوأي تحول

ديمقراطي قد تشهده المنطقة، وربما يتهدد مصير هذه الأنظمة.

الهدف الرابع: هو أن يوفّر التطبيع القدرة لهذا التحالف على التدخل في شؤون الدول العربية الأخرى، والتأثير على سياساتها لمصلحة التحالف.

ومن الأهداف أيضاً، تمديد نفوذ التحالف الجديد وتعزيز سيطرته على المعابر المائية، من البحر المتوسط والبحر الأحمر وصولاً إلى الخليج، لا سيما وأن الموقع الجغرافي لعدد من الدول المطبّعة يجعلها ممسكة بأكثر من واجهة ساحلية استراتيجية، تسمح في حال استفاد الأميركي أو الإسرائيلي منها بمراقبة التحركات البحرية لإيران.

صحيح أن هذه الاتفاقات هي اتفاقات مشؤومة وسيئة، وهي تندرج في سياق تآمري يستهدف تصفية القضية الفلسطينية ورهن المنطقة للإرادة الأميركية والمشيئة الإسرائيلية ؛لكن ثمة إيجابية تتمثّل في سقوط كثير من الأقنعة للأنظمة، التي لطالما تلطّت واختبأت خلف عناوين مذهبية مصطنعة ،لتبرير عدائها للمقاومة واصطفافهافي مواجهتها.

وأخيراً ، نشير إلى بعض السبل التي يمكن أن نواجه بها مشروع التطبيع : أولاً :الإفادة من الكباش السعودي– التركي؛ ثانياً: تسليط الضوء على حقيقة أو واقع الأنظمة التي أبرمت تفاهمات واتفاقات مع الكيان الإسرائيلي، لأن الدعاية التي ترافق عملية التطبيع هي أن العرب ذاهبون إلى الوفرة والتمدين والحضارة، في الوقت الذي لدينا نموذجان (المصري والأردني) معاكسان (الفساد والارتهان وغيرها)؛ والمسار الثالث يكون عبر تعزيز ثقافة أو فكرة أن المعركة لا تعني الشعب الفلسطيني وحده (مقابل السردية في الاتفاقية التي تقول بعدم المشاركة في الأعمال العسكرية)؛ فهذه المعركة تعني كل الشعوب. تلك القضايا وسواها من القضايا الإشكالية هي ما ستحاول هذه الحلقة النقاشية الإضاءة عليها والوصول إلى خلاصات بشأنها.

الدكتور طلال عتريسي/باحث وأستاذ جامعي

هذا الأمر(التطبيع) ليس أمراً عادياً أو بسيطاً. صحيح أنه انتقل من النصف علنية إلى العلنية ،لأنه في السابق لم يكن سرياً بالكامل. فمنذ سنتين نحن نشهد، بشكل علني، تواصلاً سياسياً وفنياً وإعلامياً بين «إسرائيل» وبعض دول الخليج؛ لكن اليوم تم الانتقال

إلى الإطار الرسمي.

في البداية، يجب أن نتفق على التسمية. فهل كلمة التطبيع مناسبة؟ هذه مسألة تحتاج إلى نقاش. لا أعرف ما هو المصطلح المناسب؛ ولكن أنا أشعر أنه يوجد شيء أخطر من المطروح علناً.

من الواضح– كما تفضّل الدكتور– بأن هناك استعجالاً في هذه العملية له علاقة بالظرف السياسي: الانتخابات الأميركية والإسرائيلية ؛هدية إلى ترامب وهدية إلى نتنياهو. ولكن ماذا بعد انقضاء الظرف السياسي في الولايات المتحدة و »إسرائيل«؟ هل سيبقى؟ لن يزول ؟لن يتغير؟ ما هي آفاقه (هذا المعطى)؟

هذا الأمر يحتاج إلى متابعة.وهنا سأثير عدة نقاط:

النقطة الأولى :تنامي التغلغل الإسرائيلي في المجتمع الخليجي، سياسياً واقتصادياًوإعلامياً،حيث سنشهد من الآن وصاعداً حضوراً إسرائيلياً كبيراًفي المشهد الخليجي ،مثل: مناظرات تلفزيونية، مقابلات في الأسواق؛ وهذا يعني خلق وعي جديد، بحيث يصبح الإسرائيلي موجوداً بشكل طبيعي في المجتمع الخليجي.

النقطة الثانية: التطبيع الاقتصادي ماذا يعني؟ ماذا سيشتغل الإسرائيلي في الخليج، في الإمارات وغيرها، وعلى أي قواعد؟ كيف سيبني ارتكازات جديدة له هناك؟ هذا الأمر يحتاج إلى تسليط الضوء عليه للكشف عن المخاطر المحتملة، لأن الإسرائيلي أذكى من الخليجي ولديه خبرة أكبر؛ وكذلك هو يمتلك القدرات التقنية في إدارة الاقتصاد والسيطرة؛ فما هي التوقعات في هذا المجال؟ هناك بعد اقتصادي أساسي؛ وكذلك البعد الأمني مهم، بغضّ النظر عن الظرف السياسي؛ فهذا الظرف سوف ينتهي بعد عدة أشهر. نحن أمام معادلة جديدة، حيث يتشكل تحالف جديد، لا نعرف إلى أي مدى هو قوي ومتماسك . وهنايطرح سؤال (بين هلالين) حول علاقات هذه القوى المتحالفة ، وخاصة الإمارات، مع إيران. هل ستقطع العلاقات بينهما؟

إن حلفاء واشنطن يشعرون الآن بالقوة. وقد كان لدي إحساس بأن نادي الفرسان الأربعة في لبنان (يعني رؤساء الحكومات السابقين) شعروا بالقوة بعد إعلان التطبيع بين

الكيان ودول الخليج، لأنهم ضمن هذا الخط؛ وهم أدركوا بأن حلفاءهم حققوا مكسباً على إيران وحلفائها؛ وبالتالي كانت هناك فرصة في لبنان للانقضاض على المقاومة وعزلها وإخراجها من الحياة السياسية. وبتقديري، فإن الرئيس الفرنسي ماكرون كان يعلم بهذا الأمر، وكان يعتقد بأنه إذا حصل فعلاً فسيكون بمثابة مكسب عظيم له، يأخذ ثمنه من الكيان الصهيوني والأميركيين؛ فهو لم يتفاجأ، ولم يكن «الشغل» من وراء ظهره؛ لذا شعر حلفاء أميركا في المنطقة بالقوة، لأن هذا المسار التطبيعي معناه محاصرة إيران ومحاصرة مشروع المقاومة؛ فمشروع إيران في المنطقة هو دعم حزب الله وحركات المقاومة في فلسطين ضد «إسرائيل» ؛وبالتالي فإن الذهاب إلى «السلام»والتطبيع مع العدو سوف يضعف إيران، حسب اعتقادهم.

واستتباعاً لهذه الفكرة، هل سينعكس التطبيع تشدداً من قبل المحور الحليف لواشنطن أو الذي يشتغل عندها؟ يعني:هل ستتشدد السعودية في اليمن بعد التطبيع، وهل سيكون هناك تشدد في أماكن أخرى أم لا؟ فالأميركيون يفكرون بالخروج من العراق وغلق السفارة؛ فهل هذا المسار يحتاج إلى المزيد من الضغوط من قبل محور المقاومة لكي لا يختل التوازن؟والمقصود هو استمرار الضغط على الأميركيين في العراق، وعلى السعوديين في اليمن، حتى لا يشعر الطرف الآخر بأنه حقّق مكسباً كبيراً. وبالتالي كل هذه السيناريوهات بحاجة للمتابعة.

طبعاً، اليوم هناك «مكسب» كبير حصّله الإسرائيلي من حكام دول الخليج، الذين قدّموا مقاربة جديدة للصراع؛ أي سلام مقابل سلام، وليس السلام مقابل حقوق الشعب الفلسطيني ولا حتى دولة على حدود67؛ هو فقط سلام مقابل سلام، وبدون أي مقابل (حق العودة مثلاً). هذا دليل على فشل كل ما أعلن وطبّق من خيارات خلال(70) سنة الماضية : لا صلح/ لا تفاوض/ لا اعتراف – استراتيجية الأمم المتحدة – استراتيجية التفاوض المباشر – استراتيجية الدولة المستقلة – استراتيجية التفاوض بعد أوسلو. وباعتقادي،فإن هذا المسار غير مفصول عن المبادرة العربية للسلام، أو عن الذهنية التي قادت الصراع في المراحل الماضية.

أخيراً، لدي ملاحظة مهمة: السعوديون غير مستعجلين على الالتحاق بقطار التطبيع

مع الكيان، وهم فقط قد يدفعون بالسودان والبحرين للتطبيع. أما الإمارات، فقرارها مستقل نسبياً؛ وهذا الخيار السعودي يعود لسببين: لا تريد السعودية أن تبدو كمن يلتحق بالإمارات، لأن الإمارات كانت هي المبادرة. والسبب الثاني يرتبط بالزعامة– أتكلم عن عهد الملك سلمان.. وعندما يموت لكل حادث حديث–فالسعودية تستخدم دائماً ورقة زعامة العالم الإسلامي. وتحت هذا العنوان تقوم بالتحريض المذهبي ضد إيران؛ فإذا أبرمت هذا الاتفاق (التطبيع)، ودخل الإسرائيلي إلى السعودية، سوف تخسر هذه الورقة الاستراتيجية؛ وبذلك لا يعود لديها أي مبرّر للتحريض ضد إيران مذهبياً والتدخل في شؤون الدول العربية وغير ذلك؛ وبالتالي ستصبح قضية فلسطين (ودعمها) بيد إيران كلياً. وقد شهدنا اليوم مثلاً اجتماعاً مهماً لإسماعيل هنية مع المعارضة البحرينية؛ فهذا تطور جديد بالنسبة للقيادة الفلسطينية (حماس)، لأنهم دائماً كان لديهم تحفظ في موضوع أنظمة الخليج، كان يمكن أن يكون مفهوماً في حينه؛ لكن اليوم يشعر قادة حماس بأن هذا التحفظ لم يعد موجوداً؛ وهذا مكسب للمحور المقاوم.

الأستاذ علي المحطوري/باحث يمني

بداية، بالنسبة لمصطلح التطبيع،أقول: كما أن هناك وباء كورونا هناك وباء التطبيع. لقد بحثت عن معنى هذا المصطلح (التطبيع)في القاموس ،فوجدت بأنه يدل على الجانب السلبي (الطبع الشديد والطبع العيب)؛ بمعنى بأن الكلمة بشكل مطلق تدل على شيء سيّئ؛ وهناك مثل شعبي يقول: الطبع غلب التطبّع. فهؤلاء الخليجيون حاولوا أن يتطبعوا على مدى العقود الماضية بأن يكونوا عرباً، ولكنهم اكتشفوا أخيراً بأنهم صهاينة الهوى والهوية؛ وهذا معنى «الطبع غلب التطبّع» .

ومن المفيد هنا الإشارة إلى ما ورود هذا المصطلح في القرآن الكريم في أكثر من موقع (11 موقعاً). وهذه المفردة تدل على صفات عقلية ونفسية تفسّرما نشهده اليوم. (طَبَعَ اللهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ فَلاَ يُؤْمِنُونَ إِلاَّ قَلِيلاً – وَنَطْبَعُ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لاَ يَسْمَعُونَ – كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللهُ عَلَى قُلُوبِ الكَافِرِينَ..... وغيرها من الآيات).

فمن خلال تدبّر تلك الآيات نجد بأن الصفات المذكورة تنطبق على المطبّعين مع العدو

الصهيوني (لا يعقلون – لا يسمعون – يتكبرون – يعتدون – جبّارون)؛كما يشهد الواقع السياسي حول تعاطي الحكام العرب المتغطرس مع شعوبهم على صدقية ما يكشفه القرآن الكريم.

وهذا يدفعنا إلى القول بأن التطبيع هو كلمة مخفّفة، استناداً للقرآن الكريم، يعزّزها ما نشهده من الولاء والطاعة الكاملة (من قبل المطبّعين) لإسرائيل. وهنا أستشهد بآية من القرآن الكريم(وتجدون في قلوبهم مرض)؛ وهذا يدل على نفسيتهم المريضة، ويخشى أن يصيبنا مرض؛ فهذا لسان حالهم وهذه سنّة إلهية.لقد ظهروا على حقيقتهم كما قال الله تعالى في سورة البقرة؛ بمعنى أنه لا بد أن تنكشف خباياهم؛ والسعودية في طريقها للكشف عن خباياها في يوم ما.

وهذا يأخذنا إلى الحديث عن وباء التطبيع. فعدم تبنّي القضية الفلسطينية هو تطبيع؛ وعدم اتخاذ موقف جاد ومسؤول اتجاه القضية الفلسطينية هو تطبيع؛ التشكيك بالمقاومة الفلسطينية هو تطبيع؛ تبنّي المطالب الإسرائيلية هو تطبيع. فهل هي صدفة بأن كلمة الملك السعودي الأخيرة أمام الأمم المتحدة تضمنت طلباً بنزع سلاح حزب الله؛ ومن ثمّ ظهر نتنياهو ليتحدث عن مخازن للأسلحة لحزب الله في مناطق مدنية؛ إن عدوان السعودية على اليمن هو تطبيع، بدأ بعاصفة حزم على بلد عربي آمن، ونهايته كانت «عاصفة حزم» ناعمة اتجاه «إسرائيل». فهل كل ما يجري هو صدفة؟ أبداً، الأمر ليس كذلك.

إن الأميركيين يعملون على ترويض دول المنطقة للتطبيع مع «إسرائيل». وهم سوف يدخلونها في حروب تمهيداً للتطبيع، الذي لن يكون في الاقتصاد والإعلام فقط؛ لذا يجب التعاطي مع الدول المطبّعة على أنها إسرائيلية. وكل هذه التطورات متعلقة بالسعودية، التي طالما أبرزت نفسها كزعيمة العرب والمسلمين؛ وهذه الدولة مدانة، لأنها مارست جريمة الدعارة السياسية تحت عباءة الجماعات الإرهابية المتطرفة (داعش وغيرها) ،التي انتشرت في الدول العربية والإسلامية وصولاً إلى فلسطين؛ وهذاالتطور أيضاً ليس صدفة.

نعم، السعودية سوف تفقد الكثير من مصداقيتها إذا أقدمت على التطبيع مع «إسرائيل». لذلك هي سوف تنتظر.

بالمقابل، أنا أرى – بالرغم من كل السلبيات التي سوف تنتج من التطبيع – مسألة إيجابية؛ وهي تتمثل، كما قال سماحة السيد حسن نصرالله، في التمايزالذي سيحصل، حيث يميز الله تعالى الخبيث من الطيب. إن أعداءنا تعبوا من التلطي والتخفي، فلندعهم ينكشفون ولتسقط عنهم جميع الأوراق؛ فهم يدمّروننا ويقتلون شعوبنا في العراق وسوريا واليمن باسم العروبة وهم براء منها، وبريء منهم الإسلام، وبريئة منهم الإنسانية. ولا بد من محاكمة «النظام العربي»، فهو السبب الذي أوصل الشعوب العربية إلى ما وصلت إليه؛ وكذلك بالنسبة لفلسطين، حيث لا دعم عربي كلامي حتى، كما ورد في المبادرة الاستسلامية العربية في بيروت عام 2002 .

إن الحرب على اليمن هي حرب إسرائيلية مئة بالمئة. واليوم، عيون أميركا و»إسرائيل»هي على الجزيرة العربية، وذلك لأمرين اثنين: القدرة السكانية في اليمن، والرمزية السعودية. ففي الجزيرة العربية هناك ثقلان :الثقل السكاني في اليمن وما يمثّله اليمن؛ والثقل الثاني تمثّله الرمزية السعودية التي نالها السعوديون في وقت مبكر، وتحديداً في اليمن الذي كانوا يحسبون بأنه تحت العباءة السعودية؛ وهذا هو التحول الكبير والجديد الذي لا بد أن نعوّل عليه. إن صمود اليمن فضح المشاريع التي كان الأعداء يخططون لها؛ ولولا هذا الصمود لوجدتم اليمنيين كالسوريين (وغيرهم) يرسلون إلى مناطق الصراع البعيدة، مثل أرمينيا وأذربيجان.

فاليمنيون ساروا مع سياسات السعودية في حرب أفغانستان في الثمانينات. ولولا مشروع التحرر اليمني الجديد لكانت الجنسية اليمنية أكثر وجوداً في سوريا؛ فمشروع التحرر شغل الأعداء، ومنعهم من أن يستثمروا كثيراً في الدم اليمني؛ إن هذا المشروع (التحرري) أوقف بطريقة غير مباشرة خيار استثمار الدم اليمني في سوريا وغيرها (إرسال يمنيين للمشاركة في الحروب).

الأستاذ مروان عبد العال/ممثّل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

إن وجع فلسطين ووجع اليمن واحد. لا شك أن الموضوع المطروح مهم جداً، وهو يحتاج إلى نقاش موسع، وليس له تعبير واحد منذ أن تم إعطاءه براءة اختراع (حسب

التعبير المعتمد في العلوم السياسية). فمسألة قبول «إسرائيل» لا ترتبط بوجودها وإنما بحقها في الوجود. ونحن نلاحظ أنه منذ البدايات طرح الأمر كمصطلح موقت في عهد أنور السادات، الذي بدأ بالتأسيس له في العام1967. فنكسة 67 عملت على تكوين مناخ نفسي للقبول بإسرائيل، حيث جرى الحديث عن انسحاب من أراض عربية؛ ولذا طال الاحتلال. وقد بدأت بعدها «إسرائيل» بالتقدم خطوة خطوة، مروراً بحرب أكتوبر1973،إلى أن وصلنا إلى اتفاقات التسوية، وأصبح الحديث علنًا عن تطبيع العلاقات مع «إسرائيل» في المجال الدبلوماسي والتجاري وغيره. وهذا المسار بحاجة إلى تقييم معمّق.

مثلاً، في العام 1991كان شعار مؤتمر مدريد (الأرض مقابل السلام) ،وكان العرب موافقين. لكن «إسرائيل» رفضت فكرة التفاوض الشامل، وحصلت اتفاقات منفردة، وصولاً إلى اتفاق أوسلو(1993) الذي وجد له دعائم عربية، وكانت فكرة «الشرق الأوسط الجديد» ومبادرة الملك فهد، التي تحولت إلى مقررات في قمة فاس بالمغرب، والتي لم توافق عليها المقاومة الفلسطينية قبل اجتياح لبنان في العام 1982،والتي فتحت الطريق إليها بالنار.

وقد وصلنا إلى المبادرة العربية 2002، التي كتبها الأميركيون (رامسفيلد)؛ وهي نفسها مقررات»السلام» العربية، التي قالت بالتطبيع الشامل مقابل انسحاب إسرائيلي بشكل واضح. وبالتالي كان هناك نهج متواطئ؛ وسأتكلم عن الجزء الإيجابي لاحقاً؛ والآن الحديث هوعن التداعيات، وعن كيفية استخدام المبادرة العربية إسرائيلياً لتشكّل جسراً لفرض التطبيع على العالم العربي، كما تستخدم أميركا «إسرائيل». فقد سمعت من مفاوض فلسطيني أنه في واشنطن، ترجّى إسحق رابين أبو عمار بأن يطلب من الملك المغربي أن يسمح لرابين وهو في طريق العودة إلى «إسرائيل» بأن ينزل في المغرب، فقال له أبو عمار: لماذا أنا؟ تكلم معه أنت. فردّ عليه رابين بأنه لا يستطيع لسببين: الأول لإقناع الإسرائيليين بأن هذا الاتفاق سيشكل جسر عبور إلى المنطقة العربية؛ والأمر الآخر حتى لا يحرج الملك المغربي أمام شعبه فيقول له إن فلسطيني هو الذي اقترح الفكرة.

هذا يعني أن أعداءنا يستخدمون كل الوسائل لمصلحة «إسرائيل».

والنقطة التي أريد الإضاءة عليها هنا هي :كيف انتقل الطرح من «الأرض مقابل السلام» إلى «السلام مقابل السلام» .لقد أدى الرفض الفلسطيني لاتفاق كامب ديفيد إلى انفجار فرض نفسه؛ ورأساً بعد انتفاضة الأقصى بدأ الإسرائيلي يتحدث عن أن السلام لا يجب أن يكون فقط فلسطينياً، بل يجب أن يكون عربياً، ثم بدأ يضغط على الفلسطيني منذ تلك اللحظة؛ وبدأنا نشهد وجود مكاتب تجارية وقنوات اتصال بين الكيان الصهيوني وبعض الأنظمة العربية ،إلى أن وصلنا إلى مشروع جديد.

فشمعون بيريز كان يتكلم عن حل وسط، وعن شرق أوسط جديد. ومن ثمّ بدأ الحديث في السنوات الأخيرة عن حلف إقليمي عربي وعن «ناتو» عربي (لمواجهة إيران)!

وهنا يبرز سؤال صعب: هل يمكن لإسرائيل أن تتطبّع فعلاً؟ سؤال صعب لأنك يجب أن ترجع إلى الأبعاد الأيديولوجية؛ فإسرائيل هي الغيتو؛ وشعبها مكوّن على قاعدة عدم الاندماج (قلعة مغلقة). ولكن كيف لإسرائيل أن تسيطر وهي مغلقة؟ لذا، هي لا تريد أن تندمج، بل تريد من هؤلاء المطبّعين معها أن يندمجوا في مشروعها فحسب. و»إسرائيل» ترفض أن تكون جزء من المجتمع العربي، فهي تعدّ نفسها نظاماً قائماً بذاته.

وهنا تنتصر عقلية جابوتنسكي، الذي يعدّ الأب الروحي لنتنياهو؛ وبالتالي لهذا الجيل (اليمين المتطرف) الذي يقول بأن إسرائيل تنشئ جداراً لتكون قلعة، ولكنها تنتشر بقوى أخرى هي: قوة الشيكل وقوة التطور والتكنولوجيا وقوة الردع؛ حتى أن الاستراتيجية الأميركية نفسها في المنطقة كانت تستند إلى عاملين :عامل اقتصادي لدمج المنطقة، وعامل أمني لإخضاعها؛ وهذان عاملان مهمان. أي يجب على الدول العربية أن تخضع لإدارة الخوف بالمعنى الأمني، ولإدارة البؤس بمعنى الضغط الاقتصادي.

لكن بالمقابل، وتحديداً في مجال التطبيع، نتساءل: هل يوجد اليوم اختراق إسرائيلي مجتمعي لنا؟ هذا الأمر بحاجة إلى تقويم، سواء في مرحلة أوسلو أومرحلة وادي عربة، في ظل موازين قوى مختلفة حينها. نستطيع القول بأن التطورات آنذاك كانت لصالحنا؛ فقد كان العالم أميركياً بالكامل بعد سقوط الاتحاد السوفياتي؛ ومع ذلك لم يجرِ اختراق إسرائيلي كامل للدول العربية، بالرغم من كل ما حققته «إسرائيل». فهي أخذت مصر أو

جمّدت دور مصر الإقليمي؛ فقد أعطتها الأرض وسيطرت على المياه. ونحن نلاحظ الآن تحكم أثيوبيا بها في قضية المياه (السد). لقد تحولت مصر إلى خفير كما قال أحد المسؤولين؛ وبالتالي أي إضعاف لأي قوة عربية وإخراجها يعدّ إضعافاً لفلسطين. لكن لم يجرِ اختراق في تلك المرحلة؛ وهذا الأمر بحاجة لتدقيق؛ لماذا؟ لأن خطة صفقة القرن مختلفة. فصفقة القرن تختلف عن أوسلو وعن كامب ديفيد بأنها تستهدف فلسطين كجزء من مشاريع استهداف المنطقة العربية؛ وهناك محاولة اليوم لإيجاد حلف ثلاثي: رجعي /خليجي/ صهيوني، بركيزة أميركية؛ لكن لماذا الآن؟ إن العالم الجديد، وبناءً على كثير من التحليلات، لن يكون عالماً أحادياً أميركياً. فترامب إذا خسر لن يقر بخسارته؛ ووضع أميركا يغلي بمناخات شعبوية؛ هذا غير أزمة الانكماش الاقتصادي. فحلفاء ترامب انفضّوا من حوله؛هذاعدا مسألة الانسحابات الأميركية من المنطقة، وتحديداً من العراق ومن سوريا. واستطراداً هناك رياح قوية آتية من الصين. وعليه، فإن العالم لم يعد أحادياً أميركياً بالمطلق. وفي إطار استشعار الوضع الاستراتيجي، الإسرائيليون يتحدثون عن أن إسرائيل ليست دولة تابعة للإمبريالية، إنما هي إمبريالية يهودية صغرى في المنطقة تريد أن تقاتل الآن باستراتيجيات مختلفة؛ فهي فقدت الاستراتيجية السوداء على طريقة «داعش»، أو استراتيجية التدمير الذاتي من خلال إثارة الحروب الأهلية في العالم العربي. وبالمقابل ، هناك قوة إقليمية اسمها إيران، وقوة إقليمية اسمها تركيا. لكن هناك مستجد جديد وخطير، يتعلق بما تكلم عنه شمعون بيريز عن «الشرق الأوسط الجديد» وعلاقته بالرفاه والاستثمار؛ وهذا الكلام المزيف أوقع الفلسطينيين في الفخ، الذين وقّعوا اتفاقية أوسلو وهم أصحاب القضية المحقة؛ ولكن «إسرائيل» في ظل اتفاق أوسلو خاضت خمس حروب ضد الفلسطينيين. لذا، فالمستجد الجديد أن هناك تحالفاً عسكرياً ذا طابع أمني؛ وبالمناسبة هناك العديد من الشركات الأمنية الإسرائيلية التي تعمل في مجالات(الأسلحة – الجيش – وغيرها)،وتريد أن تبيع منتجاتها. ويقال أيضاً بأن الإمارات لديها وفرة من المال الذي لا تستطيع استثماره إلا في «إسرائيل». وهذا يعني أن «إسرائيل» هي المنقذ بالنسبة لعرب التطبيع.

هناك مسؤول روسي قال بأن هذا التحالف الخليجي – الإسرائيلي يأتي في مرحلة

انعطافة كبرى على الصعيد العالمي؛ وغبيٌ من يقوم بمضاربات في سوق المال في ظل انهيار البورصات.

أخيراً ، في الجانب الإيجابي، يجب أن نذكر فشل محاولات تحوير أو تحويل الصراع الذي أصبح واضحاً بالنسبة لمعرفة العدو. وكما قال جوزيف سماحة بأن إسرائيل هي كبقعة الزيت؛ أي أن هناك اتساعاً في ساحات الصراع، ولا أحد يعرف لمصلحة من سيكون هذا الاتساع!

الدكتور عبد الملك سكريّة

بداية أودّ توجيه ألف تحية لشعبنا اليمني الصامد ،الذي يواجه أشرس عدوان أميركي بأدوات عربية سعودية وإماراتية وإسرائيلية. وكل التضامن والحب لشعب اليمن.

إثر حادثة 11 أيلول في نيويورك وسقوط البرجين،التي لا يزال وضعها يكتنفه الكثير من الغموض بعد مرور 19 سنة بالتمام والكمال، وبعد ساعات معدودة من هذه الحادثة أطلّ جورج بوش الابن، وهو من المسيحيين المتصهينين الذين يسمّون المحافظين الجدد، وأعلن الحرب على أفغانستان، واتهم دون محاكمة؛ وقال بأنها ستكون أولى حروب القرن 21. بعدها بسنتين كان احتلال العراق؛ ومنذ ذلك الوقت بدأت مطابخ القرار ومراكز الدراسات في الولايات المتحدة الأميركية بالترويج لما سمّي الشرق الأوسط الكبير أو الشرق الأوسط الواسع، مع رسم خرائط جديدة للمنطقة،وتغيير حدود دولها.

وفي قمة الثماني G8، حصل تبنٍ لهذا المفهوم أو لهذه الفكرة ،والتي كانت حرب تموز 2006 على لبنان أحد أساليب تطبيقها لفرض (الشرق الأوسط الجديد). وخلال زيارة كوندااليسا رايز خلال تلك الحرب قالت بأن إسرائيل ستسحق المقاومة، وأنه بعد الحرب سيسود عصر صهيوني في المنطقة؛ ولكن صمود المقاومة أجهض كل المخطط الذي كان مرسوماً.

بعد هذه المرحلة (نصر تموز)، بدأ "العمل" الأميركي والصهيوني على الأنظمة العربية التي لديها القابلية، والتي تدور في الفلك الأميركي. حينها بدأ التحضير النفسي والإعلامي، وانطلق الهجوم على ثقافة المقاومة (محور المقاومة) ؛وبالتالي التحضير لثقافة

التطبيع.(تبرير المجازر الإسرائيلية وتحويلها لصالح الإسرائيلي ضد الفلسطيني).

إن هدف "الشرق الأوسط الجديد" هو تسييد "إسرائيل" على المنطقة عسكرياً وأمنياً واقتصادياً. فبشرياً، العدو الصهيوني لا يستطيع أن يحتل مساحات شاسعة من الخليج إلى المحيط؛ ولكن عبر أدوات أخرى يستطيع الهيمنة والتحكم والسيطرة.

منذ العام 1994 عقدت بعد اتفاق أوسلو مؤتمرات اقتصادية دولية،حيث شاركت 50 أو 60 دولة في قمّتي شرم الشيخ والبحر الميت وفي المغرب، من أجل دفع التطبيع الاقتصادي وربطه ب "إسرائيل".

في العام 1997 قال شيمون بيريز: العقل الإسرائيلي والمال العربي زائد عمالة رخيصة ؛أي.بمعنى أعطونا أموالكم وأنتم عيشوا بأمان واستقرار وازدهار؛ ولكن هذا كله كذب، وهو غطاء للاعتراف بإسرائيل ومنحها المشروعية.

بعد انتفاضة الأقصى(2000) بدأت ترتفع الأصوات المنتقدة بشدة للسياسات الإسرائيلية والكيان الصهيوني بشكل عام، مع التركيز على عنصريته وجرائمه بقمع الانتفاضة، وخاصة بعد مجزرة مخيم جنين (نيسان 2002)، حيث علت أصوات أكاديميين ومثقفين مؤيدين للمقاومة،

وخاصة الأكاديميان ستيفن وويل روز في صحيفة الغارديان،اللذين طالبا بالمقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل، وكانا من أوائل الأصوات المعارضة، والتي تأسست من خلالها لاحقاً المقاطعة الدولية لإسرائيل فيما يعرف بـ bds؛ وهي شكّلت ضربة معنوية كبيرة لإسرائيل. وقد استخدم الكيان كل قدراته وعلاقاته وصداقاته لمحاربة bds، واستطاع تكبيلها لأن الكثير من الدول قطعت علاقتها بالمنظمة بحجة المعاداة للسامية. ولكن في العام 2011 وما تلاه عادت المنظمة للتحرك بقوة ضد العدو الإسرائيلي.

بعد وصول ترامب إلى كرسي الرئاسة في أميركا،وفشله في إنجاز تسوية في المنطقة، وصولاً إلى إعلان صفقة القرن في مطلع العام الحالي، كان واضحاً حاجة ترامب إلى إنجاز انتخابي نظراً لوضعه الصعب.وهو عبر التلفون هيأ وأعلن عن الاتفاق بين الإمارات وبين إسرائيل – عبر المستشارين–دون علمهما بالتفاصيل؛ والدليل أنه بعد إعلان ترامب طلب

حكام الإمارات والكيان الالتقاء ليتفقوا على بنود الاتفاق.

أما ردّة فعل النظام العربي الرسمي فكانت معيبة جداً، إذا ما قورنت بما حصل بعد توقيع اتفاق كامب ديفيد، حيث نقلت الجامعة العربية من مصر إلى تونس، وتمّ تعيين الشاذلي القليبي أميناً عاماً للجامعة. بالمقابل، وبعد اتفاق الإمارات و"إسرائيل"،رفضت الجامعة العربية حتى مجرد الإدانة للاتفاق؛ هذا معناه أن النظام العربي كله سقط في فخ الاعتراف بالكيان الصهيوني، والمسألة أصبحت من سيلتحق بركب التطبيع لاحقاً!

نحن كنّا نقول منذ السبعينات بأن هذا النظام العربي هو عدو للشعوب العربية ، مثله مثل الإمبريالية والرجعية والصهيونية. هذا الثالوث المعادي لم نتوقع منه خيراً في يوم من الأيام. فالحكام العرب تابعون ومتآمرون، وهم أدوات للغرب في الحرب ضد فلسطين وضد شعوب المنطقة؛ وهم يتسترون بالبيانات الدورية التي تصدر عن الجامعة العربية، ولكنهم بأكثريتهم الساحقة، وعلى رأسهم آل سعود، الوجه الآخر للكيان الصهيوني الذين حاربوا كل من حارب هذا الكيان؛ فهم منذ البداية حاربوا المقاومة الفلسطينية بشراسة، بالرغم من أنها ليست شيعية؛ كمااستدرجوا الكثير من القيادات الفلسطينية إلى فخ التطبيع أو الاستسلام؛ وكانوا في طليعة من حارب الرئيس المصري المقاوم جمال عبد الناصر .

لكن الجديد في سياسات هذا النظام العربي الرجعي بأن الأقنعة سقطت عن حكامه. وليكن الفرز على هذا الأساس؛ ونحن لسنا ضده رغم خطورته الأمنية والعسكرية، لأن رهاننا يبقى على الشعوب وعلى الحركات المقاومة.

فهذه الأنظمة المتأمركة والمتصهينة هزمتنا في معركة الوعي، حيث أنشأت العدد من وسائل الإعلام. في السابق كانت الصحف والدوريات تمثّل الإعلام؛ بعدها اشترى الحكام النخب ووظفوها لصالحهم، واشتغلوا على مسألة غسيل الدماغ. لذلك نحن نستاء إذاما قارنّا بين حركة الشعوب العربية في الثمانينات والسبعينات، حين كانت تملأ الشوارع والساحات أمام أي حدث صغير ؛ أما الآن فلا نشهد سوى مجرد استنكارات وبيانات محدودة أو صمت مطبق. وهذا مردّه إلى معركة كي الوعي التي نجح العدو فيها إلى حدٍ ما.

والسؤال هنا: كيف يمكننا مواجهة هذا التحدي، بالرغم من وجود مقاومين شرفاء على امتداد المنطقة؟

نحن نستطيع الانتصار إذا ما خضنا المعركة مع أعدائنا بذكاء ووعي وروية، وعلى أسس علمية. وهنا تبرز أهمية مراكز الدراسات والأبحاث؛ واليوم، يبدو أن خوض هذه المعركة أسهل بكثير عمّا كانت عليه الأوضاع في الماضي، لأن الأقنعة سقطت و لم يعد هناك خيار ثالث مع "إسرائيل" أو مع فلسطين. لذا أصبحت المعركة أسهل.لذا علينا الانتقال من الدفاع إلى الهجوم.

أخيراً، أقترح التعاون مع مراكز الأبحاث لإنشاء أوسع جبهة شعبية عربية لمقاومة التطبيع والتصدي للخطر الصهيوني، ولخوض معركة الوعي والرأي العام، التي تبدأ بمراكز الدراسات مروراً بنقابات المهن الحرّة ،الاتحادات العمالية والنقابية. على سبيل المثال،موقف الاتحاد العام التونسي للشغل مشرّف؛ وكذلك مواقف الهيئات في الأردن والبحرين.

الأستاذ حميد رزق/باحث وإعلامي يمني

نحن في قناة المسيرة، وكذلك الأخوة في مركز الدراسات، نستشعر خطورة ما يجري من هرولة عربية لإقامة علاقات مع «إسرائيل» تحت مسمى السلام. طبعاً ،كان من المفروض، في ظل الجهد الإعلامي الذي يبذله محور التطبيع أو الولاء لليهود، أن يكون هناك جهد إعلامي موازٍ؛ وهذا جزء من المواجهة التي يجب أن تنطلق مبكراً. فنحن جزء من تلك المواجهة؛ لذا كانت فكرة إقامة الندوات والمؤتمرات أو المشاركة الفعالة فيها، بالرغم من انشغالاتنا بالقضايا والهموم التي فرضت علينا في بلدنا.

إن الشعوب العربية بحاجة للاستماع إلى النخب والتحدث إليها.

سأتكلم بعناوين صغيرة. ولكن قبل ذلك لفتني في حفلة التوقيع الخيانية التي جرت في واشنطن، أن نتنياهو قال بأن القوة هي التي صنعت هذا الموقف وهذا السلام؛ بمعنى أن الإسرائيلي يوقّع من موقع قوّة.

السيد عبد الملك الحوثي لفت في كلمته الأخيرة إلى نقطة مهمة، حين قال: عندما

كانت الإمارات والبحرين توقّعان الاتفاقية، نريد أن نسألهما :هل باستطاعتهم أن يقولوا كما قالت إسرائيل بأنهم يوقّعون من موقع قوة؛ وما هو مشروعهم؟ إسرائيل لديها مشروع، ويفترض وجود مشروع لدى الطرف الآخر؛ وهذان المشروعان متصادمان؛ وفي لحظة السلام يجب أن لا يطغى مشروع على الآخر.

لكن الذي جرى أن الإماراتي والبحراني، وحتى السعودي، هم من التحقوا بالمشروع المعادي. وهذه الاتفاقية ليست اتفاقية سلام؛ وتلك الدول عبارة عن دول وظيفية تلتحق بالمشروع المعادي تحت لافتة اسمها السلام؛ وهو سلام مخادع وغير حقيقي.

ونسأل :ما هو المشروع الذي يمتلكه الإماراتي حتى نقول بأن المشروع الإسرائيلي يقف حجرة عثرة أمامه؛ وبالتالي تطلبت موازين القوة التوقيع على اتفاقية سلام.

وهناك نقطة أستقيها أيضاً من كلمة السيد عبد الملك الأخيرة، بأن هؤلاء بقدر ولائهم لليهود ومسارعتهم إلى التطبيع مع «إسرائيل» يزدادون عداوة للقضية الفلسطينية وللأمة العربية والإسلامية. فهم لا يكتفون بالانتقال إلى المحور الإسرائيلي، وأن يكونوا وضيعين مع أبناء أمّتهم ودينهم؛ ونحن نعرف سلوكهم المخزي اتجاه اليمن وسورية ولبنان؛ فهم باتوا مجرّد خدم أوأدوات وظيفية في المشروع الإسرائيلي/الأميركي في المنطقة.

ومن المفارقات الغريبة، أنه في تاريخ العمالة والخيانة أن يكون المستخدم والعميل هو من يدفع المال لمن يستخدمه.

فيما يخص اليمن والتطبيع سأتطرق إلى المسألة من جانبين:

الجانب الأول هو أنه بات من الواضح وجود قاسم مشترك بين «إسرائيل» ودول التحالف :الإمارات والبحرين والسعودية، فيما يخص العدوان على اليمن.

فالإسرائيلي عبّر بشكل مبكر عن قلقه مما يجري في اليمن، واعتبره تهديداً له ولدول الخليج. كذلك انطلقت دول العدوان من نفس هذا القلق. إذاً، هذا الموقف المشترك كان السبب في الحضور الإسرائيلي المباشر في العدوان على اليمن، وإن كان غير معلن وغير مرئي؛ وقد أشار إلى ذلك الأمين العام لحزب الله في أحد خطاباته، وكذلك السيد الحوثي.

لذا، فإن المسارعة في إظهار العلاقة بين حلف العدوان وكيان الاحتلال وربطها

بالعدوان على اليمن تعدّ بالنسبة إلي كيمني مفارقة. فلماذا أعلن عن التطبيع في هذه المرحلة والعدوان على اليمن ما زال مستمراً.

فالسعودية اليوم هي أحوج ما تكون للتمسك بشعارات العروبة والإسلام التي أعلنت منذ بداية الحرب؛ لماذا تتخلى عنها الآن؟

هل استفاد الأميركي والإسرائيلي من المأزق السعودي والإماراتي والبحريني لدفع حكام هذه الدول إلى التطبيع، أم أن الإخفاق الذي وقع فيه قادة السعودية(ومن معها في اليمن) جعلهم يشعرون بقلق وجودي وخوف من المستقبل، فسارعوا للارتماء في أحضان «إسرائيل»، في ظل الحديث عن تشكيل حلف عسكري في المنطقة يواجه ما يسمّى بالخطر الإيراني؟! هذا سؤال مطروح للنقاش.

فيما يخص تجربة اليمن في مواجهة التطبيع، أنا أريد أن أركّز على مواجهة التطبيع مع العدو عموماً. فتحليل الظاهرة واسع وكبير؛ ولكن المهم أولاً هو تحديد المطلوب من المثقفين ومن النخب ومن الشعوب العربية.

أنا مع تبسيط المسألة وشرحها ، حتى يشعر كل مواطن عربي، وفي كل بيت، أن هناك خطراً فيما يجري حوله. فالمسألة لا تتعلق بمؤتمرات بعيدة، بل يوجد خطر يزحف على كل مواطن عربي ومسلم؛ إلى بيته وإلى وظيفته و إلى مدرسته. «إسرائيل» لم توقّع هذه الاتفاقيات لتنكفئ على ذاتها، بل هي مرحلة من مراحل التوغل الإسرائيلي في الجسم العربي، الذي سيتحول إلى اختراق أمني وسياسي واقتصادي وفكري. والأخطر من ذلك، هناك تركيز على البعد الاجتماعي، مثل تصوير أطفال إماراتيين وهم يحملون العلم الإسرائيلي، أوعندما يبادرون للاشتراك في أعمال فنية وغنائية؛ كما حين ينطلق مثقفون من الخليج لتبادل التهاني والترحيب مع نظرائهم من اليهود والصهاينة، إضافة إلى التواصل الإعلامي.

ففي هذه المرحلة الإسرائيلي يريد أن يكسر حاجز الشعوب، وليؤكد مزاعمه بأن الشعوب العربية قبلت بإسرائيل، بعد أن كان التطبيع سابقاً مقتصراً على الأنظمة. ولكن هنا لا بدّ أن نطمئن الشعوب العربية؛ نحن لا نقول إن الشعب الإماراتي طبّع مع

«إسرائيل»؛ فهذا الشعب هو أقلية، والأكثرية في البلاد تتشكل من وافدين من مختلف الدول والجنسيات. إن الشعب العربي لا زال متمسكاً بالقضية الفلسطينية؛ وبالتالي لا يهوّلوا علينا؛ لن يستطيع الإسرائيلي بهذه التطبيلات الإعلامية أن يصوّر بأن الشعب العربي أو الضمير العربي يمكن أن يقبل بالتطبيع مع العدو الإسرائيلي.

إن تجربتنا في اليمن تتمثل في إعادة الصراع إلى جذوره الحقيقية؛ فهو صراع ديني،ولا يجب أن نختبئ وراء أصابعنا، أو أن نخفّف اللهجة حتى لا يقال بأننا نعادي السامية. سنظل نعيش الرهاب الإسرائيلي والإعلام المتصهين والرقابة الإعلامية، بينما العدو يزحف إلى بيوتنا.

في اليمن، وفي الفكر الذي أسّسه الشهيد بدر الدين الحوثي عام 2002،و لم يكن حدثت كل هذه التطورات، كان عداء الصهاينة لنا عداء ديني؛ ويجب أن يكون عداؤنا لهم أيضاً ديني. ولذلك هناك تعبئة وتجييش وحركة تثقيف عالية جداً في اليمن؛ بل هناك حصانة قوية جداً لدى الشعب بكل فئاته، وفي كل مكان. الكل يحمل شعار الله أكبر والموت لأميركا والموت لإسرائيل اللعنة عليهم والنصر للإسلام؛ وهذا الشعار يشكل حالة من الحضور الذهني لدى الإنسان اليمني في كل المناسبات؛ وهذا ما يقلق اليهود؛ فهم قلقون من هذه الحركة التثقيفية التوعوية الواسعة، وفيها عودة إلى هويتنا. لذا المطلوب من دول وقوى محور المقاومة أن تكون لديها برامج توعية متطورة في مخاطبة المواطن العربي، والتركيز على مخاطر التطبيع مع العدو الإسرائيلي، باعتباره تهديداً مباشراً لكل شخص منّا بكل مناحي حياته؛ وليست المسألة مقتصرة على النواحي السياسية فقط.

حلقة نقاش خاصة
حول مفاوضات ترسيم الحدود
بين لبنان والكيان الإسرائيلي

المشاركون في الحلقة

– الدكتور يوسف نصرالله/ رئيس مركز باحث للدراسات.

– اللواء الركن المتقاعد/ عبد الرحمن شحيتلي/ الرئيس السابق للوفد اللبناني في المفاوضات الغير المباشرة مع الكيان الإسرائيلي حول موضوع ترسيم الحدود البحرية.

– الدكتور عصام خليفة/ أستاذ في الجامعة اللبنانية.

– العميد المتقاعد إلياس فرحات/ باحث وخبير استراتيجي

– الدكتور عبد الحليم فضل الله/ رئيس المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق.

– الدكتور عباس إسماعيل/ الباحث والخبير في الشأن الإسرائيلي.

– الدكتور محمد طي/ أستاذ القانون الدولي.

– الدكتور حسام مطر/ أستاذ جامعي.

– الدكتور بشارة حنا/ أستاذ جامعي.

– الأستاذ رفعت بدوي/ مستشار الرئيس الأسبق سليم الحص.

عُقدت في مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية بتاريخ 29/10/2020، حلقة نقاش خاصة بعنوان: «مفاوضات ترسيم الحدود بين لبنان والكيان الإسرائيلي»، والتي أدارها مدير مركز باحث الدكتور يوسف نصرالله، وذلك بحضور عدد من الخبراء والأساتذة الجامعيين والباحثين المتخصصين بقضايا المنطقة.

وقد بدأت حلقة النقاش بكلمة للدكتور يوسف نصرالله جاء فيها:

لا شك أن المفاوضات غير المباشرة التي انطلقت بين لبنان والكيان الإسرائيلي على خلفية ترسيم الحدود بين الجانبين جاءت بموازاة متغيرات داخلية وخارجية وبموازاة سياقات محلية وإقليمية ودولية. فهي انطلقت في ظل صعوبات داخلية لبنانية: أزمة سياسية، انهيار مالي واقتصادي يسمح بابتزاز لبنان وإرغامه على تلقّي مساعدات مشروطة. أما خارجياً، فقد أتت عشيّة الانتخابات الأميركية، وفي سياق سعي إدارة ترامب إلى إعادة تجميع أوراق القوة الخارجية لديها بهدف تحويلها إلى إنجازات سياسية لصالح ترامب؛ وبدا توقيت المفاوضات ملتبساً لجهة استثماره في سياق تمكين ترامب انتخابياً. وهي انطلقت أيضاً في ظل متغيرات تشهدها البلاد، والأزمة المالية التي يواجهها محور المقاومة، والمرتبطة بالعقوبات الأميركية والمسار التطبيعي المتصاعد بين الكيان الإسرائيلي ودول عربية وخليجية، ما جعل التوقيت يبدو ملتبساً أيضاً، ما أوقع الكثيرين في وهم أن هذه المفاوضات هي جزء من المسار التطبيعي القائم. ولعلّ ما عزّز من هذا الوهم أن نصّ الإعلان عن المفاوضات جاء خالياً من تعبيرات «العدو» و«الكيان الغاصب» في معرض ذكر «إسرائيل»، وعدم الحرص الكافي من قِبل لبنان الرسمي على بذل جهود إيضاحية.

صحيح أن لبنان معنيّ بتهيئة وتحضير الأرضية المناسبة لعملية التنقيب عن النفط والغاز، في ظل ظروف اقتصادية ومالية صعبة يعاني منها. وصحيح أيضاً أن لبنان معنيٌ بترسيم حدوده لحفظ حقوقه في أرضه وبحره، سواءً كان مع «فلسطين الحرَّة» على خلفية اتفاق سياسي، أو مع كيان العدو عبر انتزاع هذا الحق منه بتفاوض أمني؛ فضلاً عن أن لبنان أيضاً معنيٌ باستثمار ثرواته النفطية في مياهه على الحدود مع فلسطين المحتلَّة. لكن ما ينبغي الحذر منه أن الإسرائيلي، فضلاً عن أنه يسعى إلى الشروع باستخراج النفط والغاز

الأماكن القريبة من لبنان في ظل بيئة آمنة وطبيعية، وفضلاً عن شرعنة سرقته الموصوفة للثروة النفطية الفلسطينية، هو يريد أن يخوض غمار هذه المفاوضات وفق معادلة رابح– رابح التي يأمل من خلالها تحقيق جملة من المكاسب والفوائد. من هذه المكاسب التي يسعى إلى تحقيقها: تعزيز الاستقرار الداخلي وتعزيز الضغط الداخلي في وجه حزب الله وبمعزل عن النتيجة التي من الممكن أن تصل المفاوضات إليها، فإن هذه الخطوة تصب في سياق إدخال لبنان في مسار التطبيع، فضلاً عن أنها تفضي إلى الإضرار بمنطق حزب الله واستراتيجيته القائمة على حماية لبنان واسترداد الحقوق عبر المقاومة وفاعليتها العسكرية. أما إذا فشلت المفاوضات، فالاستثمار يكون بتحميل الحزب مسؤولية هذا الفشل، والرهان على جاهزية بعض الداخل اللبناني للتصويب على المقاومة بعد تسبّبها بإفشال المفاوضات، وبالتالي حرمان اللبنانيين من ثرواتهم النفطية.

إذاً، هدف الإسرائيلي الأول إشاعة أن حزب الله يتآمر على عملية التفاوض، وأنه يعمل على إفشالها. أما الهدف الثاني، فهو دفع لبنان إلى الانخراط في مسار تفاوضي مع الكيان الإسرائيلي حول كيفية تقاسم وتوزع الحصص والموارد والحقوق المتنازع عليها بين الجانبين، لأن قبول لبنان إقرار لبنان باتفاق «الإطار» يعني إقراره ضمناً بأن التفاوض يتصل بنسبة الحق بالغاز،لا بكامل هذا الحق، ما يتيح إمكانية سحب هذه المعادلة وإسقاطها على الملفات الخلافية الأخرى، من الثروة المائية إلى النقاط البرية المتحفَّظ عليها. والهدف الثالث هو الإيحاء أن المسار اللبناني يتكامل مع مسارات التطبيع الجارية في المنطقة، وذلك يكون بإظهار التفاوض التقني على أنه «مفاوضات سلام»، على نحو ما تكشّف عنه السعي الإسرائيلي إلى «تثقيل» الوفد المفاوض وتطعيمه سياسياً. والهدف الإسرائيلي الرابع هو استثمار التفاوض في المعارك المختلفة التي تُخاض في مواجهة حزب الله وفي مواجهة المُقاومة. إن تكرار عبارة المفاوضات المباشرة، ورفع مستوى الوفد الإسرائيلي المفاوض، يؤشّران إلى إرادة دفع التفاوض لدى تل أبيب إلى ما يتجاوز الخلاف التقني على الحدود البحرية. إن «إسرائيل» تسعى إلى إيجاد تعادل ردعي بين حزب الله وبينها، حيث يعتقد الإسرائيلي أن تمكّن اللبنانيين من الثروات النفطية المكتشفة، وربط هذه الثروة بإعادة استنهاض عجلة الاقتصاد اللبناني، من شأنه تقليص خطر حزب الله

على منشآت «إسرائيل» الحيوية، الغازية منها وغير الغازية، وإن كان ذلك يُسبّب لإسرائيل خسارة الضغوط القصوى التي تعمل على تفعيلها كخيار بديل في مواجهة حزب الله، وسعيها إلى تحميل الحزب الأزمة اللبنانية الاقتصادية المتفاقمة. سوف نحاول من خلال حلقة النقاش هذه الإجابة عن تلك التساؤلات وسواها.

اللواء الركن المتقاعد عبد الرحمن شحيتلي:

وصلت «إسرائيل» إلى المفاوضات وأرادت استثمار المكتسبات التي راكمتها. أولى هذه المكتسبات كانت الدخول 17 متراً باتجاه لبنان عام 2000، وقد اعتبر الإسرائيليون أنهم يدرسون خط الحدود البحري باتجاه الأراضي اللبنانية؛ وهم استفادوا من الخطأ الذي اقترفناه بالنسبة للخط رقم 1، بترسيم الخط من دون أي مسوّغ قانوني من نقطة بداية حتى الخط رقم 1.

بالنسبة للمفاوضات الحالية، فإن لبنان يفاوض عدواً غاشماً وليس صديقاً. فـ«إسرائيل» تسيطر على 95% من قرارات الأمم المتحدة، والولايات المتحدة هي إلى جانب «إسرائيل» دائماً. لذا من الضروري للبنان تحضير ملف مدروس بدقّة.

لقد بدأت المفاوضات من الصفر، أي من الخط الوسطي، فتمّ الإعلان عن نقاط متساوية الأبعاد موجودة على الشاطىء. فعلى كل شاطىء أبعد صخرة في البحر تُعدّ نقطة أساس. أعلن لبنان نقط الأساس لديه، لكنه لا يعلم نقط الأساس في فلسطين المحتلة. كما اعترفت «إسرائيل» بخط الهدنة الذي يتطابق مع الحدود الدولية المعلن عنها في العام 1949.

عند إقرار اتفاقية بوليه–نيوكومب تم وضع 37 نقطة BP بين لبنان وفلسطين، وقد وقع خلاف على نقطتي BP 22 وBP 37. وفي عام 1949 تمت زيادة 94 وتمّت تسميتهما B. وبين البحر ونقطة BP1 توجد B1؛ وعند إظهار النقاط أثناء المفاوضات يجب أن يعترف سفير أميركا وسفير الأمم المتحدة الممثل فيها بهذه النقاط.

تُراهن «إسرائيل» دائماً أن الأجيال تنسى مع مرور السنين. لكن يجب أن يبدأ الوفد اللبناني بالتفاوض من دون الاعتراف بالمكتسبات السابقة لـ«إسرائيل». لدى «إسرائيل»

مكتب استشاري في لندن، وهو من أكبر المكاتب الاستشارية في العالم. يوضح القانون أنه هناك فرق بين «منطقة اقتصادية» و«منطقة إقليمية»؛ فإذا لم يتم التوصل إلى اتفاق، لا يحق لأي من «الدولتين» تجاوز الخط الوسطي، حيث كل نقطة فيه متساوية الأبعاد عن نقاط الأساس.

النقطة B1 الموجودة على شاطىء الناقورة تكشف شاطىء «إسرائيل». وهذا ما يريد الإسرائيليون تغييره بهدف عدم كشف شاطئهم. لذا تم تحريك الخط 800 متر باتجاهنا. هذا في المنطقة الإقليمية؛ أما بالنسبة للمنطقة الاقتصادية، فلا يوجد في القانون خط وسطي؛ تمّت الاتفاقية عام 1972 بعد جمع كلّ الاتفاقيات في اتفاقية واحدة، وفيها أن تحديد المنطقة الاقتصادية يتم بين دولتين؛ وإن لم يتفقوا فعليهم الذهاب إلى Part 15، أي كيفية التعامل مع المشاكل وليس إلى Article 15 كما يحدث الآن، الذي يقول إنه في حال عدم الاتفاق يتم اتخاذ الخط الوسطي بين الدولتين. يجب إجراء ترتيبات بين الدولتين للاستفادة الاقتصادية للدولتين إلى حين التوصل إلى اتفاق خلال فترة معقولة من الزمان؛ وهذا الاتفاق يتم إما عبر مفاوضات مباشرة أو عبر وسيط؛ أو عبر التحكيم أو محكمة البحار.

يمكننا إثبات حقّنا في الخط الوسطي في المنطقة الإقليمية، وبالتالي نكون قد حقّقنا انتصاراً أمنياً. وعلينا البدء بتحقيق انتصارات في المنطقة الإقليمية لتكون لدينا ورقة ضغط على الإسرائيلي، وبعدها يمكن التفاوض على المنطقة الاقتصادية.

لقد تم طرح إزالة خط الطفّافات الإسرائيلية في أكثر من جلسة للأمم المتحدة، ويجب البدء بها دائماً في المفاوضات الجارية.

الدكتور عصام خليفة، أستاذ جامعي:

الدولة هي حدود وسيادة. لقد تابعت مؤتمراً لرؤساء أجهزة المخابرات في جامعة جورج واشنطن، حيث قيل عام 1967 إن هناك تغييراً في خرائط المنطقة. وليس صدفة أن يخلو سهل نينوى وغيره من المناطق.

أنا مؤمن بالدولة اللبنانية. ولبنان ليس وليد الاستعمار ولا سايكس – بيكو؛ فالحدود

وُلدت نتيجة لمؤتمر سان ريمو كُرِّست لاحقاً بمعاهدة لوزان. المشكلة أننا لم نحفظ حدودنا؛ أين الوثائق التي تدل على الحدود اللبنانية المعترف فيها دوليًا في عصبة الأمم؟

وعلمياً، الحدود فيها خمس مراحل: تعريف، تحديد، ترسيم، تثبيت وإدارة. أيام الانتداب تمّت المراحل الخمس، والاتفاقيات موجودة: Définition Goreau 318، وDélimitation موجود في 23 كانون أول عام 1920، الذي يعتبر أن رأس الناقورة تابع للبنان وليس لفلسطين؛ رأس الناقورة واضح في خريطة بوليه–نيوكومب، وهناك محضر في عصبة الأمم في 4 شباط عام 1924، وهم أعادوا تكراره لأن الحركة السورية لم توافق. ومن قرأ الرسائل لمؤتمر الصلح يفهم ما يحدث الآن.

كان هناك صراع بين ثلاث قوى: بين الحركة اللبنانية التي تمتلك وثائق وقيادات ولا ترتبط بأحد، والتي تريد إقامة الدولة اللبنانية وجبل عامل ضمنها، ولا علاقة لجبل عامل بفلسطين؛ وإلّا لاستطاعت الحركة الصهيونية السيطرة عليه، و بين الحركة الصهيونية التي قدّمت وثائقها، بالإضافة إلى الحركة العربية التي تريد أن تضم الجنوب وكل لبنان إلى الدولة العربية. لبنان هو عبارة عن تلاقي المسيحية والإسلام في دولة تحفظ حقوق الإنسان وحرياته، حيث لا أحد يلغي أحداً.

بعد اتفاق الدولة، عام 1924، دخلت أول مادة في الدستور حول ترسيم الحدود. ومن ثم هناك الميثاق الوطني المكتوب في منزل يوسف السودا من كل الطوائف والنخب، الذي يتحدث في أول مادة عن: «استقلال لبنان في حدوده». أيضاً، في الجامعة العربية هناك مادة خاصة عن الحدود اللبنانية. إذاً إدارة الحدود ليست غائبة. في السابق، كانت هناك إدارة فرنسية وإنكليزية، وتم عقد اتفاق حسن الجوار بينهما.

اعترفت الأمم المتحدة بـ«إسرائيل» كدولة بشرط احترام الحدود، ولكنها احتلّت جزءاً من الدولة العربية (الجليل).

لبنان هو الدولة العربية الأقوى في موضوع الحدود، لأن هناك تطابقاً بين خط الهدنة وخط الحدود الدولية؛ إضافة إلى أنه تم إحياء اتفاق ترسيم الحدود بعد الهدنة. لبنان يحيي النقاط الحمراء وإسرائيل الزرقاء.

استمرّت لجنة الهدنة ، التي لا تزال موجودة إلى الآن، والتي تتضمن 58 عضواً. إسرائيل ألغت هذه اللجنة بعد حرب 1967، إلاّ أنها لا تُلغى من طرف واحد. فقد تمسّك بها لبنان وكذلك الأمم المتحدة.

بعد عام 1967 لم يتم الحديث عن مزارع شبعا، التي بدأ احتلالها من قِبل الجانب السوري. لكن هذه المنطقة ليست على خط الهدنة بل على الحدود مع سوريا. والأمم المتحدة تصرّح أن الخط الأزرق هو خط انسحاب وليس خط حدود دولية.

أنا أتعجب كيف تم الكلام عن القرار 1701 في اتفاق الإطار، و لم يتم السؤال عن اتفاق ترسيم الحدود بين لبنان و«إسرائيل».

الغاز والنفط ثروتان هائلتان. 80% من مفاوضات سان ريمو كانت حول النفط و20% حول قضايا المنطقة. فرنسا كانت تأخذ ثلاثة أخماس حاجتها من طرابلس. أيضاً تركيا، وهي دولة صناعية، تسعى إلى الاستفادة من لبنان؛ و«إسرائيل» تسعى إلى إقامة قوة اقتصادية.

في لبنان يوجد قانون بترول جيّد، ولكن المرسوم 43 جريمة، لأن فيه إلغاءً للشركة الوطنية التي يجب أن تفاوض على البترول والغاز من المراجع العليا للدولة اللبنانية.

المفاوضات الحالية مهمة جداً، وهي عبارة عن معركة وطنية ترتبط بوحدة الوطن ومصيره ووحدته وبقاء الدولة. وإذا فشلت هذه المفاوضات سيتفكك الوطن.

في لبنان طاقات هائلة، كالسفير جوزيف عقل، وهو كاتب عمل 9 سنوات في المحكمة البحرية، وقد اشترك في اتفاقية الأمم المتحدة «قانون البحار». توجد كفاءات في الجغرافيا، في الديمغرافيا، في الاقتصاد، وفي التاريخ، ويجب أن تعمل كل هذه الطاقات من أجل الحفاظ على حدود الوطن والدولة.

العميد المتقاعد الياس فرحات:

أولاً: بدأت المفاوضات الأخيرة بعد مفاوضات قبرص عام 2006 وتطبيع عام 2007، ثم أتى الوسيط فريدريك هوف إلى لبنان وقسّم المنطقة التي ادّعى التنازع عليها، معتقدًا أنه قدّم حلاً وسطياً. لكن المفاوض اللبناني لم يقبل. ثم جاء هولشتاين الذي اقترح أن

تستخرج شركة النفط الموجود في المنطقة المتنازع عليها ويقسم بين الطرفين؛ وتمّ رفض هذا الاقتراح أيضاً. ثم أتى دايفد ساترفيلد واقترح مفاوضات مباشرة وفصل البر عن البحر، وبقي على رأيه لمدة سنتين حتى فشل الاقتراح. بعده جاء ديفيد شنكر الذي وافق على الموقف اللبناني الذي لم يتغيّر منذ العام 2011.من حيث الشكل، تتم المفاوضات برعاية الأمم المتحدة، وفي مركزها في الناقورة، وبحضور وسيط أميركي، وهي مفاوضات غير مباشرة ليس لها مظهر تطبيعي. أما من حيث المضمون، فتقتصر المفاوضات على ترسيم الحدود فقط من دون أي مواضيع أمنية، بيئية أو غيرها. ولكن ما أُذيع عن اتفاق الإطار في لبنان وفي «إسرائيل» وفي الأمم المتحدة في واشنطن ليس الاتفاق الأصلي لأنه لم يُنشر بعد. هناك فقرة مُطمئنة في بيان قيادة الجيش: «يجري التفاوض بهدف ترسيم الحدود البحرية على أساس الخط الذي ينطلق من نقطة رأس الناقورة براً، والممتدة بحراً، تبعاً لتقنية خط الوسط دون احتساب أي تأثير للجزر الساحلية التابعة لفلسطين المحتلة، وذلك استناداً إلى دراسة أعدّتها قيادة الجيش».

وهنا لا بدّ أن نلفت النظر إلى أن المقاومة لها دور ردعي بمواجهة الإسرائيلي. ومن يُتابع الإعلام الإسرائيلي يستطيع ملاحظة أهمية وجود المقاومة، وخاصةً امتلاكها صواريخ أرض–بحر.

الدكتور عباس إسماعيل، باحث في الشؤون الإسرائيلية:

المناقصة التي حصلت عليها شركتا ديليك ونوبل إينرجي تمّ منعهما من التنقيب في الحقل «آلوندي» من قبل وزارة الأمن وهيئة الأمن القومي الإسرائيلي ووزارة الخارجية والمؤسسة الأمنية. لجأت الشركتان إلى محكمة العدل العليا، وكان الرد أن اعتبارات أمنية حالت دون التنقيب في هذا الحقل؛ وبالتالي انتهدت مدّة الرخصة دون أن تقوم الشركتان بالتنقيب. والاعتبارات الأمنية لها علاقة بالوضع مع لبنان؛ وفي النهاية تم تلزيم شركة أخرى. جمّدت «إسرائيل» لأكثر من سبع سنوات التنقيب في حقل «آلوندي» رغم الخشية من حصول مشكلة مع لبنان.

وأخيراً، أعلنت «إسرائيل» أن الشركة الأميركية «شيفرون» هي التي تسلّمت حصّة

نوبل إينرجي؛ وبالتالي هذا يفسّر الدور الأميركي التنسيقي المباشر في المنطقة.

أما بالنسبة للمفاوضات، فنحن أمام مفاوضات مباشرة على الحدود البحرية فقط، بداية كان هناك تعليق آمال على أن هذا الاتفاق سيفتح الآفاق أمام بُعد آخر، وأن هذه المفاوضات هي للتطبيع. هذا الموقف السياسي عبَّر عنه نتنياهو، وزير الطاقة ووزير الخارجية؛ ولكن نتنياهو كان واضحاً في موقفه أن لا سلام مع لبنان في وجود حزب الله. وأيضاً، يجب الالتفات إلى أن هذه المفاوضات قد تُشكّل الصدع الأول في الجدار الذي يمكن فتحه فيما بعد مع لبنان. بالنسبة لموقف المؤسسة العسكرية، تم نقل بعض التسريبات عن وزير الأمن ورئيس الأركان، ومفادها أن هذه المفاوضات تشكّل مفتاحاً لاستقرار المنطقة، ومن شأنها فتح آفاق أخرى.

الأهم من ذلك هو مقاربة الخبراء ومراكز الأبحاث، الذين حدّدوا جملة من الإيجابيات التي ستحقّقها «إسرائيل» بمجرّد حصول المفاوضات. أولاً، هذه المفاوضات تُعتبر ضربة لحزب الله، لأنها ستسحب البساط من تحت مشروعية الحزب مستقبلاً، وتقيّد حركته. والنتيجة الأهم هي أنه في حال نجاح المفاوضات، قد تخلق توازن ردع أو توازن مصالح؛ بمعنى أن «إسرائيل» الآن لديها منشآت نفطية، أما لبنان فليس لديه؛ وحزب الله في يده ورقة قوّة في هذا المجال. أما في حال نجاح المفاوضات وامتلاك لبنان منشآت نفطية، فسيصبح هناك توازن ردع، وسوف يصبح لبنان مقيّداً.

يتعامل الإسرائيليون مع المفاوضات على أنها ربح صافٍ. وبالنسبة لهم الحد الأدنى من الربح هو بمجرّد دخول المفاوضات، والحد الأقصى هو عند نجاح المفاوضات. وهناك إجماع إسرائيلي على أن هذه المفاوضات قد تشكّل قيداً مستقبلياً على حزب الله، وورقة ضغط تمارسها «إسرائيل» على الساحة اللبنانية.

الدكتور محمد طي، خبير في القانون الدولي:

عندما نبدأ المفاوضات في الظرف الذي حصل فيه التطبيع، فإنها تصب في سياق التطبيع. بالإضافة إلى أن الإعلام الإسرائيلي هو المسيطر. كما أن تركيبة الوفد الإسرائيلي توحي أن هذه مفاوضات مباشرة وسياسية.

القانون ينص أن مرور الزمن يعطي حقوقاً. لذا يجب أن نصارع للحصول على حقوقنا.

أما بالنسبة للاتفاقيات الدولية، فهي تُلزم من يوقّع عليها. و«إسرائيل» إذا لم تعترف بقانون البحار عام 1982 فهو لا يُلزمها. لكن إذا كان في القانون الدولي تكريس لأعراف فهو يُلزم الجميع.

معظم أساتذة القانون الدولي يهود. لذا عند طرح أي قضية تعني «إسرائيل» وتكون جريمتها واضحة يقومون بتخفيفها من جناية إلى جنحة؛ من جريمة ضد الإنسانية إلى جريمة حرب. لذا، يجب توحيد كل الطاقات ويجب أن يكون هناك إصرار وتشبّث بالحقوق.

وبما أن الإسرائيليين لديهم خبراء مزدوجو الجنسية، فيجب أن يكون لدى اللبنانيين الأمر نفسه.

الدكتور عبد الحليم فضل الله، رئيس المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق:

يجب أن تكون لدينا استراتيجية للتفاوض كبداية. استراتيجية التفاوض فيها إطاران: إطار سياسي، والثوابت التي يجب أن تحكم هذه العملية منذ البداية. إن الخطوة الأولى لم تعطِ إشارة إلى أن هذه المفاوضات ستكون جزءاً من استراتيجية معروفة.

يجب أن يكون هناك وضوح في الثوابت والمبادئ السياسية لهذا التفاوض. هو تفاوض غير مباشر، أي تفاوض فني وعسكري واستكمالي لما بدأ في تفاهم نيسان. الأمر الثاني أن يكون التفاوض معزولاً عن أي ملفات سياسية أخرى، سواء في الداخل أو في الخارج؛ وهو الأمر الأهم. فالانقسامات السياسية في لبنان قد تحاول استعمال التفاوض لجعل لبنان جزءاً من الاستقطاب الذي نراه في شرق المتوسط. إن وجود الوسيط الأميركي لا يعني أن لبنان سيكون منحازاً لوجهة النظر الأميركية، خاصة في سياق التنافس الحاصل في شرق المتوسط. ينبغي تكريس الثوابت السياسية والاستناد إلى إجماع سياسي.

على المستوى القانوني، يجب أن يكون المسار القانوني والدستوري لهذه العملية معروفاً سلفاً. فإذا كانت هناك شبهات حول الإطار التفاوضي يجب أن لا يكون هناك أي التباس حول نهاية هذا التفاوض.

لدينا مثال هو ما حدث عند التحقق من الانسحاب عام 2000. كان هناك تحاشٍ إلى أبعد الحدود لأدنى إشارة إلى التطبيع، والتي يجب اعتمادها كمثال ثابت لتحديد ما الذي ينبغي أن نصل إليه. هل يجب أن تكون هناك معاهدة يوقّع عليها الوفدان؟

وأخيراً يجب تثبيت مرجعية الأمم المتحدة كوسيط للتفاوض غير المباشر لتثبيت حقّنا وحسم مخرجات التفاوض، من دون أن نكون مضطرّين لإعطاء إشارة للعدو بأن التفاوض هو خطوة في سياق التطبيع. وعلينا التمسك برفع الجدار الصلب في مواجهة التطبيع.

الدكتور بشارة حنّا، باحث وأستاذ جامعي:

أولاً، سأنطلق من الخريطة التي رسمتها شركة نوبل إينرجي، ووزارة الطاقة الإسرائيلية، ووزارة الطاقة الروسية والأمم المتحدة، والتي تشكّل ضربة قاسية للعدو الصهيوني، ويجب أن تُعتمد من قِبل المفاوض اللبناني، لأن فيها تناقضاً في ترسيم الحدود اللبنانية الجنوبية البحرية والمنطقة الاقتصادية وفي الحدود الشمالية بين سوريا وتركيا. الخط البحري بين لبنان وسوريا هو استكمال للخط البري. والخط البحري على الحدود مع غزة هو استكمال للخط البري، باستثناء الخط حيث توجد مكامن الطاقة الكبيرة. لقد فاوضنا على 120 أو 130 أو 140 كيلومتر، بينما لبنان يحقّ له حوالي 370.8 كيلومتر. أهمية هذا الأمر في أننا نستطيع الحصول على منتجات الغاز والبترول، لأنه من الممكن إنشاء منصّات عائمة وجزر اصطناعية يمكن أن تُستعمل لاحقاً لتعزيز القدرات على إنتاج الغاز في المناطق التي تحتوي على غاز. ينصّ القانون على أنه لا يمكن استعمال أي انبعاج في اتجاه الخط الساحلي للتعدي على المنطقة الاقتصادية الخالصة لأي دولة مجاورة. وعند حساب المساحة الإجمالية، فإنها تبلغ 137 و386 كيلومتر، وفيها مساحات مشتركة بين لبنان، قبرص، غزة، مصر والكيان الإسرائيلي؛ فإذا وزّعنا هذه المساحة بالنسب المئوية على الكيلومترات الموجودة، إما متعرجة أو بخط مستقيم، تتحدد حصة كلٍ من المناطق اقتصادية قيد الدراسة. يمكن الاستفادة من الخط المستقيم الذي هو امتداد للخطّ الساحلي؛ فالإسرائيلي يستفيد من كل آبار النفط الموجودة حالياً، وهذا اعتداء على القانون الدولي. عند مراجعة الخرائط الإجمالية، الخط الوسطي الموجود لدى الإسرائيلي هو امتداد للخط

البري في أكثر من 50 أو 60 دولة، ومنها أميركا، حيث هناك امتداد على الحدود مع كندا ومع أميركا في المنطقة الشرقية؛ هناك امتداد في الخط البحري انطلاقاً من الخط البري الذي يبلغ طوله 1398 متر، وهذا دخل في البحر أكثر من 200 كيلومتر بالحدود مع جزر كندية. أيضاً في تشيلي –البيرو، هناك امتداد للخط البري، وفي الإكوادور –البيرو، والإكوادور –كولومبيا. وكذلك في القارّة الأفريقية، والصحراء الغربية مع المغرب، تونس–ليبيا، ليبيريا–سيراليون، ساحل العاج–ليبيريا، ساحل العاج–غانا، ساحل العاج–بنين–توغو، أنغولا–ناميبيا.

بعد حساب الأطوال على الساحل اللبناني، نجد 191 كيلومتر خط مستقيم و226 كيلومتر خط متعرج. قبرص 226 كيلومتر خط مستقيم إذا اعتبرنا من قبرص التركية إلى المنطقة التي تصل إلينا 371 كيلومتر؛ والمتعرج 300 كيلومتر. بالنسبة لفلسطين المحتلة 175 كيلومتر خط مستقيم ، 181 كيلومتر خط متعرج. غزة 40 كيلومتر خط مستقيم و41 كيلومتر خط متعرج. مصر 370 كيلومتر خط مستقيم و 396 كيلومتر خط متعرج. لو قسمنا هذه المساحة تناسبياً فسنجد أن حصّة لبنان هي 27 ألف و137 كيلومتر بدل 17 ألف و500 كيلومتراً الحالية؛ قبرص تحصل على 36 ألف كيلومتر، غزة تحصل على حوالي 5 آلاف كيلومتر، ومصر تحصل على 47 ألف و550 كيلومتر. مجموع هذه المساحات هو 137 ألف و362 كيلومتر. إذا أخذنا لبنان وقبرص وحدهما، والكيان الإسرائيلي ومصر وحدهما، سنجد أن حصة الكيان الإسرائيلي تصل إلى ما دون 20 ألف كيلومتراً. وحالياً يسيطر الكيان الإسرائيلي على 27 ألف كيلومتر.

حلقة نقاش خاصة
في الذكرى السنوية لاغتيال قاسم سليماني
- الأبعاد والتحديات -

عُقدت حلقة نقاش خاصة في مركز باحث للدراسات، بمناسبة الذكرى السنوية الأولى لاستشهاد الفريق قاسم سليماني، قائد قوّة القدس في حرس الثورة الإسلامية، ورفيقه أبو مهدي المهندس، نائب رئيس هيئة الحشد الشعبي في العراق، وذلك برعاية **رئيس مركز باحث البروفسور يوسف نصرالله** ومشاركة كل من:

- **الأستاذ محمد خواجة/ نائب عن كتلة التنمية والتحرير في البرلمان وعضو مكتب سياسي في حركة أمل.**
- **الأستاذ إحسان عطايا/ ممثل حركة الجهاد الإسلامي في لبنان.**
- **الأستاذ يوسف فريج/ مدير مكتب لبنان في صحيفة «الثورة» السورية.**
- **الإعلامي الأستاذ محمد شري.**
- **الدكتور حسام مطر/ باحث وأستاذ جامعي.**
- **الأستاذ علي المحطوري/ كاتب وباحث يمني.**

في البداية قدّم البروفسور يوسف نصرالله رؤية موجزة حول التحديات التي تواجه محور المقاومة بعد مضي عام على استشهاد قاسم سليماني؛ وجاء في كلمته:

البروفيسور يوسف نصر الله:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف الخلق سيّدنا أبي القاسم محمد وآله الطيبين الطاهرين. بدايةً أودّ أن أشكركم وأرحّب بحضوركم في مركزكم، وتلبيتكم لهذه الدعوة للمشاركة في حلقة النقاش التي تتوسَّل استعراض مروحة أو خارطة التحديات التي تواجه محور المقاومة بعد عام على استشهاد القائد الحاج قاسم سُليماني.

لا شك أن اغتيال الحاج قاسم لا يحتاج، من وجهة النظر الأميركية، إلى محرِّضات؛ فالرجل كان هدفاً مشروعًا ومشرَّعاً للاستخبارات الأميركية ربطاً بموقعه في محور المقاومة، وبتأثيره الاستثنائي في هذا المجال، وبدعوة للانتقام منه بسبب الهزائم التي مُنيت بها أميركا في العراق وفي أفغانستان؛ وأيضاً بوصفه مسؤولاً مباشراً ليس عن إعاقة المشروع الأميركي وإزعاجه وعرقلة سياساته فحسب، بل عن فشل هذا المشروع في المنطقة. لكن، بالموازاة، أراد الأميركي من الاغتيال أن يحقّق جملة من الأهداف ذات الطبيعة الاستراتيجية. لذا، فإن أولى التحديات التي تواجه محور المقاومة هي القدرة على تعطيل الأهداف التي توسّلها الأميركي من الاغتيال.

من هذه الأهداف، تعزيز واشنطن لردعها المتآكل في العراق. ثمّة قلق أميركي متعاظم من الواقع في الساحة العراقية، سواء ما يتصل بحضور الأميركي أو بمصالحه في المنطقة، أو ما يتصل بالأمن القومي لحلفائه، لا سيّما الكيان الإسرائيلي، لجهة بروز الحشد الشعبي كقوّة إقليمية وازنة وصاعدة؛ لذا أرادت واشنطن من الاغتيال تعزيز ردعها المتآكل والمتهالك في العراق، وتمديد هذا الردع انطلاقاً من الساحة العراقية إلى كل ساحات الكباش والمواجهة مع محور المقاومة، بما يحول دون تعرّض قواتها ومصالحها وقواعد انتشارها في المنطقة إلى مخاطر الاستهداف والاستنزاف. لكن ما قد يُفضي إلى نتائج عكسية لهذا الردع الذي أرادت واشنطن تعزيزه هما أمران: التدحرج نحو حرب شاملة، وإعادة تفعيل المقاومة العراقية المتصلة بمقاومة الاحتلال الأميركي.

أما الهدف الثاني لعملية الاغتيال، فهو الحرب على النفوذ الإقليمي لإيران. لا يخفى

أن الأميركي أراد تدشين مرحلة جديدة في المواجهة القائمة مع محور المقاومة، وعنوانها: الحرب على النفوذ الإقليمي لإيران، وتفكيك بُنية سياسية عسكرية تمتد من طهران إلى غزة مروراً بكل ساحات الكباش والمواجهة في الإقليم. ولتفكيك هذه البنية كان الأمريكي قد تبنّى سياسات متعددة: سياسة الضغوط القصوى، عزل الساحات، وإشغال كل ساحة بمشكلاتها وبمآزقها الداخلية. إلاّ أنّه قدّر أن اغتيال الحاج قاسم سليماني بوصفه عنوان الامتداد الإقليمي الإيراني، وأنه الجسر الواصل بين المركز – طهران – وبين فواعل المقاومة في الساحات الأخرى، وبوصفه نقطة الارتكاز التي يؤدّي ضربها إلى تهافت وتفكّك المحور، ما يضع محور المقاومة أمام تحدّي البحث عن الكيفية المثلى لتعزيز ترابط الساحات وتكافلها وتضامنها، بما يحول دون تمكّن الأميركي أو الإسرائيلي من استفراد كل ساحة على حدا. هذه التحديات المتصلة بشكل مباشر بحدث الاغتيال، بالإضافة إلى تحديات أخرى سوف تكون موضع نقاش اليوم. من هذه التحديات:

– **التحدي الأول**: أن «إسرائيل» باتت أكثر جرأة على الاعتداء؛

– **التحدي الثاني**: فهو المسار التطبيعي المتصاعد والمتدحرج في المنطقة بهدف تشكيل تحالف إسرائيلي–عربي بهدف مواجهة محور المقاومة؛

– **التحدي الثالث**: هو تطوير مفهوم المعركة بين الحروب، والارتقاء به أسلوباً وبالأدوات وبالساحات؛

– **التحدي الرابع**: هو سياسة الضغوط القصوى والأزمة المالية التي يواجهها محور المقاومة ربطاً بالعقوبات الأميركية.

– **التحدي الخامس**: فهو تراجع مركزية القضية الفلسطينية من خلال إشغال كل دولة بمآزقها وأزماتها ومشاكلها الداخلية؛

– **التحدي السادس**: ولعلّه الأهم، فهو الاستثمار بالوضع الاقتصادي الصعب لإرغام محور المقاومة على تقديم تنازلات وعلى قبول مساعدات مشروطة، بالإضافة إلى استغلال هذا الواقع لإحداث اختراقات أمنية في ساحات محور المقاومة.

هذه الموضوعات وسواها سوف نناقشها معاً في هذه الجلسة.

الأستاذ إحسان عطايا

بسم الله الرحمن الرحيم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته. كل الشكر والتقدير للمركز وللدكتور نصر الله ولجميع الحاضرين.

في الحقيقة، إذا أردنا أن نتحدث عن شخصية كبيرة وقائد كالحاج قاسم سليماني، لا بدّ أن نتوقف كثيراً عند الحديث عن شخصيته القيادية؛ عن صفاته الفردية، وعن روحية الحاج قاسم وامتداده لمشروع المقاومة ونهج الإمام الخميني رحمه الله، وعن علاقته بفلسطين وكل ما قدمه لمحور المقاومة؛ كل هذا يحتاج إلى وقت طويل، لذلك سأقترح نقاطاً سريعة للبحث والنقاش ونطرح توصية أخيرة.

بدايةً، فإن عملية استهداف الحاج قاسم سليماني ورفيقه الحاج أبو مهدي المهندس، في عملية اغتيال جبانة تبنّتها الإدارة الأميركية بشكل واضح وصريح، تشكّل نقطة ارتكاز لضرب مشروع المقاومة الذي جسّده الشهيد الحاج قاسم، بمتابعاته اليومية وبإمداد المقاومة في فلسطين؛ وسأركّز حول علاقته بفلسطين وأترك الجوانب الأخرى لحضراتكم.

عندما عمل الحاج قاسم من أجل فلسطين، كانت بوصلته واضحة باتجاه القدس، وكان يهدف إلى دعم المجاهدين في فلسطين من أجل تحرير أرضهم للتخلص من العدو الصهيوني، الذي يمثّل هذفاً استراتيجياً للجمهورية الإيرانية وجزءاً من العقيدة القتالية في فهم وإدراك القيادة الإيرانية، لاسيما أن الشهيد كان قائداً لفيلق القدس. وبالتأكيد، فإن هذا الاستشهاد الذي أراد العدو منه ضرب رأس من رؤوس المقاومة وتحقيق أهداف استراتيجية عديدة، فإنها برأيي لن تتحقق كما أرادها العدو، لأن دم الشهيد الحاج قاسم أدّى أداء مختلفاً؛ أولاً، على مستوى الجمهورية الإسلامية الإيرانية، فإن استشهاد الحاج قاسم سليماني أعاد تماسك الشعب الإيراني في وجه أميركا–الشيطان الأكبر والعدو الاستراتيجي لإيران، والعدو الصهيوني الذي زرعه الغرب في مشروعٍ كبير لاستهداف كلّ عالمنا الإسلامي، وليس فقط من أجل احتلال فلسطين.

لذلك عندما نشاهد الأثر الذي نتج عن استشهاده، فإننا نلاحظ أن الشعب الفلسطيني

في داخل غزة وفي الداخل الفلسطيني المحتل، في الشتات، وفي كل العالم، كان واضحاً في رفض هذا الاستهداف. وفي دراسة ما قام به الشهيد القائد الكبير الحاج قاسم سليماني، فقد برز للعيان بعد استشهاده بأن الحاج كانت له يد طولى في دعم المقاومة الفلسطينية، سواء من النواحي التقنية أو التكنولوجية أو التدريب أو الأفكار الإبداعية التي قدّمها سليماني للمقاومة؛ فقد تعلّم منه المجاهدون تواضعه وحضوره الدائم في الميدان. وبالتأكيد، على المستوى الفلسطيني، فإن غياب الحاج قاسم هو غياب جسماني؛ فهو حاضر في كل عملية بطولية أو استشهادية. فلسطين اليوم هي قطر الرحى، وهي تستطيع أن تجمع أوصال ما أُريد تفريقه، رغم عمليات التطبيع من أجل تشكيل حلف عربي–صهيوني من أجل ضرب قوى وقدرات المقاومة مبكّراً. لذلك، عندما ذهب العدو الصهيوني إلى الإمارات كانت له أهداف عديدة، وأهمها قُرب الإمارات من الجمهورية الإسلامية الإيرانية؛ فالعدو الصهيوني يريد الاستهداف الاقتصادي للإمارات وزعزعة الأمن فيها وبثّ الفرقة داخل الإمارات وبين الإمارات والجمهورية الإسلامية الإيرانية. إن العدو الصهيوني يخشى أن يوجّه ضربة قاسية لغزة المحاصرة، والتي تُعدّ بقعة جغرافية صغيرة، فكيف يستطيع أن يضرب إيران التي يعرف تماماً أنه سيدفع وجوده ثمناً لهكذا خيار.

لذلك، فإن أردنا تحديد نقاط استراتيجية لفهم شخصية القائد الحاج قاسم سليماني، القيادية الروحية والعرفانية والمقاومة والجهادية، وحتى الشخصية، لا بدّ من الوقوف على تفاصيل كثيرة. وأنا أقترح أن يكون هناك لقاء دوري –أسبوعي أو شهري– لدراسة هذه الشخصية بشكل كامل، لنشر الوعي حول هذا القائد الذي يُعدّ نقطة ارتكاز لمشروع المقاومة من أجل إنهاء الوجود الأميركي العسكري في المنطقة والتخلص من الكيان الصهيوني.

إن النموذج الفلسطيني قد جسّد التعاون والتلاقي بين المسلمين والمسيحيين في المشروع الوطني الفلسطيني، ولم يستطع العدو الصهيوني بثّ الفتن المذهبية والطائفية بين الفلسطينيين في الداخل، لأن النموذج المسيحي والمسلم المقاوم كان يُزعج العدو الصهيوني، الذي كان يعمل على ضرب هذه اللحمة الفلسطينية. كما أننا نأمل أن تستطيع

قيادة السلطة الفلسطينية فهم الواقع والتحديات لإعادة القضية الفلسطينية إلى أولوية مواجهة التحديات في المنطقة.

طوبى للشهيد قاسم سليماني وللشهيد أبو مهدي المهندس، وطوبى لكلّ الشهداء الذين استشهدوا على طريق تحرير فلسطين؛ ونسأل الله تعالى أن يخرج هذا اللقاء بما ينفع فلسطين والأمّة من أجل التخلص من المشروع الأميركي–الصهيوني في كل المنطقة. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الأستاذ علي المحطوري:

من فلسطين إلى اليمن، سليماني واحد، كل الوطن.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وشكراً جزيلاً لمركز باحث وللدكتور العزيز. رحم الله الشهيد ورفيقه الشهيد المهندس. بدايةً لابدّ أن نتذكر أن الشهيد سليماني كان رمزاً لمرحلة أدّاها وأتمّها. ونحن، في معتقداتنا، أن الشهيد يختاره الله بعد أن يكون قد أتمّ عمله في الأرض، ويكلّف الله عزّ وجل الآخرين ليواصلوا المهمة.

هناك مشروع استهدف المنطقة، وهو المشروع التكفيري، الذي هو بالأصل مشروع أمريكي–إسرائيلي أُلبس لبوس الإسلامي. إلّا أن محوراً بأكمله تصدّى له، وكان ممثّل هذا المحور هو الشهيد سليماني، الذي أدّى دوره ببراعة، وكان أمّة تتحرك وسط أمّة نائمة؛ كان أمّة ثائرة تتحرك وسط أمّة خائرة.

سليماني هو إيراني المولد، إنما كان إلهي الروح، مسلم الدين، إنساني الانتماء، وخير من يمثّل الثورة الإسلامية؛ فبه امتدّت تأثيراتها ووصلت شرارتها إلى فلسطين المحتلة. عاش الصهاينة رعب سليماني؛ كل يوم كان مرعباً لهم، لهدوئه القاتل، وكانوا يرون فيه إعصاراً. جاءت أمريكا بالمشروع التكفيري لتمزيق عرى العلاقة بين أجزاء محور المقاومة، ولأخذ سوريا بعيداً عن إيران؛ وكذلك العراق ولبنان وبقيّة أطراف المقاومة. لكن فاجأهم سليماني وواجههم بإيران على تلال الجولان، وشقّ على الأرض طريقاً يعبر بالأمّة نحو بلوغ الهدف الأسمى، وهو تحرير المسجد الأقصى.

وأمام هذا التحوّل المعجزة، تظل أمريكا و«إسرائيل» مكتوفي الأيدي. قرّرت أمريكا–

ترامب حينئذ ، أن ترمي بثقلها وتتدخل بنفسها، وعلى أعلى المستويات، لقتل سليماني، وفعلت أمريكًا فعلتها؛ وكانت الفرحة تعمّ تل أبيب وعواصم العرب. وهذه الفرحة كانت إشارة البدء نحو إعلان التطبيع؛ سليماني لم يعد موجوداً، ومحوره مشغول بحاله، فقرّروا ملء المنطقة بمشروع جديد بعد خيبة الرهان على الجماعات التكفيرية.

والسؤال المركزي – ونحن نتحدث في نهاية عام كان أوّله شهادة سليماني ونهايته هذا التطبيع –: هل صدفة أنه بعد مرور عام على استشهاد سليماني والمهندس تم تحريك خطة التطبيع؛ هذا الأمر ليس صدفة.

التطبيع ليس للتطبيع كما يُقال الفنّ للفنّ، ولكن التطبيع كلمة مخفّفة لأمر أهم وأخطر، هو أنهم اليوم يذهبون إلى مزيد من التنسيق الأمني والعسكري؛ اليوم يذهبون إلى حرب ويسعون إلى حرب في أي وقت. إن هذا الصراع لا ينتهي إلاّ بجولة حاسمة. وكما يمثّل مشروع التطبيع تحدياً – كما تفضل الدكتور يوسف نصرالله والأخ العزيز – أما أنا فركّزت على تحد واحد هو مشروع التطبيع الذي برز أمام الجميع. ويمكننا هنا أن نطرح سؤالاً آخر: هل صدفة أن عاصفة الوهم على اليمن كانت في حينها لإعادة للشرعية وانتهت إلى أن جماعة العدوان على اليمن هم اليوم ضمن جماعة التطبيع مع إسرائيل؟

هل هذه صدفة؟ أنا أكرّر دائماً ولا أملّ من القول إنه لو كُتب لعاصفة العدوان على اليمن أن تتحقق، لكان الآن أكبر مؤتمر تطبيع مع «إسرائيل» يُعقد في العاصمة صنعاء.

صنعاء هذه التي برزت بثورتها وأمل وحيوية وعنفوان شعبها، لو كُتب للعدوان أن ينفّذ شيئاً وأن يصل إلى صنعاء، لكان تم التطبيع، ولرأيتم هذا الملعون اللعين نتنياهو يتجوّل في أزقّة وشوارع صنعاء القديمة.

ولكنهم فشلوا، بفضل الله عزّ وجلّ أولاً وأخيراً، وحكمة القيادة والشعب اليمني، وتضافر الجهود القوى المقاومة.

فلا بدّ لروح سليماني في كل الأحوال أن تظلّل كل شعوب وقوى محور المقاومة.

وكما يمثّل مشروع التطبيع تحدياً، فإنه كذلك يمثّل فرصة لمحور المقاومة لإظهار أن أمريكا والصهاينة يقتلون تحت مظلة واحدة، وأن تلك المظلّة لن تواجه إلاّ برؤية واحدة،

يجري تنفيذها بتكامل جهود المكوّنات والشعوب: محور المقاومة، وبروحية سليماني؛ ولا بدّ أن يكون شعار المقاومة أنه كما كان مقلقاً لهم حياً يجب أن يبقى سليماني مزعجاً لهم شهيداً. أشكركم وأشكر لكم إتاحة هذه الفرصة، ورحم الله سليماني والمهندس وكلّ شهداء محور المقاومة، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الأستاذ محمد شري

تحيّة أولاً لمركز باحث، والتحيّة للشهداء في هذه الذكرى: الشهيد قاسم سليماني والشهيد أبو مهدي المهندس ورفاقهما. لم تكن الشهادة يوماً، لا سيّما للقادة في مسيرتنا، إلّا عنواناً للمزيد من البشائر ونصر جديد يتحقق إن شاء الله، لأن هذه القرابين لابدّ أن تؤتي أُكلها، وهي بعين الله–وما كان بعين الله ينمو – على قول شيخ شهداء المقاومة.

كلّنا كنّا نعرف الشهيد قاسم سليماني، لكن حتى من يعرفه لم يكن يعرفه حق المعرفة كما تبيّن له لاحقاً. فبعد شهادته اكتشفنا هذا السرّ العظيم، هذا القائد الفذ المبدع المجاهد العرفاني الإلهي والولائي لقائده وسيّده، قائد هذه الثورة المباركة.

وطالما نحن في مركز بحثي، فإننا نتطلع لبلورة الواقع ومناقشته كماهو. وأريد هنا تسليط الضوء على بعض القضايا التي أثارها الدكتور يوسف في افتتاحية هذا البحث. أولاً، إن الجمهورية الإسلامية ومحور المقاومة واجهت في عهد ترامب أقصى درجات الغلو والتغوّل الاستعماري في أقصى درجاته، وفي أقصى وقاحته، وفي أقصى درجات العدوان، مع استخدام أقصى عناصر الضغط المتوفرة لدى الاستعمار الأميركي على مرّ تاريخه قياساً بكل الإدارات السابقة. ومع هذا التغوّل، صمد محور المقاومة وصمدت الجمهورية الإسلامية، و لم نلمس أي تراجع؛ بل على العكس، ازداد المحور قوّة وصلابة وصموداً في مواجهة هذه الضغوط، دون أن يقدّم أي تراجع أو تنازل. بل على العكس، هو في كثير من المواقع حقّق تقدماً، ولمسنا تقدم مسيرة الثورة الإسلامية ومختلف محاور المقاومة، والتي ظلّت صامدة صلبة، من اليمن إلى لبنان إلى فلسطين إلى العراق وإلى سوريا. لكن هذا لا يعني أن لا نشير إلى بعض القضايا، والتي أدّت إلى تزايد جرأة ترامب، في السنوات الأخيرة، والمضي في وقاحته إلى حدّ إعلان المسؤولية رسمياً عن استهداف

الشهيد سليماني. وبغضّ النظر عن عملية الاستشهاد بحدّ ذاتها، لأن الشهادة في مسيرتنا هي عمل يومي، وعمل طبيعي، وبدونه نحن في مشكلة؛ فعندما تغيب الشهادة في مواجهة مع الأعداء يجب أن نبحث عن السبب. لكن مع إعلان ترامب أنه هو شخصياً من أصدر أمر القتل، كان بمثابة الاستفزاز ولمحاولة توهين مكانة الجمهورية الإسلامية في العالم. وأعتقد أن هذا السيناريو، باستخدام أقصى الضغط الصريح والمباشر والتهويل بالحروب المدمّرة، ترافق مع مشروع التطبيع ومشروع صفقة القرن، ضمن خطّة محكمة.

ويبدو أنهم لمسوا أن هذه السياسة نافعة، أننا في السنوات الأخيرة –كمحور– ارتضينا منطق الردع والردع المقابل كإنجاز لنا، وهو إنجاز أتاح لنا أن نبني قدراتنا، ولكنّنا افتقدنا عنصر الاشتباك اليومي مع العدو. لم يعد هناك اشتباك، باستثناء ما يجري في اليمن أو في العراق وفي لبنان طبعاً؛ هناك عمليات ردع متبادل تتحرك وفقاً لأعمال رد الفعل فقط؛ فالعدو الإسرائيلي – تحديداً في السنوات الأخيرة– ما بعد عام 2014 (حرب غزة) وعام 2006 على لبنان، وما بعده حرب سوريا، عملياً هو متفرّغ كلياً لإعادة النظر، ولترميم الثغرات التي أصيب بها بعد حروب غزة وحرب 2006؛ فهو يعمل ليل نهار على ترميم قوّاته وعلى إدارة المناورات وعلى تطوير قدراتها العسكرية على مدى سنوات، ونحن أيضاً نستفيد من هذا الوقت لتنمية قدراتنا. لكنه على مستوى الإشراف هو متفرّغ لساحتنا، ويعمل على افتتاح ساحات جديدة في العالم العربي، ومع التفرّغ لإشغالنا في ساحاتنا الداخلية، من العراق إلى لبنان إلى سوريا، من خلال الخروقات الموجودة في ساحاتنا؛ وأعتقد أن هذا الوضع يحتاج إلى إعادة نظر. يجب إشغال العدو من الداخل، من قلب الضفة؛ وكأننا – إلى حد كبير – ارتضينا أن الصراع مع العدو هو صراع حروب، وأننا بانتظار الحرب فقط ليعود الصراع؛ وهذه القواعد ليست لمصلحتنا التي يجب أن تكون ساحات إشغال ليست مرتبطة برد فعل؛ أصلاً نحن في حرب دائمة، مع حرب وجودية مع هذا العدو، والصراع معه ليس مرتبطاً بردّات فعل، الصراع معه وجودي وكياني. يجب أن يبقى هذا العدو منشغلاً وقلقاً لكي يخفّف من حدّة اندفاعه للعمل في ساحاتنا. أين الفعل الذي يشغله دائماً بالاشتباك؟ هذا الاشتباك مطلوب حتى مع الأميركي. الردع المتبادل إنجاز، لكن عندما نستفيد نحن من الوقت، فالعدو أيضاً يستفيد في فترة الهدوء.

والعدو لا يراقبنا فقط، وعنده قدرات ربما للاستفادة من الوقت أكثر من قدراتنا، لأن موازين القوى ليست متكافئة مع العدو في العلوم والتكنولوجيا، في الاستخبارات، في العلاقات، وفي أوضاعنا الداخلية قياساً بأوضاعه الداخلية وعلاقاته الخارجية، في الموقف الدولي اتجاهه، وفي الانحدار العربي القائم حالياً باتجاه التطبيع مع الكيان الغاصب.

أعتقد أن هذه قضية ينبغي الالتفات إليها حتى لا نستكين إلى منطق «المعركة بين الحروب»، والتي في غالب الأحيان الذي يبدؤها هو العدو. وإذا كنّا نحن غير معنيين بالبدء، فإنه يجب مراجعة هذه المسألة، وعدم ربط النزاع بالرد، لأن انتظار الرد يترك أثراً نفسياً سلبياً؛ فأن نُلزم أنفسنا بردود على أي عمل إسرائيلي، هذا ليس بالأمر المعنوي، لأن هذا الصراع ليس معركة فعل وردّ فعل؛ فسقوط الشهداء أمر طبيعي، وفي تجربتنا، سواء تجربة الثورة الإسلامية أو تجربة المقاومة، كم من الشهداء القادة سقطوا لم نكن مُلزمين بربط الموضوع بالرد. المواجهة مع هذا العدو هي معركة وجودية، وليست معركة لأن فلاناً استشهد.

كما يجب عدم التقيّد بالزمان والمكان. فالحمد لله أن الأهداف الأمريكية من الاغتيال لم تتحقق، لأن المسيرة مستمرة. ومن يقرأ الواقع الإقليمي والواقع الدولي في ظل إدارة ترامب، فإنه سوف يرفع القبّعة على صمود محور المقاومة وعلى ثباته وعلى استمراره في المواجهة، لأن العنصر الأساس هي الروح الإلهية والتفاؤل المطلق. إن الشهيد قاسم سليماني رسم محوراً يمتد من جنوب اليمن إلى قلب آسيا، فواجه دولاً كما واجه العدو التكفيري والتهديد الوجودي على أمّتنا وعلى منطقتنا وعلى محورنا؛ وقد استطاع بناء مراكز ثقل حقيقية من طهران إلى لبنان، وما يعني هذا الامتداد جغرافياً وتاريخياً، وبالقوى العسكرية والبشرية. وإن وجب طرح توصية أساسية، فهي حول أهمية تفعيل هذا التشبيك الاقتصادي المصلحي بين هذا المحور– لبنان، سوريا، العراق، إيران– الذي من شأنه تغيير وجه المنطقة وحتى وجه العالم. بعد الشهيد سليماني علينا استكمال هذا المحور الذي رسمه، من خلال إنشاء توازن سياسي، اقتصادي، عسكري، أمني، لأن هذه القوى مجتمعة تكسر التوازن ليس فقط مع العدو الإسرائيلي، بل مع كل أدوات المشروع

الأميركي في المنطقة؛ فهذه هي الأولوية المطلقة التي يجب العمل عليها في محور المقاومة، وحينها – على حد اعتقادي – لن نحتاج إلى الكثير من المعارك.

الأستاذ يوسف فريج

السلام عليكم، و شكراً للمركز على هذه الدعوة الكريمة، خصوصاً ونحن نعيش ذكرى الشهيد قاسم سليماني ورفاقه. إن سورية تعاني في مجمل الأحداث التي تمرّ بها المنطقة. اسمحوا لي بداية أن أتكلّم عن عدة قضايا تهم المنطقة بشكل عام، وتهمّنا كشعوب عربية تحديداً. لا شك أن الصراع في المنطقة بدأ يتضح؛ فهناك جبهة عريضة من الدول الإقليمية والغربية تدعم التطبيع مع العدو الإسرائيلي، بعضها جهراً أو بالعلن، وبعضها سراً في مواجهة جبهة محور المقاومة الحاضنة للمربّع الذهبي، من طهران وصولاً إلى بيروت مروراً بالعراق، والتي ما زالت صامدة في وجه الإجراءات وحملات الضغط والتهديد.

إن ما تعرضت له سوريا في الآونة الأخيرة، وما تكبّدته من دمار وخسائر، كجيش ودولة وشعب، كان بسبب موقفها المبدئي والعملي ضد التطبيع مع «إسرائيل»؛ وهذا بالطبع أحد أبرز التحديات التي يواجهها محور المقاومة. فمنذ البداية المؤامرة على منطقتنا كان هدفها تفكيك دول الطوق: سوريا، لبنان، الأردن، ومصر. اسمحوا لي أن أوجز بانوراما سريعة لما تعرضت له هذه المنطقة.

كان اتفاق كامب ديفيد أولاً، الذي أخرج مصر من دائرة دول الطوق ومن الصراع مع «إسرائيل»؛ وكانت اتفاقية أوسلو التي أخرجت منظمة التحرير وصنعت نموذجاً صهيونياً وأمريكياً، ممولاً عربياً، لتحمي موبقات التسوية ولإجهاض المقاومة والتنسيق الأمني، والتمدّد عبر الأردن وتوجيه الضربات لمحور المقاومة والمد القومي؛ فكان اتفاق وادي عربة الذي أخرج الأردن من مواجهة العدو الإسرائيلي، ثم أخرج العراق من العمق العربي الاستراتيجي، والذي أصبح بمثابة مسرح عملياتي يهدّد سوريا من الشرق، خصوصاً بعد عام 2003. وفي العام 2005، قتل رفيق الحريري في لبنان تمهيداً للانقضاض على سوريا، وكانت الخطوة التالية هي تأليب الشعب اللبناني لإخراج الجيش العربي

السوري والاستفراد بلبنان والاعتداء عليه، ولتكون سوريا هي الهدف التالي. لكن لبنان انتصر في حرب تموز 2006 بفضل المقاومة البطلة، المدعومة –وهذا ليس سراً– من سوريا والجمهورية الإسلامية الإيرانية. طبعاً، هيّأ هذا النصر للتحلّل من السيطرة الأمريكية وإيقاظ «الدبّ الروسي»، و«الثورات الملوّنة»، وعزّز الصمود والانتصارات السورية، وأطاح – مع ثبات الصين – بالهيمنة أحاديّة القطب دولياً وهيّأ الظروف لصمود غزة في عام2009؛ ومن ثم أتى الدور على سوريا بعد اعتقاد العدو الأمريكي بأن الظروف الموضوعية أصبحت ناضجة للإطاحة بالنظام فيها وبدورها كقلعة للصمود والداعمة الأولى للمقاومة مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية. ولو انهزمت المقاومة في لبنان في العام 2006 لانكسرت سوريا، ودخل الوطن العربي في نفق التبعية للهيمنة الصهيو–أمريكية في المنطقة. وهذا لم يحصل طبعاً بفضل دعم سوريا والجمهورية الإسلامية الإيرانية.

فما الذي صنعه الصمود الأسطوري للشعب السوري على المستوى العربي؟

أصبح هناك محور للمقاومة يزداد قوّة ومنعة كل يوم، ويدفع العدو الصهيوني للانحسار والاختباء خلف جدران عازلة، وحمى العراق من التفكك ومن الاحتلال والغزو، ومكّن الشعب اليمني من الصمود وهزيمة المشروع الصهيوني – الأمريكي الذي تنفّذه السعودية والإمارات. أمّا على الصعيد الدولي، ففتح المحور بوّابات النفوذ الروسي، ودعم سوريا في وجه أمريكا، وصدّ خطر تركيا على سوريا، وأسهم في بناء منظمة شنغهاي ودول البريكس. كان الفيتو الروسي والصيني المتعلق بسورية أول خطوات إنهاء الهيمنة الأمريكية أحاديّة القطب على العالم. أما الجمهورية الإسلامية الإيرانية، فمنذ بداية الأزمة دعمت الحشد الشعبي المكوّن من طيف واسع من أبناء الشعب العراقي، ودعمت اليمن وغزة وسوريا، ولم تتوانَ عن دعم كل المقاومات، ودعم سوريا هو خير دليل؛ فلو عزلنا إيران من الخارطة الجيو–سياسية، لحصلنا على مناخ ومحيط عربي داعم للعدو الإسرائيلي، باستثناء سوريا والمقاومة في لبنان وفلسطين. ولو عزلنا سوريا، لحصلنا على مناخ مرتهن للعدو الصهيوني بالمطلق، ولتيتمت المقاومة وأصبحت في مهب ريح المد الصهيوني – الأمريكي – الرجعي العربي، ولتراجع الدور الروسي وازدادت الإمبريالية

شراسة، وامتدّت إلى تخوم أمريكا الجنوبية، واجتاحت وطننا العربي ودول آسيا، ولتغيّر وجه العالم.

لذلك، نقول إن الجمهورية الإسلامية الإيرانية وسوريا والمقاومة يمثّلون العدو الحقيقي للعدو الصهيوني والأمريكي، ومن لا يرى أو يعرف ذلك عليه أن يعيد النظر آلاف المرّات في قراءة السياسة والتاريخ والجغرافيا.

اسمحوا لي هنا أن أشير إلى دراسة مهمة جداً نشرها أحد مراكز بحوث الأمن القومي الإسرائيلي، وعنوانها الأساسي أن «حرب الشمال» المقبلة ستكون مدمّرة، بالتزامن تقريباً مع الذكرى السنوية الأولى لاستشهاد القائد قاسم سليماني والقيادي في الحشد الشعبي العراقي الشهيد أبو مهدي المهندس. وليس صدفة أيضاً أن يرتبط مضمون هذه الدراسة حول الأخطار التي ستهدّد «إسرائيل» في أي حرب مقبلة مع مدرسة الحاج قاسم سليماني التي زرعها في عصب محور المقاومة، من تكتيكات وأساليب، لمواجهة العدو الإسرائيلي. في الواقع، ومن الناحية العملية، لا يمكن لأي متابع ميداني وعسكري إلاّ أن يربط هذه التكتيكات وطريقة قتال المقاومة الوطنية في لبنان في أي حرب مقبلة ضد «إسرائيل» بما قدّمه الشهيد قاسم سليماني لهذه المقاومة، كطرف أساسي من أطراف محور المقاومة، من خبرات وتقنيات قتالية في معركة الأخير بمواجهة العدو الإسرائيلي. وهنا لابدّ لنا أن نستخلص نقطتين رئيسيتين: أولاً، تكريم الشهيد سليماني في ذكرى استشهاده، من خلال تذكير الجميع بقيمة الدور الذي أدّاه في الصراع ضد «إسرائيل»، وأنه من المساهمين الأساسيين في نقل المعركة ضد الصهاينة من مستوى ضعيف لا يمتلك قدرات المواجهة إلى مستوى متقدّم في امتلاك القدرات والإمكانيات، وصولاً إلى مستوى قادر على ردع العدو وفرض معادلة توازن رعب؛ وبمعنىً آخر، إلى مستوى أصبح محور المقاومة من خلاله لاعباً مؤثّراً وقوياً، يملك المبادرة ويخلق الفعل، وليس فقط لاعباً يتلقى ما يقرّره العدو ويتصرف كرد فعل. ثانياً، لا بدّ من التصويب في ذكرى استشهاد قاسم سليماني، بشكل عام، على الأميركيين والإسرائيليين، بأن اغتيال القائد سليماني، لما يمثّله في محور المقاومة، أو اغتيال أي قائد آخر من هذا المحور، لن يغيّر شيئاً لناحية تراجع وإصرار هذا المحور في المواجهة الثابتة ضد «إسرائيل»، ككيان غاصب للأرض والمقدّسات. وأصبح

من الواضح أن مواجهة هذا المحور وهزيمته باتت غاية في الصعوبة، لا بل مستحيلة. لذلك لم يبقَ لدى هذه الدول المجرمة إلاّ أسلوب الاغتيالات لرجال هذا المحور وعلمائه؛ وأتت جريمة اغتيال الشهيد العالم النووي محسن فخري زادة في هذا السياق، حيث كان للشهيد دور بارز ومحوري في الصراع مع العدو الإسرائيلي. ومن أبعاد عملية الاغتيال أنها لم تستهدف قائداً عسكرياً أو قائد قوّة في الحرس الثوري وحسب، وإنما استهدفت نهجاً وجديداً ومختلفاً في تكتيك القتال واستراتيجية متطورة في قدرات المواجهة. ومن هذه القدرة التي ركّز عليها العالم النووي، مواجهة «إسرائيل» بعدد كبير من الصواريخ والقذائف بطائرات مسيّرة بدون طيّار، إلى تأهيل المجموعات الجهادية المقاومة لدخول واحتلال المستوطنات الإسرائيلية ومواقع حيوية بالقرب من الحدود اللبنانية، إلى ضرب الجبهة الداخلية بآلاف الصواريخ الدقيقة وبطائرات مسيّرة من عدة جهات، وبشكل متوازن، من لبنان وسوريا والعراق، وإمكانية انضمام حركة الجهاد الإسلامي وحماس؛ إضافة لتعاظم دور المقاومة على الحدود مع فلسطين المحتلة عبر الجولان. هذا النهج الذي أسهم الشهيد قاسم سليماني في إرسائه بالاشتراك مع قادة محور المقاومة، أصاب العدو الإسرائيلي في مقتل، من خلال محطات عدة، أوّلها عمليات المقاومة ومعركة تحرير لبنان التي تُوّجت باندحار العدو من أرضه عام 2000، حيث كان لبصماته الكثير، كما بالنسبة إلى عمليات المقاومة في فلسطين وغزة، وما قدّمه الشهيد سليماني من نقل المعركة إلى مستوى متقدم جداً.

وفي سوريا، كان للشهيد، كقائد لفصائل محور المقاومة، دور أساسي في دعم الدولة والجيش بمواجهة الحرب الإرهابية، والتي كان الهدف منها ضرب العمود الفقري لمحور المقاومة. إضافة للدور المهم الذي قام به في العراق الشقيق، والذي جاء في إطار صمود العراق وإبعاده عن الشرذمة التي كانت تسعى إليها «إسرائيل». وأخيراً، لا يمكننا إلاّ أن نقول إن الشهيد قاسم سليماني شكّل مدرسة ستبقى حيّة في فكر ونهج المقاومين، وهي ستستمر وتتناقلها أجيال محور المقاومة يوماً بعد يوم. وفي الحقيقة، وفي ذكرى استشهاد القائد سليماني، نحن كسوريين كنّا قريبين من هذا القائد–الرمز، الذي قاد معارك بطولية، من الجنوب السوري إلى أقصى الشمال، وشهدت له الساحات، سواء في البادية السورية

أو في دير الزور ومحيطها، وخصوصاً التي كان الهدف منها ضرب تواصل المقاومة العراقية والقوات السورية، والوصول إلى الحدود السورية والعراقية؛ فكان له دور بارز جداً في صمود القوات السورية والحشد الشعبي على حدود البلدين، ونجاحهما في طرد الجحافل الإرهابية التي أتت من كلّ حدب وصوب لتحارب المقاومة في سوريا والعراق. وفي ذكرى استشهاد القائد سليماني، لا بدّ أن ننحني، كسوريين، أمام المقاومين على امتداد الساحات من طهران إلى المربّع الذهبي (العراق واليمن وسوريا ولبنان) وأمام الدماء التي تم تقديمها؛ ونحن على يقين أن الانتصار هو العنوان القادم لهذه الأمّة؛ وشكراً لإدارة هذا المركز القيّم.

الدكتور حسام مطر

بطبيعة الحال، أي مشروع يتقدّم سوف يواجه تحديات غير مرتبطة بالضعف، بل بالواقع الصراعي الذي نواجهه مع الولايات المتحدة الأميركية.

قام محور المقاومة بمجموعة من الإنجازات، وكانت في المقابل الحملة التي سمّيت بحملة الضغوط القصوى هي أقصى ما يمكن للطرف الآخر أن يقوم به في المرحلة الماضية.

ويمكن تجزئة التحديات الراهنة أمام محور المقاومة إلى ثلاثة محاور: تحديات مرتبطة بالردع، تحديات مرتبطة بالمنع، وتحديات مرتبطة باستكمال البناء.

×أولاً: التحديات المرتبطة بالردع: بدايةً، نحن بحاجة لبنا ردع أمني بمواجهة العدو الإسرائيلي، لأن الإسرائيليين تمكنوا في السنوات الأخيرة من تحقيق فجوة أمنية مع قوة المقاومة من خلال تنفيذ مناورة على الصعيد الأمني، تمكن من خلالها من استهداف شخصيات مفتاحية لمحور المقاومة. وقد نفّذ حزب الله نوعاً من الردع، وذلك بترميم الفجوة الأمنية بالردع العسكري، عندما قال إن أي استهداف أمني سنردّ عليه بعمل عسكري، فحقّق نوعاً من التوازن والردع. وباعتقادي، أن الفجوة التي حقّقها الإسرائيليون ترتبط أساساً بالموضوع التكنولوجي؛ فهم أطلقوا أقماراً اصطناعية متقدمة جداً، واستخدموا الذكاء الصناعي المستخدم بكفاءة عالية، من خلال جمع المعلومات من الهواتف والحواسيب وزرع أجهزة. وأيضاً، هم يستطيعون تحليل كم هائل من المعلومات، بالإضافة إلى

علاقاتهم مع أجهزة الاستخبارات في المنطقة وفي العالم. إذاً، محور المقاومة يجب أن يعالج موضوع الفجوة التكنولوجية من خلال مواكبة التقنيات المتطورة التي يستخدمها العدو. وأيضاً، يجب تطوير المؤسسات كي يصبح استهداف الأفراد أقل. والنقطة التالية هي الحفاظ على الردع العسكري من خلال مواصلة بناء القدرات الهجومية، وأن تكون متلاصقة أو متكاملة مع تلك الموجودة في سوريا وفلسطين، ولاحقاً في العراق واليمن.

×ثانياً: التحديات المرتبطة بالمنع: بدايةً يجب منع مسار التطبيع من الوصول إلى أهدافه. وأهداف مسار التطبيع هي: بناء شبكة اقتصادية – تكنولوجية – سياسية تعزل من خارجها؛ عزل قوى المقاومة، وأثر نفسي بإحباط شعوب المقاومة. إن الردّ على مسار التطبيع يُطبّق عند تعزيز التكامل الاقتصادي، وبناء شبكات التعاون التكنولوجي والمعرفي والأكاديمي بين قوى محور المقاومة لإبطال أهداف مسار التطبيع، ودمج المطبعين ضمن دائرة الردع. وقد أصبح لليمن دور مهم بعد الخطوات الأخيرة؛ فبعد ظهور المقاومة في اليمن بات هناك ضغط على المطبِّعين في حال ذهبوا إلى خيارات خاطئة، فبات موضوع تطوير المقاومة في اليمن أمر ضروري جداً. بالإضافة، إلى منع عودة «داعش» وما يليه حيث هناك عدة مؤشرات؛ فقد صرّح القائد العسكري الأميركي ماكينزي أن مخيّمات اللاجئين باتت بؤرة للتجنيد، وهذا يعكس واقعاً ما، وجزء آخر يُراد منه تأكيد أهمية وجود الأميركي أمام العالم في سوريا والعراق.

ثالثاً: مواصلة البناء. هناك مجموعة من العناوين: بدايةً: بناء مشروعية المقاومة داخل الدول في المنطقة، وهذا يعني أنه يجب الالتفات إلى المصالح الاجتماعية اليومية للناس إضافةً إلى البعد الإيديولوجي. أيضاً، يجبأن نحافظ على إيمان الناس بجدوى المقاومة، وربط أهمية وجود المقاومة بمصالح الناس اليومية، سواء الأمنية أو الاستقلالية أو المعيشية. لذا يجب أن يصبح لخطاب قوى المقاومة بعد اجتماعي، في ظل سياسات اجتماعية تلحظ الفئات الأكثر فقراً لترطيب الانقسامات الهوياتية. إذاً، من المهم العمل على المشروعية الشعبية، والتكيّف مع توجهات الإدارة الأميركية الجديدة، وبناء تحالفات إقليمية ودولية أوسع، مع تركيا وغيرها، لتعزيز هامش المناورة لدينا وتأمين عمق اجتماعي لنا وبما يخفّف من حدّة الخلافات المذهبية والطائفية. وأخيراً، يجب الاستجابة بكفاءة لتطوّر أدوار بعض

القوى الدولية، مثل الصين وروسيا، في المنطقة؛ وهذه فرصة يجب التعامل معها بكفاءة لتكون لدينا مصالح مشتركة، ونكون أقوياء إزاء القوى الأخرى، ونستطيع فرض جزء من مصالحنا على هذه القوى.

الأستاذ محمد خواجه:

في موضوع استشهاد الجنرال قاسم سليماني، ومن خلال متابعة سيرته الجهادية والنضالية، أنا أعتقد أن مسيرة حياته حوّلته إلى رمز؛ فهو يملك العقل المخطط والصلابة والجرأة والقدرة على تحويل التحدّي إلى فرصة؛ وهذا من شأن القادة العظماء، حيث تحوّل سليماني إلى أيقونة تُلهم جميع أحرار وثوّار العالم. لن أتوسع في الحديث عمّا فعلته قوى المقاومة، فالإنجازات عديدة، والعدو يراكم عناصر القوة من خارج بُنيته المأزومة. وللأسف، فإن البنى العربية المترهلة والمنهارة كشفت الكثير من العلاقات التي كانت خفيّة على العالم. واليوم، القوى الرمادية مأزومة، لذا يجب علينا أن نفتّش عن آليات جذب لها.

الإسرائيلي مأزوم اليوم في بُنية مشروعه الصهيوني. من أهم الإنجازات التي قامت بها المقاومة أنها حوّلت الجيش القائم على فكرة الهجوم المباشر، الذي كان يوماً يُسمّى بـ»الجيش الذي لا يُقهر»، يقف عاجزاً أمام أبواب غزّة، التي تحوّلت إلى مخرز في خاصرة الكيان الإسرائيلي؛ ناهيك عن لبنان الذي استطاع، بفضل المقاومة، عام 2000 و2006، أن يخلع مخلباً من المخالب الثلاثية للمشروع الصهيوني القائم على ثلاث ركائز: الهجرة، التمدد، والاستيطان. الهجرة تحتاج إلى توسيع مساحات، ولكن الإسرائيلي اضطر إلى الخروج من لبنان عام 2000، فبات التمدد صعباً؛ ثم أتت حرب 2006 لتجعلها مستحيلة. هذا لا يعني أن الجيش الإسرائيلي لا يستطيع السيطرة على غزة أو بيروت؛ لكن السؤال هنا: ما هي الكلفة؟ وحتى متى يستطيع الاستمرار؟ هنا تكمن أهمية المقاومة. في البداية كان الإسرائيلي يدخل إلى قرية ما فيُحدث رعباً، ما يؤدّي إلى شلّ القوى. أما الآن، فدخوله إلى أي مكان يحفّز القوى المقاومة على التحرك؛ لذا هو يلجأ الآن إلى استراتيجية الضربات عن بُعد، إن على الجبهة السورية أو غيرها.

في الأشهر الماضية، وبوجود إدارة كإدارة ترامب تستفزّنا لإدخالنا في صدام مباشر كان سيرتدّ علينا بخسائر كبيرة، مارست الجمهورية الإسلامية الإيرانية استراتيجية الصبر؛ لكنني أعتقد أنه بعد بضعة أشهر يجب استبدال استراتيجية الصبر بالردع الاستراتيجي القائم على قواعد الاشتباك: ضربة، تقابلها ضربة كما فعلت المقاومة في لبنان؛ ما وصلت المقاومة إليه عامي 2000 و2006 كان نتيجة تراكم اشتباكي؛ عام 1981 خاضت المقاومة الفلسطينية اشتباكاً صاروخياً عدة أيام، طلب بعدها الإسرائيلي وقف إطلاق النار. أما الآن، فقد تطورت المقاومة في الجبهة اللبنانية والجبهة السورية؛ ورغم أن المقاومة لم تردّ على آخر عملية تمّت في سوريا، إلاّ أن الإسرائيلي بقي مربكاً خائفاً من الرد. المقاومة اللبنانية والجيش السوري يشكّلان الجبهة الشمالية، خاصة بعد ضعف الوجود التكفيري في سوريا.

من جانب آخر، لا يمكن لحركة تحرير أن تحقّق إنجازات إن لم تكن لديها أبعاد تتخطّى البُعد العسكري. إن البُعد الاجتماعي أساس لمشروع المقاومة، لأن الخوف على المستقبل يُفقِد الاهتمام بالمقاومة؛ فالناس سوف ينشغلون بلقمة العيش ويبتعدوا عن قضية الصراع مع الإسرائيلي. يجب إنتاج رؤية نهضوية لبعد التحرير كي يكون المواطن مرتاحاً من ناحية اجتماعية ومعيشية. فالإدارة الفلسطينية يجب أن تضع رؤية تُطمئن الشعب الفلسطيني أنه بعد تحرير الأرض ستكون هناك دولة متماسكة وطبيعية.

البروفيسور يوسف نصر الله:

أريد أن أُشير إلى الإنجاز الذي أسميناه «الردع المتبادل»؛ فالمطلوب أن لا يتآكل بسبب العديد من المصطلحات كـ«جزّ العشب وهزّ الأواني» وغيرها. لكن يجب أن لا نعزل الأمر عن الواقع؛ هناك أمران أساسيان لتكريس استراتيجية الردع المتبادل: أولاً أن يستكمل محور المقاومة بناء البنية التحتية المقاومة في الساحات الجهادية على نسق البنية اللبنانية؛ يُعبّر الإسرائيلي عن هذه البنية أنها صغيرة، ولكنه يخاف من خطرها في المستقبل. لذا هو يُسرِّع الخطى الآن خشية أن يغضّ النظر عن الساحة السورية أو العراقية، ثم بعدها يكتشف أنها تطورت كما في الساحة اللبنانية. إذاً، عجلة الوقت ليست في مصلحته، وهي لمصلحة

محور المقاومة. ثانياً، إن محور المقاومة يُستنزف الآن في الحرب ضد التكفيريين، فهم خطر وجودي. أيضاً، مشروع المقاومة يفتقر إلى الرؤية المتكاملة والتشبيك الاقتصادي؛ والأمر الأخير هو جرأة الإسرائيلي على الاعتداء وعلى المبادرة والفعل، والمسار متصاعد، خاصة في سياق الضربات الأمنية والردود عليها مثل الرد اغتيال القائد قاسم سليماني الذي لم يكن على قدر الجريمة، وربما شجّع الإسرائيلي على أن يتمادى.

أريد أن أتمايز قليلاً مع الدكتور حسام في موضوع المواكبة التكنولوجية لترميم الفجوة الأمنية. حقيقةً، إن الفجوة الأمنية تكشّفت أخيراً ليس نتيجة لضعف تكنولوجي فقط، بل بسبب بعض الضعف البشري. فالإسرائيلي استطاع أن ينظّم شبكة أمان داخل فلسطين المحتلة من الصعب اختراقها أمنياً؛ لذا، فإن محور المقاومة يجب أن يُراجع حصانته من هذه الناحية.

قراءة في كتاب:

الهيمنة الأمريكية على الأمم المتحدة ومستقبل الصراع الدولي دراسة في فلسفة السياسة

مراجعة: حسن صعب

* تأليف: د. محمد يوسف الحافي.
* نشر: مركز دراسات الوحدة العربية.
* الطبعة الأولى: 2014.

يقول المؤلف إن ظاهرة الصراع الدولي لم تنفصل عن تفاعلات العلاقات الدولية منذ بروز الدولة القومية في القرن السابع عشر، وتبلور أول تنظيم دولي بعد اتفاقية «وستفاليا»؛ بل ظلّت الصراعات الدولية تمثّل المؤثّر الرئيسي في شكل النظام الدولي. فقد تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب العالمية الثانية للدفاع عن أوروبا من خطر النازية والفاشية، فشكّلت تحالفاً دولياً أطلقت عليه اسم «الأمم المتحدة»؛ ومن ثمّ تبنّت الولايات المتحدة فكرة إنشاء المنظمة الدولية، تبعاً للرؤية الأمريكية لعالم ما بعد الحرب. وقد أُنشئت الأمم المتحدة بهدف رئيسي، تمثّل في حفظ السلم والأمن الدوليين؛ لكن الهيمنة الأمريكية على المنظمة جعلت من المنظمة الأممية أداة لتنفيذ سياساتها الرامية إلى السيطرة على العالم، والتفرّد بالقرار الدولي.

تتمحور إشكالية الدراسة حول التناقض الذي يكتنف التعامل الأمريكي مع المنظمة الدولية. ولعلّ البحث في تلك الإشكالية في إطار فلسفة السياسة يقود إلى الكشف عن التناقضات بين ما تتبنّاه الأمم المتحدة من أهداف ومبادئ تتّسم إلى حدٍ بعيدٍ بالأخلاقية

والإنسانية، وما تمارسه الولايات المتحدة من هيمنة على الأمم المتحدة، تخوّلها فرض سياستها البراغماتية في تعاملها مع تلك الأهداف والمبادئ، وتطويعها لخدمة مصالحها في إدارة الصراعات الرامية إلى السيطرة على مجريات السياسة الدولية.

في الفصل الأول من الكتاب، تناول المؤلّف التأصيل النظري لمفهومي الصراع والهيمنة ومظاهر الهيمنة الأمريكية، في حين تناول الفصل الثاني بالنقد مبادئ الأمم المتحدة وأهدافها، بوصفها غايات إنسانية، وملامح الممارسات السياسية للأمم المتحدة. أما الفصل الثالث، فناقش آليات الإدارة الأمريكية في تطويع قرارات المنظمة، بينما ناقش الفصل الرابع تداعيات الهيمنة الأمريكية، وجدل المفكّرين وفلاسفة السياسة حول مستقبل الصراع الدولي. وأخيراً، حاول الباحث طرح رؤية استشرافية لمستقبل الصراع الدولي، وما يتبعه من تغيّر في العلاقات الدولية في إطار الأمم المتحدة وخارجها، وما قد يرشح عن هذا التغيّر من تداعيات على مستقبل المنظمة الدولية.

أما أبرز الطروحات والأفكار التي أوردها المؤلّف في كتابه، فيمكن عرضها في السياق الآتي:

أولاً: تطوّر مفهوم الصراع الدولي مع بروز الدولة القومية وفصلها عن الدين، حيث اعتُبرت الحرب مهمة قومية، ووظيفة سياسية ترتبط بمصالح الدولة وأهدافها. كما ارتبطت الحرب بالوجود السياسي للدولة، وعلاقاتها بالدول الأخرى.

ومن الأهمية بمكان أن نوضح الخط الفاصل بين الصراع والحرب – يستطرد المؤلّف – حيث يمثّل الصراع ظاهرة متأصلة ومتجذّرة في العلاقات البشرية، ولها مضامين ومظاهر مختلفة (اقتصادية، سياسية، أيديولوجية). وقد تتطور هذه المضامين بين الأطراف المتصارعة، وعندها يدخل الصراع مرحلة مختلفة، فتذهب أطراف الصراع إلى استخدام القوة العسكرية (الحرب) بهدف إخضاع الطرف الآخر لرغبات الطرف المنتصر.

من هنا، لا يمكن فهم السياسة الدولية عقب الحرب العالمية الثانية بمعزلٍ عن سياسة الهيمنة التي تبنّتها الولايات المتحدة الأمريكية؛ لكن تلك الهيمنة لم تكن وليدة الحرب

الباردة، بل إن جذورها تمتد إلى ما هو أبعد من ذلك بكثير. فقد نجحت الولايات المتحدة في تصميم نموذج يمكن تصديره إلى مناطق مختلفة من العالم، وتتحكم من خلاله بمفاتيح إدارة المناطق التي تستهدفها المطامع الأمريكية.

ويستنتج المؤلّف أن الولايات المتحدة قد استخدمت كل الوسائل والأدوات (ومنها الحروب التي شنّتها ضد أفغانستان والعراق) لتحقيق مصالحها وأهدافها الاستراتيجية، وذلك مع تطوّر مظاهر الهيمنة الأمريكية، في إدارتها للصراع الدولي، كتفعيلها لمبدأ الأمن الجماعي، وسياسة التحالفات الدولية، إضافة إلى هيمنتها على الأمم المتحدة، وأهم أجهزتها المتمثلة بمجلس الأمن، وبما جعل منها القطب الأوحد المهيمن على «النظام العالمي الجديد».

ثانياً: يتحدث المؤلّف عن «الأمم المتحدة بين الغايات الإنسانية والممارسة السياسية»، من خلال رؤية نقدية لبعض مبادئ الأمم المتحدة، التي تحتوي على معايير فضفاضة وغير خاضعة لأيّ ضوابط محدّدة، بحيث تعطي للدول القوية ذات النفوذ السياسي القدرة على التأثير من خلال مكانتها، ودورها في مدى تنفيذ الإجراءات والسياسات العامة التي يقرّها مجلس الأمن، من خلال معالجته للصراعات الدولية التي تُعرض عليه؛ ومن ثمّ يتم استغلال هذه المبادئ والأهداف في صراعات معيّنة، وتبريرها على أنها جاءت تطبيقاً لمبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة.

إن هدف حفظ السلم والأمن الدوليين وحماية مبدأ السيادة ظلاّ حبراً على ورق، كما تُبرز الممارسة السياسية للأمم المتحدة، والتي شكّلت القضية الفلسطينية أوّل محطاتها. ومن الواضح أن قدرة الأمم المتحدة على حفظ السلم والأمن الدوليين باتت مشلولة، وخصوصاً إذا كان المعتدي يتمتع بحماية إحدى الدول الكبرى، حيث نسف الفيتو الامتياز الممنوح للدول الخمس الكبرى، مبادئ الأمم المتحدة الأساسية. لقد تحوّل «الفيتو» إلى أداة لتعطيل عمل المنظمة الأممية، وحرق ميثاقها، وثنيها عن القيام بدورها في دعم حقوق الشعوب ونضالها الوطني.

ثانياً: يُفنّد المؤلّف بعض آليات الإدارة الأمريكية وأساليبها في تطويع قرارات الأمم المتحدة، مثل التفسير الأميركي لحق الدفاع عن النفس، الذي يتناقض مع المواد الأساسية من ميثاق الأمم المتحدة ومبادئها، كتحريم استخدام القوة في العلاقات الدولية، بالإضافة إلى مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء. كما تهدف الولايات المتحدة إلى تبرير الحروب الوقائية، مُبتعدة تماماً عن نصوص ميثاق الأمم المتحدة التي كانت هي الطرف الرئيسي في صياغتها.

وتُعدّ السيطرة الأمريكية على مجلس الأمن باستخدام حق «الفيتو» أحد أهم آليات وأساليب الإدارة الأمريكية في تطويع قرارات الأمم المتحدة، في ما يتعلق بإدارة الصراع الدولي؛ فالولايات المتحدة تُعدّ الدولة الأكثر استخداماً لحق الفيتو منذ عام 1970؛ فقد استخدمته 45 مرّة في الفترة (1989 – 1970)؛ كما كانت تتّهم الأمم المتحدة دائماً بالفشل، وتقلّل من أهميتها، في حين يكتشف من يتتّبع سجل الفيتو الأميركي في مجلس الأمن سبب عجز المجلس عن القيام بدوره لجهة حفظ السلم والأمن الدوليين.

ومع بروز مفهوم «الشرعية الدولية» خلال أزمة الخليج الثانية (91 – 90)، وبعد انهيار الاتحاد السوفياتي، انفردت الولايات المتحدة بالسيطرة على القرار الدولي. فبعد أن كانت تصيب مجلس الأمن بالشلل جرّاء إفراطها في استخدام الفيتو، ظهرت حالة شبه توافق بين القوى العظمى، والتي بدأت تتّجه إلى تفعيل مجلس الأمن، والذي تجاوز صلاحياته في كثير من الأحيان، وتحديداً حيث هيمنت الولايات المتحدة على عملية صنع القرار فيه بطريقة تخدم مصالحها فحسب.

ثالثاً: حول تداعيات الهيمنة الأمريكية على الأمم المتحدة ومستقبل الصراع الدولي، يقول المؤلّف إن الولايات المتحدة تعمل على إفشال أي مقترحات لإصلاح الأمم المتحدة، طالما بقيت هذه المنظمة بواقعها الحالي تخدم مصالح الرأسمالية العالمية، بزعامة أميركا. كما بات جلياً أثر الهيمنة الأمريكية في عدم إجراء أي إصلاحات جوهرية في بُنى المنظمة وأجهزتها، وخصوصاً مجلس الأمن، وذلك بهدف الإبقاء على الهيمنة والسيطرة

الأمريكية على الأمم المتحدة وقراراتها، كونها المنظمة السياسية الدولية التي تضطلع بمهمة حفظ السلام العالمي.

لكن ظهرت مؤشرات واضحة على اختلال نظام الهيمنة الأمريكية الذي فُرض على العالم عقب حرب الخليج الثانية (1991 – 1990)، حيث أُعلِن عن مولد النظام العالمي الجديد. وقد اعتمدت الولايات المتحدة على الإفراط في استخدام القوّة العسكرية خلال ما أطلقت عليه «الحرب على الإرهاب». واستطراداً، فإن أبجديات الصراع الدولي تغيّرت، وإن الصراع العسكري والأيديولوجي تراجع لمصلحة التعاون المتبادل بين مجموع القوى الدولية؛ وبمعنى آخر، إن ظهور منظومة عالمية جديدة، تمثّل حالة وسطية بين الاعتراف بالقوّة الأمريكية كقوّة عظمى لها مصالحها والنظام المتعدد الأقطاب، قد يؤدّي إلى نمط توافقي مختلف من التفاعلات الدولية، بحيث تتراجع فيه الزعامة الأميركية.

ولم تقتصر التحوّلات التي شهدها النظام الدولي عقب انهيار الاتحاد السوفياتي على التحوّل من نظام القطبية الثنائية إلى نظام أحاديّ القطبية تتزعمه الولايات المتحدة، بل إن التغيّر أصاب طبيعة القطبية نفسها، من حيث توزيع القوة والسلطة بين التكتلات أو القوميات، إذ أصبحت القطبية تتحدّد من خلال سيادة شبكة كبيرة ومعقّدة من التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على المستوى الدولي. وتتمثل هذه الشبكة بوجود «منظومة رأسمالية عالمية»، لا تهيمن على النظام الدولي فحسب، بل أصبحت تشكّل قلب النظام العالمي وتتحكم في توجهاته ومساره.

وفي الختام، يتوقع المؤلّف سيناريوهين اثنين لمستقبل الأمم المتحدة، وذلك على النحو الآتي:

أ – **السيناريو الأول**: من الممكن أن تواجه الأمم المتحدة المصير نفسه الذي واجهته عصبة الأمم؛ وهذا يعني اندلاع حرب عالمية ثالثة تُفضي إلى واقع دولي جديد، بحيث تختفي المنظمة وينتهي دورها.

ب – **السيناريو الثاني**: بقاء المنظمة قائمة بالفعل، وتعمل في مجالات مختلفة، لكنها غير

فعّالة في المجال السياسي، وذلك بفعل الصراع بين الدول الكبرى، سواء في إطار الأمم المتحدة أو خارجها.

وأخيراً، «يبشّر» المؤلّف بأن الأمم المتحدة بنظامها الحالي، ما لم يتم تعديل ميثاقها، ستظل أسيرة لهيمنة الطرف الأقوى في معادلة الدول الخمس الكبرى. فقد بات من المؤكد عدم وجود إرادة حقيقية لإجراء تعديلات على ميثاق المنظمة، أو بالأصح فشلت الجهود الإصلاحية الخاصة بالمنظمة. وعليه، يرجّح المؤلف السيناريو الثاني (انحسار دور الأمم المتحدة في المجال السياسي، ويعدّه أكثر منطقية وواقعية.

ملحق خاص

بالشهيد قاسم سليماني

الدكتور يوسف نصرالله*

قاسم سليماني: سيد شهداء محور المقاومة

تقودنا تجربة الحاج قاسم سليماني إلى عوالم إنسانية متجاورة، وإلى أيام من أيام الله العظيمة الخالدة التي لا ينطفئ ذكرها، ولا ينضب زيتها، ولا تذهب ريحها، ولا تنال العاديات من طهرانيتها ورمزانيتها. لقد كان أبلغ تجسيدٍ لرؤى القرآن وبصائره العظيمة، وأصدق تعبيرٍ عن مفاهيم الإسلام وقيمه النبيلة السمحاء التي قلّما نقع عليها مجتمعة وبنحو مكثف في مشهدية درامية واحدة ومحدّدة، والتي قلّما بلغت في مداها ورحابتها مبلغ قاسم سليماني بها؛ في صبره وإيثاره وجهاده وتضحيته وإبائه وشهادته. حيث قدّم أبلغ مصاديق تلك المفاهيم، وارتقى بها إلى مصافي الفكرة المتعالية التي ضمّنها الله سبحانه وتعالى محكم آياته، في ترجمة بشرية، وفي نسخة عملانية ربّانية حيّة، بدا معها أنّ إلهاماً صعد من الأرض لحظة عروجه شهيداً، بدلاً من أن يهبط من السماء. كأنما كان فينا وجه الله الأقرب والأرحب والأسمى والأشدّ تجذراً في عذابات الإنسانية وآلامها وأوجاعها.

المثير أن خبر ارتقاء الحاج قاسم شهيداً لم يكن من خارج دائرة التوقع والاحتمال لدينا، كنا نتهيّبه وننتظره كقدرنا المحتوم. ولذا، لم يكن الوقع مفاجئاً أو صادماً أو مستغرباً؛ بل وعلى خلاف ذلك، كان موضع الدهشة والحيرة والاستغراب يكمن في تأخر شهادته كل هذا

* رئيس مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية وأستاذ جامعي.

الحين وهذا الوقت، وهو العاشق الذي مشى إليها منذ أربعين عاما ثابت الوجهة وواثق الخطى دونما تعب يعتريه أو كلل أو خوف، ودونما وهن ينال منه أو ضعف أو تردّد. كان خلالها على موعد دائم مع الحروب ومع السير على حافة الموت وحافة الشهادة، وعلى موعد مع ركوب المخاطر والأهوال، بحيث بدا، كما تفصح صولاته وجولاته في ميادين القتال وساحاته، أنّ وقوفه على (الشهيد الحي)، وإنّه بحق (صانع الفتوح والانتصارات). وذلك قبل أن تتنّزل عليه النعمة الإلهية ليكون (سيد شهداء محور المقاومة).

لقد كان الحاج قاسم أشبه بالأنبياء والأولياء، ضاقت به الجغرافيا والحدود فاتسعت لديه الرؤية، وتطاولت قامته من موطنه (كرمان) الى أربع رياح الأرض، عابرة فوق الأديان والمذهبيات والقوميات والعرقيات والإثنيات والحساسيات الاجتماعية والمناطقية المتنوّعة والمختلفة، في مسعى منه إلى تجسير المتباعدات بوشائج وجدانية وعاطفية خالصة تتعهّدها بالمواءمة والتأليف، وفي مسعى إلى تعزيز ترابط الساحات وتضامنها وتكافلها بما يحول دون تمكّن الأميركي أو الإسرائيلي من استفرادها كلٍّ على حدا، وبما يدفع باتجاه تشكيل جبهة انسانية واسعة في مواجهة الظلم ومشاريع التسلّط والاستلاب والهيمنة الأميركية– الإسرائيلية في المنطقة والعالم. وأيضاً في نزوع– لطالما تملّك الحاج قاسم– إلى تعميق الارتباط الايماني والروحي بالبعد الجيوستراتيجي للصراع بنحو يرتقي معه الفعل المقاوم من حدود جغرافيا الاشتباك، ومن دائرة النشاط العسكري على أهميته ومحوريته، إلى وصفه رسالة إنسانية وحضارية، تتوافر لديها القدرة والأهلية على إدارة الصراع، كما على تثقيله بمحتوى فكري ومقاربات معمّقة لواقعه وأبعاده ومستوياته، ليصبح والحال، صراعاً استراتيجياً وجودياً وطهرانياً واعياً، ليس بمقوّماته الجغرافية ومحدّداته السياسية فحسب؛ بل بقيمه ورسالته ومقاصده ومنطلقاته وأهدافه ورؤاه.

كانت شهادة الحاج قاسم كجهاده حدثاً تأسيسياً في نهضة الأمة ورفعتها واقتدارها، وانعطافة حادّة في تثويرها وتحفيزها والارتقاء بوعيها. لقد أريد لإخراج الرجل من المعادلة أن يحقّق فائدة استراتيجية توفّر لواشنطن كما لحليفتيها تل أبيب والرياض، الانفكاك عن ألدّ أعدائهم وأشدهم بأساً على مرّ أزمنة الصراع وفصوله. لكنّ المفاجاة الصارخة أنّ طهرانيته الثورية أصبحت مصدر إلهام الجماهير وتحشيدهم وتحريضهم، وأنّ روحه غدت أيقونة المجاهدين والثوريين والأحرار الذين وجدوا فيها القدوة والأنموذج،

وتطلعوا إليها بوصفها الفكرة الخلاصية المتعالية للشعوب المقهورة. وأنّ دماءه الطاهرة تحوّلت إلى فيض جارف من غضب وثورة، بعد أن قيّض لها أن ترسي معادلة تاريخية جديدة للمواجهة القائمة، وأن تخرج القوة الرافضة لمشروع الهيمنة الأميركية الإسرائيلية على امتداد العالمين العربي والإسلامي من حيّز الإمكان إلى حيّز الفعل. لقد كان لهذه الشهادة المباركة أن تضعنا جميعاً أمام تحدّي البحث عن الكيفية المثلى التي ينبغي أن يصار من خلالها إلى الإعلاء من شأن المقاومة، وإلى الاضطلاع بمسؤولية التعبير عن مضامينها وقيمها الإنسانية– كثقافة وممارسة وسلوك، وكأطر عمل قابلة للحياة– بنحوٍ لا يجد سبيلَه إلى الإكتفاء بالأقلِ من التحرير الشامل والكامل للإنسان وللتراب وللمقدسات.

يُرى إلى الحاج قاسم أنه رجل مرحلة أدّاها وأتّمها وأنجز– على أكمل وجه– ما استوجبته من متطلبات البناء والتحضير والإعداد والتطوير والجاهزية، ومن مستلزمات جعلِ القدرة أكثر كفاءة وفعالية وتأثيراً (نوعاً وكمّاً ودقة وتدميراً ومديات). ما فرض على صانع القرار في كلّ من واشنطن وتل أبيب المزيد من التعقل والتريّث. وأسهم في تقييده والحؤول دون ارتكابه مغامرات عسكرية واسعة خلال السنوات الماضية، ربطا بإدراكه للمفاعيل الاستراتيجية المترتبة على تفعيل هذا المستوى من القدرات التي أرست وعززت معادلة ردع إقليمية غير مسبوقة. فضلاً عن إدراكه لمحدودية فعالية أيّ خيار استباقي في مواجهتها. وهذا على أهميته هو بعض عطاءات الحاج قاسم ومنجزاته العظيمة. الإنصاف يقتضي منا أن نضيف القول: إنه ثورة متواصلة ورجل كل المراحل بلحاظ دوره في تطوير استراتيجيات القوة والردع، وتفعيل سياسات المواجهة، وتوفير شبكات أمان فاعلة، نقلت محور المقاومة من حالة الدفاع السلبي إلى القدرة على الإمساك بزمام المبادرة والفعل، وبنحو جعله أكثر ندية في مواجهة المحور الذي تقوده واشنطن في المنطقة. كما بلحاظ دوره في صنع الانتصارات الميدانية العظيمة التي تخلقت كنقيض معياري ومفهومي ومرجعي لكلّ لازمة الهزائم والانكسارات والنكبات والنكسات التي حكمت تاريخ الصراع مع العدو طيلة عقود من الزمن، وترسّبت في الوعي العربي الجمعي كقدر لا يردّ ولا يبدّل.

لماذا قاسم سليماني؟

لا شك أنّ اغتيال الحاج قاسم سليماني لا يحتاج– من المنظور الأميركي– إلى محرّضات ومبرّرات؛ فالرجل لطالما كان بذاته هدفا مشروعا للإستخبارات الأميركية، ربطا بموقعه في محور المقاومة، وربطاً بتأثيره الاستثنائي في هذا المجال، وبدعوة الإنتقام من دوره في كل الهزائم التي منيت بها الولايات المتحدة في العراق وأفغانستان، وأيضاً بوصفه مسؤولاً مباشراً، ليس عن إعاقة المشروع الأميركي وإزعاجه وعرقلة سياساته وحسب؛ بل عن فشل هذا المشروع وتقويض مرتكزاته في المنطقة. لكنّ الأميركي أراد بالموازاة، أن يتكفل الاغتيال بتحقيق جملة أهداف ذات طبيعة استراتيجية. ما جعل أولى التحدّيات التي تواجه محور المقومة، هي توافر القدرة على تعطيل الأهداف التي توسّلها الأميركي من حادثة الاغتيال:

1 - تعزيز واشنطن لردعها المتآكل في العراق:

ثمّة قلق أميركي متعاظم من الواقع الآخذ في التشكّل في الساحة العراقية، ربطا بما يتصل بمصالحه وحضوره في المنطقة، وربطاً بما يتصل بمتطلبات وموجبات الأمن القومي لحلفائه لا سيما الكيان الإسرائيلي، وذلك سواء لجهة قدرة إيران على ملء الفراغ المستجدّ الذي قد تحدثه السياسة الأميركية الذاهبة إلى التخفّف من أعباء الشرق الأوسط تقليلاً لتورّطها المباشر في أزمات المنطقة، أم لجهة بروز «الحشد الشعبي» كقوة إقليمية وازنة وصاعدة ومقتدرة، وما يعنيه هذا الأمر من إدخال العراق عملياً في أيّة مواجهة مفترضة كشريك فعلي إلى جانب محور المقاومة. وللغاية، أرادت واشنطن من حادثة الاغتيال الاستثمار في تعزيز ردعها المتهالك والمتآكل في العراق، وتمديد هذا الردع، انطلاقاً من العراق إلى كل ساحات الكباش والمواجهة مع محور المقاومة، بما يحول دون تعرّض مصالحها وقواتها وقواعد انتشارها في المنطقة إلى مخاطر الاستهداف والاستنزاف.

2 - الحرب على النفوذ الإقليمي لإيران:

لقد أراد الأميركي في سياق سعيه إلى إحداث تحوّل مهم في المواجهة القائمة مع محور المقاومة؛ تدشين مرحلة جديدة عنوانها الحرب على النفوذ الإقليمي لإيران. وهي مرحلة تقتضي بالضرورة:

تبنّي سياسة عملانية تجسّد «الارتقاء» الذي لطالما دعا إليه حلفاء واشنطن (تل أبيب والرياض)، لإحداث تغيير في ميزان القوى الإقليمي، بنحو يعيد الاختلال لمصلحتهم.

تفكيك بنية عسكرية – سياسية تمتدّ من طهران إلى غزة، مروراً بكل ساحات الكباش الممتدة على طول الإقليم.

وكان الأميركي لتقطيع أوصال هذه البنية؛ قد تبنّى سياسات متعددة (الضغوط القصوى، عزل الساحات وإضعاف علاقة كل منها بامتدادها الجغرافي، إشغال كل ساحة بمآزقها ومآزمها ومشكلاتها الداخلية...).

لكنّ فشل هذه الخيارات معطوفاً على فشل الرهانات الأخرى (رهان العقوبات ومعه المسارات المكمّلة لاستراتيجية الخنق، ورهان الاستثمار في مطالب الناس المحقّة والمشروعة لتوجيه بوصلة النقمة والغضب باتجاه المقاومة، والدفع باتجاه نزع المشروعية الشعبية والوطنية عنها من خلال تصويرها كأداة للسيطرة الإيرانية،...)، كما تعثر هذه الرهانات وقصورها عن تحقيق الأهداف المأمولة منها، لجهة أن تفضي إلى إعادة إنتاج واقع سياسيٍّ يؤسّس لإمكانية تغيير المعادلة القائمة في المنطقة؛ هو الذي جعل الأميركي مدفوعاً بعجلة الوقت التي تعمل لغير مصلحته، يعتقد أنّ اغتيال الحاج قاسم سليماني، بوصفه عنوان الإمتداد الإقليمي لإيران، وبوصفه الجسر الواصل بين القلب والمركز (طهران) وبين فواعل المقاومة في الساحات الأخرى؛ سيشكل نقطة الارتكاز التي يؤدّي ضربها إلى تفكك المحور، وانفراط عقده، وتشظي أضلاعه وأطرافه ومكوّناته.

3- إحكام الحصار على فلسطين:

لقد سعى الأميركي من خلال عملية الاغتيال إلى الإطباق على فلسطين، والحؤول دون تجرّعها لمقوّمات المناعة الداخلية التي كان الحاج قاسم يجهد في بعثها، ويعكف على تهيئة وإنضاج الظروف المساعدة والمؤاتية، ليس لبقائها عصيّة على الإلغاء والشطب وحسب، بل لإطلاق قطار تحرير كامل ترابها من البحر إلى النهر. وللغاية، كان الحاج قاسم قد جهّز جيشاً من القادة والمقاتلين، ووفّر صنوف الدعم وبرامج التدريب والتجهيز والتسليح والتطوير والتعزيز. ما تسبّب بإثارة هلع تل أبيب وقلقها، ومن خلفها واشنطن؛ لأنّ دور

الرجل تعاظم وتطوّر حتى بات، وفقاً لرئيس الموساد السابق تامير باردو «الوحيد القادر على جرّ الجيش الإسرائيلي إلى حربه المقبلة». فليس من المبالغة القول؛ إنّ ما من صاروخ أو رصاصة أو بندقية، وما من تقنية أو خبرة أو تجربة أو قدرة قتالية نوعية وغير نوعية، عبرت في رحلة برزخية إلى قطاع غزة، وإلى الأراضي المحتلة في داخل فلسطين، وكانت لها فضيلة تغيير المعادلات، وصنع الانتصارات، وتحقيق الردع والإقتدار، ورسم قواعد الاشتباك التي توفّر الحماية للمدنيين الفلسطينين، وتمنح المقاومين القدرة على المناورة والحركة؛ إلا وتحمل بصمة الحاج قاسم، ورسمه ونبضه وروحه التي لطالما رتّلت في سرّ فلسطين آيات البوح والعشق، وكانت تمنّي النفس بالشهادة على أسوارها.

الانتقام - القصاص العادل

لا يوجد في المعسكر الأميركي بكل مركبّاته ومكوّناته، من شخصيات ومراكز ثقل ومنشآت ومصالح حيوية، هدفاً يمكن أن يشكّل قيمة مناسبة مضادة، تعدل حذاء قاسم سليماني. ففقدنا كبير لا يقاس، وخسارتنا عظيمة لا يعوّضها أيّ رد انتقامي، غير متناسب مع هول الجريمة. أمّا الرد الأولي الذي تمثل باستهداف قاعدة عين الأسد الأميركية في العراق، وإنْ كان غير مسبوق لجهة أن تتجرأ دولة منذ الحرب العالمية الثانية على استهداف قاعدة عسكرية أميركية، فضلاً عن أنه كشف بوضوح تصميم إيران على المضي في المواجهة، وعكس قدرتها وارادتها وجرأتها على المبادرة والفعل؛ فإنّه ما كان إلا فاتحة لعهد جديد من الاشتباك المستمّر مع الأميركي، وإلا خطوة أولى في مسار طويل.

لقد أريد للضربة الأولى أن تكون مباشرة وسريعة، وأن تحمل التوقيع الرسمي للجمهورية الإسلامية في إيران لاعتبارات عديدة؛ تتصل بهيبة الدولة ومكانتها الإقليمية ودورها في المنطقة، وتتصل بتثبيت معادلات الردع في مواجهة واشنطن، كما تتصل باستنهاض الروح الثورية في نفوس الشباب على امتداد العالمين العربي والإسلامي، وضداً على كل أشكال الدعاية المغرضة التي حاولت إشاعة الوهن ومشاعر الإحباط بدعوة أنّ إيران لن تردّ، وأنها على طريقة الأنظمة العربية التقليدية ستحتفظ بحق الردّ في المكان والزمان المناسبين؛ لكن الضربة الصاروخية على أهميتها ودلالتها، لم تشكل إلا عتبة الردّ الاستراتيجي الموعود والقادم بعنوان تحرير المنطقة من الهيمنة الأميركية على قرارها ومواردها وقدراتها. ذلك

إن القصاص العادل يقتضي– بالأقل– تبديد الرهان الأميركي، وتحويل ما كانت ترى إليه واشنطن فرصة استراتيجية لفرض معادلات جديدة تتصل بمستقبل العراق، ومنه بمستقبل المنطقة، إلى تهديد خطير لها يقود حتما إلى عراق خارج دائرة تأثيرها، وإلى منطقة خارج مدار نفوذها وسيطرتها.

أخيراً، نقول في الحاج قاسم، كما قيل في الأولياء والصالحين: «جزى الله قاسما خيراً، كان عظيماً مهاباً، أكبر من الجبل، وأصلب من الصخر، والله لقد تزلزلت بموته عالم وأمة، وفرح بموته عالم وأمة، فلمثل قاسم فلتبكي البواكي».

بعقيدة العزم والإيمان مضى القائد قاسم سليماني شهيداً

عماد مصطفى*

في مقابلة أجرتها إحدى الفضائيات مع الشهيد القائد قاسم سليماني، أكد على أنّ «من يُقاتل في الحروب هي الروحية والعزم والإيمان وليست الإمكانات فقط». هذه العبارة القليلة الكلمات، العميقة المعاني في عبرها ودروسها، كان لها فعل التأثير على ساحات المقاومة، بدولها وقواها، لأنّ من راهن على غياب الشهيد الكبير، بقتله الجبان له ولرفاقه، عن ساحات المواجهة مع القوى الظلامية ومشغّليهما وداعميهما وممولهما، ما من شأنه قصم ظهر المقاومة، فهو واهم، لأنّ الحقائق في الميدان الجغرافي المتعدد أسقطت هذا الرهان على تأثيرات وتداعيات الاغتيال، ودليلنا ما يأتي:

الهجوم التطبيعي المعاكس الذي تقوده إدارة الرئيس الأمريكي ترامب في المنطقة، تعويضاً على فشل مؤامرتهما على سورية بعد عشر سنوات من حربٍ كونية عليها، وفشل أهداف عدوان التحالفٍ السعودي على اليمن منذ خمس سنوات، والقضاء على تنظيم «داعش» في العراق.

المساهمة كعامل محوري في تظهير وتسريع الخطى نحو عالم متعدد الأقطاب، لقوىً ناهضة في العالم ، بعد أن استحوذت الولايات المتحدة على موقع القطبية الأحاديّة منذ بدايات تسعينات القرن الماضي ، على وقع انهيار

* عضو المكتب السياسي في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة.

الاتحاد السوفياتي والمعسكر الشرقي الذي كانت تقوده آنذاك .

ما يعانيه الكيان الصهيوني من مأزق وجودي يحاول جاهداً نكرانه، مصحوباً بأزمة سياسية حادّة غير مسبوقة، وتخبّط وعجز المؤسسة العسكرية، والتي بدت مشلولة ومكبّلة اليدين أمام قوى المقاومة في شمال فلسطين وجنوبها، مع تنامي حضور المقاومة على جبهة الجولان.

السقوط المدوّي للرئيس دونالد ترامب (وإدارته وحزبه) في الانتخابات الأمريكية ، بسبب سياساته الحمقى على غير صعيد ومستوى .

بهذه الروحية والعزم والإيمان أمضى الشهيد الحاج قاسم حياته الجهادية ، متنقلاً بين ساحات المواجهة في العراق وسوريا ولبنان وغيرها من الساحات ، إلى أن قضى شهيداً على طريق عزّة وكرامة وتحرير الأمّة ، من قوى الطغيان والعدوان والاستكبار العالمي ، المتمثل في التحالف الصهيو أمريكي والرجعي التكفيري .

لقد مثّل الشهيد سليماني علامة فارقة في بلد شكّل بانتصار ثورته حالة فريدة لا مثيل لها في منطقتنا، على كل الصعد والمستويات، لما كرّسه الشهيد بتقديم نفسه قرباناً في خدمةً قيم الثورة الإسلامية الإيرانية بقيادة الإمام الخميني (رحمه الله)، والتي واصل مسيرة تجذير مفاهيمها ومبادئها مرشد الثورة الإمام السيد علي الخامنئي. وقدّم الشهيد قرباناً من دمائه لتضيء مع دماء سائر الشهداء سراجاً لا ينطفئ.

باستشهاد القائد قاسم سليماني ازداد يقيننا وإيماننا أنّ دمائه وسائر الشهداء، ستبقى حافزاً لكل قوى المقاومة والأحرار في العالم على مواصلة المسيرة التي انتهجها شهيد فلسطين والقدس طالما هناك ظالم ومستكبر ومحتل في هذا العالم ، الذي لابد أن تسوده العدالة والحرية والكرامة .

قاسم سليماني: معنى الرجل ومعنى شهادته

تيسير الخطيب*

من هو عدوٌ لـ«إسرائيل» هو عدوٌ لأمريكا، ومَن هو حليفٌ لـ«إسرائيل» هو حليُف وصديقٌ لأميركا ومن هو خطرٌ على «إسرائيل» هو خطرٌ على أمريكا؛ بهذا المعيار يجب أن نفهم لماذا تمّ استهداف قاسم سليماني من قِبل الولايات المتحدة، شيطان هذا العصر .

لقد استُهدف قاسم سليماني لنفس السبب الذي استُهدف من أجله فتحي الشقاقي وأحمد ياسين وعماد مغنيّة، والعشرات من قادة مقاومة المشروع الصهيوني ممّن لا يتسع المقام لذكرهم جمعياً.

والحقيقة الواضحة، والتي قد تغيب عن الأذهان بفعل التضليل: إن المشروع الصهيوني ما كان له أن يقوم بذاته وبإمكانياته ولو كانت المعركة بين الفلسطينيين وهذا الكيان فقط؛ ولما استمرّت المأساة الفلسطينية وامتدت لهذه العقود الطويلة .

على مدار عمر النكبة الفلسطينية، كان هدف القوى الاستعمارية الاستكبارية هو ضمان وجود وبقاء الكيان الصهيوني، ورفده بكلّ وسائل القوّة العسكرية والأمنية والسياسية والاقتصادية من جهة، وحرمان الفلسطينيين من قدرة الذود عن حقوقهم والتمكن من

* كاتب وباحث فلسطيني.

مقاومة هذا الكيان وحقّهم في استعادة كرامتهم وأرضهم السليبة من جهة أخرى.

عندما انتصرت الثورة الإسلامية في إيران، واتخذت إيران الثورة والدولة، القدس هدفاً وشعاراً لها، تمتّع الفلسطينيون، ولأول مرّة، بدعم حقيقي وملموس من قوّة إقليمية كبرى وصاعدة تُحسب لها الحسابات، وذلك بعد سلسلة من الهزائم العربية المتتالية في ميادين القتال وفي حلبات السياسة. ففي الوقت الذي ارتفع فيه العلم الصهيوني في القاهرة، كبرى العواصم العربية وقائدة مشروع تحرير فلسطين، ورفعت القيادة المصرية الرسمية راية الاستسلام لأمريكا وللكيان الصهيوني، بزيارة أنور السادات للقدس المحتلة تحت حراب وعلم «إسرائيل»، ارتفعت لفلسطين رايات في طهران، واستُبدل العلم الصهيوني بالعلم الفلسطيني، لتتحوّل سفارة العدو الصهيوني إلى سفارة لفلسطين، بكل ما يحمله هذا التغيير من دلالات استراتيجية ورمزية.

لقد كان لهذا الفعل غير المسبوق فعل السحر في نفوس الفلسطينيين آنذاك؛ أن يروا رمزهم الوطني وعلم وطنهم وثورتهم يُرفرف في سماء أرض بعيدة كانت تُعدّ دوماً قاعدة للتعاون مع الكيان الصهيوني، ومع الولايات المتحدة، للتآمر على فلسطين، وكان لهذا المعنى أكبر الوقع على نفوسهم وخصوصاً بعد أن خرجت مصر من حلبة الصراع بزيارة السادات إلى القدس المحتلة، وما أعقب ذلك من اتفاقيات حوّلت مصر «النظام» من رقم صعب في معادلة الصراع مع الكيان الصهيوني إلى حليف موضوعي لهذا الكيان.

لقد كان لانتصار الثورة في إيران وطرد الكيان الصهيوني والولايات المتحدة منها، وقعاً وتأثيراً لا يمكن إنكاره؛ فهو كان بمثابة كلمة السرّ لاندلاع انتفاضة الحجارة، أعظم أحداث تاريخ المقاومة الفلسطينية بلا منازع؛ تلك الانتفاضة التي اختمرت على مدى سنين الاحتلال الطويلة، لتنفجر في وجه الكيان الصهيوني والنظام العالمي الظالم، القائم على مركزية القوّة والبطش والسيطرة والمصلحة، والمتنكر لكلّ ما يعلنه ارباب هذا النظام في أروقة ومحافل المنظمات الدولية من مبادئ الحرية والعدالة والسلام .

لقد اتخذ مشروع الكفاح الفلسطيني ضدّ «إسرائيل» خلال العقود الثلاثة الأخيرة

منحىً يختلف تماماً عّما كان قبله، وتغيرت موازين القوّة لصالح هذا الكفاح باضطراد وما زالت هذه الموازين تتغيّر يوماً بعد يوم، على الرغم من وجود قيادة رسمية فلسطينية لا تؤمن بأيّ نوع من أنواع المقاومة، والتي صارت بفعل الأيام قناعاً يتخفّى تحته الاحتلال ويقضم من خلال ما يُسمّى التنسيق الأمني الأرض الفلسطينية، ويُنشئ عليها الكتل الاستيطانية ويقوّض كلّ فرص العيش للفلسطينيين على أرضهم وفي وطنهم ،

إن استذكار هذه الوقائع في هذا السياق مهم جداً لتثبيت السرديّة الصحيحة لمسار الحقيقة نفسها ولأحداثها، ولإزالة ما يُنثر حولها من غبار التزييف و التضليل، ولعدم إفساح المجال لسرديات كاذبة ومنافقة تُلبس الحق بالباطل، وحتى لا نترك المجال لسرديات الكيان الصهيوني أن تنتشر وتغطّى وجه هذه الحقيقة الساطعة وتحرّف مسار الصراع عن جوهره .

لقد جسّد االشهيد قاسم سليماني، في مقارباته الفلسطينية، «معنى» حضور إيران الرمزي والعملي في القضية الفلسطينية، وحوّل أهداف ومنطلقات الثورة والدولة في إيران بخصوص فلسطين إلى واقع ملموس عايشته فصائل المقاومة الفلسطينية، واستشعره قسم كبير من أبناء الشعب الفلسطيني؛ ومن هنا أطلقت كبرى حركات المقاومة الفلسطينية على القائد الشهيد لقباً لم يسبقه إليه أحد «شهيد القدس». وفي هذا ما يكفي لنزع غشاوة التضليل عن عيون الذين تم تضليلهم .

ولئن بقي البعض من أبناء جلدتنا مضللاً وقابلاً للتضليل، على الرغم ممّا نراه ونسمعه من مئات التصريحات والمواقف من قادة العدو الصهيوني والولايات المتحدة الأمريكية ضد الجمهورية الإسلامية، واعتبارها الخطر الوجودي الأكبر على الكيان الصهيوني، ومحاصرتها بالعقوبات الظالمة، وربط هذه العقوبات بموقف إيران من هذا الكيان لا غير، فقد آن لنا أن نسأل، ولو على سبيل التخيل: ماذا سيكون مصير فلسطين والمنطقة والتوازنات الدولية لو لم تكن إيران حاضرة ومستقلّة ومقارعة للعدو الصهيوني، وكيف ستبدو صورة العالم بدون إيران المستقلّة والغير معترفة بوجود هذا الكيان ككيان احتلالي

وعنصري، أجمعت شعوب العالم على كونه المهدّد للاستقرار والسلام الدوليين؛ بالإضافة إلى ما يشكّله من خطر حتى على «اليهود» أنفسهم، في فلسطين المحتلّة وخارجها ؟!

لقد صمدت إيران، قيادة وحكومة وشعباً، في وجه العقوبات الأمريكية والغربية والصهيونية، والتي لم يشهد لها التاريخ المعاصر مثيلاً، من أجل ترسيخ استقلالها ومن أجل مركزية القضية الفلسطينية في سياساتها الخارجية والداخلية، ودفعت الأثمان الباهظة من قوت شعبها ومن دماء أبنائها، وعلى رأسهم الشهيد القائد قاسم سليماني، الذي وإن غاب جسداً وحضوراً مادياً فإنه سيبقى معنىً وحضوراً حقيقياً ورمزاً كبيراً لإيران وفلسطين، فيما سيذهب القتلة مدحورين مذمومين، في حياتهم وبعد موتهم، إلى مزابل التاريخ .

قاسم سليماني.. الشهيد الحيّ

سمير أحمد *

تحلّ في الثالث من كانون الثاني/ يناير (2021) الذكرى السنوية الأولى لجريمة اغتيال قائد فيلق القدس، في الحرس الثوري الإيراني، اللواء قاسم سليماني، ورفيق دربه، نائب رئيس الحشد الشعبي العراقي أبو مهدي المهندس، التي نفّذتها القوات الأمريكية على طريق مطار بغداد، بأمر مباشر من الرئيس –المنتهية ولايته– دونالد ترامب.

بعد مرور عام على هذه الجريمة الموصوفة، التي تُعبّر عن طبيعة السياسة العدوانية الأمريكية تجاه الثورة الإسلامية الإيرانية، التي قلبت الأوضاع الجيوسياسية في الشرق الأوسط، ولا تزال تأثيراتها بعد 41 عاماً على انتصارها، ملموسة في مفاصل الحياة السياسية والاستراتيجية.. ولا تزال مفاعيل هذه الجريمة المستنكرة تخيّم على المنطقة برمّتها، وتفعل فعلها في أكثر من ساحة وميدان، ما يؤكد فشل سياسة العقوبات والحصار والتجويع والاغتيالات، التي يعتمدها التحالف العدواني الصهيو – أمريكي ضد الجمهورية الإسلامية الإيرانية، ومحور المقاومة والممانعة الذي يمتد من إيران إلى فلسطين ولبنان والعراق وسوريا واليمن والبحرين.

* كاتب فلسطيني مقيم في بيروت.

إن اغتيال اللواء سليماني، الذي تعدّه الإدارة الأمريكية أخطر أعدائها في العالم، ومن سبقه ولحقه من القادة والعلماء، وآخرهم الدكتور محسن فخري زادة، العالم النووي الإيراني، يشي بأن هذه السياسة العدوانية المتّبعة، منذ انتصار الثورة الإيرانية، هي التي تحكم العلاقة بين «الشيطان الأكبر» وأذرعه في المنطقة، وعلى رأسها كيان العدو الصهيوني، وبين الثورة الإسلامية الإيرانية... وأحد أبرز أهدافها محاولة ردع الجمهورية الإسلامية، ودفعها للتراجع عن سياساتها في المنطقة ووقف دعمها لقوى المقاومة والممانعة، ولا سيّما الفلسطينية واللبنانية منها، التي باتت تمتلك من القدرات التسليحية والعتاد الحربي ما ساعدها لفرض توازن الردع مع العدو الصهيوني، الذي لم تعد يده العدوانية طليقة، وبات يحسب ألف حساب قبل أن يشن عدواناً على لبنان أو غزة.

وهذا التطور الكمي والنوعي الذي حقّقته قوى المقاومة والممانعة يُلقي الضوء على الدور المميّز الذي لعبه اللواء قاسم سليماني، وفيلق القدس في الحرس الثوري الإيراني؛ وهو ما أكسبه عداء قوى الاستكبار العالمي، ووضعه في أول سلّم استهدافات الإدارة الأمريكية وربيبها كيان العدو الصهيوني.

فقبل نحو شهر من تنفيذ جريمة الاغتيال، خرجت صحيفة «الجيروزاليم بوست» العبرية، في 29 تشرين الأول /أكتوبر 2019، بصورة جمعت ثلاثة من كبار قادة المقاومة، وقالت، «إن هناك ثلاث شخصيات مرتبطة بإيران يُتوقع أن يكونوا على رأس قوائم الاغتيالات «الإسرائيلية» بسبب – ما ادّعته الصحيفة – الأخطار التي يشكّلونها بالنسبة لإسرائيل»... الأول، هو اللواء قاسم سليماني، قائد فيلق القدس، والثاني، هو السيد حسن نصرالله، الأمين العام لحزب الله، والثالث، هو بهاء أبو العطا، القيادي في سرايا القدس، الجناح العسكري لحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين، الذي استهدفته غارة لطيران العدو الصهيوني يوم الثلاثاء، في 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، بقطاع غزة.

وفي الثالث من كانون الثاني/يناير، نفّذت الإدارة الأمريكية جريمتها باغتيال اللواء سليماني، مبرّرة فعلتها بأنها ردٌ على تجاوز إيران للخطوط الحمراء، وتهديد المصالح

الأمريكية، وتعريض أرواح الأمريكيين للخطر، وأنها بمثابة رسالة صريحة لها كي تعيد النظر في مواقفها وسياساتها، وتوقف دعمها لقوى المقاومة والممانعة، وبخاصة في لبنان وفلسطين وسوريا...

وجاء الموقف الإيراني أكثر وضوحاً على لسان قائد الثورة الإسلامية، السيد علي الخامنئي، الذي أعلن بأن الردّ الأقوى على جريمة الاغتيال سيكون بإخراج القوات الأمريكية من المنطقة، مشيراً إلى أن الانتقام لسليماني حتمي، وسيكون ضد من نفّذ وأمر بتنفيذ عملية الاغتيال الجبانة، وأنه سيتمّ في أيّ زمان ومكان.

في الذكرى السنوية الأولى لاستشهاد اللواء سليماني، أحد حرّاس الثورة الإسلامية وقادتها المميّزين، والأكثر حضوراً في ميادين وساحات المواجهة، تبدو الجمهورية الإسلامية أكثر ثباتاً وصموداً وتمسكاً بمبادئ الثورة وأهدافها، ودعمها لقوى المقاومة والممانعة في المنطقة... وبشكل أخص وقوفها الثابت إلى جانب القضية الفلسطينية، التي خصّها الشهيد الحي قاسم سليماني بقوله : «نحن غير مستعدّين للتفاوض أو التساوم على قضية فلسطين مع أمريكا أو غيرها. وأؤكد أنّ دعمنا لفلسطين مستمر، لأن هذا موقفٌ مبدئيٌ، أصولي وعقائدي نؤمن به.. فلا تتغيّر المبادئ عندنا، وستظل فلسطين معتقداً لدينا».

إن اغتيال القادة والعلماء، وفي المقدّمة منهم اللواء الشهيد قاسم سليماني، هو الدليل القاطع على أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية، ترتقي في مواقفها وموقعها الستراتيجي المقاوم للقوى الاستعمارية، بالتلازم مع التطوّر الكمّي والنوعيّ لقدراتها التسليحية والعلمية والاقتصادية، التي أهّلتها للصمود وتجاوز الحصار والعقوبات الظالمة، ومواصلة سيرها على المبادئ التي أرسى أُسسها مفجّر الثورة الإسلامية روح الله السيد الخميني، ويواصل رفع رايتها القائد السيد على الخامنئي.

إيران أضاءت النورين حين أطفأ الجميع الأنوار

أبو عماد دبّورة*

عين فلسطين دمعت باستشهاد سليماني .. والعين الثانية فرحت بما زرعه على طريق تحريرها

عندما حطّت طائرة أنور السادات في مطار بن غوريون في فلسطين المحتلة، وأطفأت الطائرة محرّكاتها، أطفأ الجميع الأنوار؛ فانتشرت غمامة سوداء على العالم العربي وفلسطين المحتلة، وعلى الثورة الفلسطينية التي انطلقت عام 1965. وحين دخل السادات إلى «الكنيست» الصهيوني، خرجت مصر، أكبر الدول العربية، من الصراع العربي الصهيوني. فاختلّ ميزان القوى لصالح العدو الصهيوني، وتشكّلت عقبة كبيرة أمام مسيرة تحرير فلسطين.

تحرّر الكيان الصهيوني من عبء مصر وجبهتها، وتفرّغ لسوريا والثورة الفلسطينية في لبنان، فكان الاجتياح لجنوب لبنان، الذي احتلّت «إسرائيل» جزءاً منه لتقيم ما سمّي حينها بالشريط الحدودي. كما شكّلت ما يسمّى «جيش لبنان الجنوبي» بقيادة سعد حداد، بالتنسيق والتعاون مع قوى الانعزال اللبناني...

وجاء الغيث، وسطع نور من الشرق يضيء فضاء عالمنا العربي وفلسطين المحتلة، ويضيء الطريق للثورة الفلسطينية؛ انه انتصار الثورة

* مسؤول اللجنة الثقافية الفلسطينية.

الإسلامية في إيران بقيادة الإمام الخميني (رحمه الله). فتحوّلت إيران، التي كانت عمقاً استراتيجياً للعدو الصهيوني، إلى عمق استراتيجي لفلسطين المحتلة.

لكن عادت الغمامة السوداء الكئيبة مجدّداً، وأطفأ الجميع الأضواء، فتحرّك وكلاء المشروع الصهيو – أمريكي، من آل سعود وعربان الخليج، لتمويل مشروع تفتيت منطقتنا الذي أعدّه الأميركي، لينفّذه تحت جنح الانتفاضات الشعبية، لاستهداف القوى المقاومة للكيان الصهيوني؛ فكان النور الثاني، حين قرّرت إيران ومحور المقاومة مواجهة المشروع المعادي، والتي شكّلت المجاميع التكفيرية رأس حربته. وقد تولّى الجنرال سليماني (رحمه الله) هندسة المشروع ميدانياً، وربط قوى محور المقاومة في إطار المواجهة الشاملة.

كان الجنرال سليماني قد بدأ تنفيذ مشروع المواجهات مع الأعداء، منذ تأسيس المقاومة العراقية للاحتلال الأمريكي، الذي كان سندها ومرشدها؛ إلى حرب تموز عام 2006 وهندسته الدعم والإسناد لحزب الله الذي خرج من الحرب منتصراً؛ إلى المقاومة الفلسطينية التي كان يحمل همّها لجعلها مقاومة قادرة ومقتدرة في وجه العدو، فكانت كما أراد، وانتصرت في كلّ المواجهات مع العدو؛ وصولاً فيما بعد إلى شدّه عضد حركة أنصار الله في اليمن.

وحين اشتدّت هجمات الأعداء، مستندة إلى المجاميع التكفيرية، كان الجنرال يهندس ميادين المواجهات، فشكّل جبهة قوّة المقاومة، لتصبح العقبات أمام المشروع المعادي أصعب فأصعب، وستصبح أصعب بإذن الله تعالى. لذلك تمّ استهداف الجنرال سليماني، فدمعت عين فلسطين باستشهاده، وفرحت العين الثانية لما تركه من إنجازات على طريق تحريرها وتحرير كل المنطقة من أعداء هذه الأمّة.

قاسم سليماني عاشق فلسطين

هيثم أبو الغزلان*

لم تكن مجلة «نيوزويك» الأمريكية تعبث عندما وصفت الشهيد الجنرال قاسم سليماني، قائد فيلق القدس، بأنّه وضع بصماته في أهم التحوّلات التي شهدتها المنطقة في حياته. وقد استماتت الولايات المتحدة، عبر إعلامها لرسم شخصية الجنرال سليماني كما تريد وترغب، بوصفه «العقل المُدبّر لكلّ من وقف في وجه مشاريعها، ابتداءً من العراق وانتهاءً بفلسطين». لكنّ سليماني تغلغل في «الوعي الإيراني» بطلًا وطنيًا، وشهيدًا حيًّا، على حدّ وصف مرشد الثورة السيد علي الخامنئي، الذي قلّده وسام ذوالفقار، وهو أرفع وسام في الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

لقد ضاهت الأدوار التي قام بها الجنرال سليماني أدوار العديد من القادة والمفكّرين في العالم. فللدور الذي أدّاه، كما يصف ذلك الكثيرون، بمن فيهم الأعداء أنفسهم، قيمة وأهمّيّة دور الجنرال والقائد الصيني صن تزو، والمفكّر الاستراتيجي الألماني كلازوفيتس، وقائد المقاومة المغربية الأمير عبد الكريم الخطابي، وزعيم الثورة الصينية ومؤسّس جمهورية الصين الشعبية ماوتسي تونغ، والثائر الأممي تشي غيفارا الذي قال: غدًا عندما أموت لا تأتي لتحزن عليّ.. لن أكون تحت الأرض

* كاتب فلسطيني، أمين سرّ العلاقات في حركة الجهاد الإسلامي/ لبنان.

أبدًا.. فأنا رياح الحريّة.

رياح الحرّيّة تلك هي التي جعلت من الجنرال سليماني عاشقًا لفلسطين. وكان لهذه الفلسطين نصيبًا وافرًا من تلك التحوّلات التي يشهدها ويلمسها العدو قبل الصديق، وكلمة السرّ فيها: المقاومة. فبالدعم العسكري المباشر، والجهد الحثيث، والتدريب المستمر، نقل الجنرال سليماني المقاومة الفلسطينية نقلة نوعية، كما يقول القادة الفلسطينيون.. وهو الذي أشرف، كما يقول الأمين العام لحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين المجاهد زياد النخالة، في مقابلة مع قناة وكالة «يونيوز» للأخبار، بشكل شخصي على العمليات المعقّدة لنقل الأسلحة إلى قطاع غزة المحاصر، وهذا كان يبدو شيئًا من المستحيلات. و لم يكتفِ فقط بنقل الصواريخ الجاهزة، بل أشرف أيضًا على نقلة نوعية في صناعة الصواريخ ما جعل غزة تتباهى بامتلاكها آلاف الصواريخ القادرة على ضَرب كل المدن الصهيونية.

و لم تغمط حركة المقاومة الإسلامية «حماس»، على لسان رئيسها إسماعيل هنيّة، حق الشهيد سليماني، حين وصفه بأنه شهيد القدس الذي ضحّى من أجل فلسطين وشعبها، وقدّم لفلسطين الكثير، وله فضل فيما وصلت إليه المقاومة من قوّة واقتدار. وكشف نائب رئيس المكتب السياسي لحماس، صالح العاروري، في مقابلة صحفية، أن الشهيد قاسم سليماني كان مشاركًا في غرفة عمليات فصائل المقاومة في دمشق أثناء العدوان على غزة عام 2008، و لم يرفض يومًا طلبًا يتعلّق بالمقاومة ودعمها.

إن الرجل الذي كان يعمل ضد العدو الإسرائيلي وأمريكا ومشاريعها في المنطقة، وضعه الأمريكيون على لائحة ما يُسمّى الإرهاب وأصبح مطلوبًا حيًّا أو ميّتًا. لكنّ ذلك لم يُثنه عن العمل لنيل الشهادة، التي نالها مع رفيق دربه أبو مهدي المهندس. وفي الكتاب الذي أعدّه علي أكبري مزد اَبادي، وترجمه ونشره مركز المعارف للترجمة والنشر في بيروت، «قاسم سليماني.. ذكريات وخواطر،» يلمس القارئ في كلّ فصول الكتاب حرص سليماني الشديد على تذكّر الشهداء وسعيه للاستشهاد كرفيقيه الحاج همّت وبقائي وغيرهما؛ فهو القائل في وصيّته: « إلهي! لك الشكر على أن جمعتني بأفضل

عبادك وتكرّمت عليّ بتقبيل وجوههم الجنائنيّة واستنشاق عطرهم الإلهي، ألا وهم مجاهدو وشهداء هذا الدرب».

ومن عظيم الكلمات المؤثّرات، ما كتبه الجنرال سليماني في رسالة لكريمته فاطمة قبل أشهر من استشهاده، قال فيها «يا عزيزي يا جميلي يا موتي الدموي أين أنت؟. إلهي لقد سعيت ثلاثين عاماً من أجل هذه اللحظة، وتعاركت مع كلّ المنافسين على طريق الحب.. وعندما يتمّ تفجيري يتمّ إزالة وجودي بشكل كامل، يتحوّل وجودي لدخان ويحترق؛ كم أحبّها، كم جميل هذا المشهد، كم أحبّ هذه اللحظة، فبذل الروح في سبيل الحب جميلٌ جداً».

إنه الحبُّ الحبُّ، فطوبى للصاعدين إلى الحياة.

د. مصطفى يوسف اللدّاوي*

قاسم سليماني جنرالٌ فلسطينيُ الهويّة إيرانيُ الجنسية

لعلّ الفلسطينيين كانوا أكثر المتضرّرين من غيابه، وأشدّهم حزناً على رحيله، وأصدقهم أسفاً على اغتياله، وأبلغهم حزناً على فقده. فقد هالهم خبر استهدافه ونبأ استشهاده، وإن كانوا دوماً يتوقعون لمثله شهادةً يفاخر بها، وخاتمةً يسعد فيها؛ فهذه أمنيته التي كان يتطلع إليها، ودعاؤه الذي كان يرجوه من الله سبحانه وتعالى؛ ولكنهم حزنوا لرحيله المبكر قبل أن يرى ثمار مشروعه، ونتائج عمله، وإنجازات رجاله، وعاقبه صبره وتضحياته. فقد كان لسنواتٍ طويلة واحداً منهم، وجزءاً من نسيج شعبهم، وطرفاً أصيلاً من مقاومتهم، وجندياً متواضعاً في صفوفهم، ومقاتلاً بسيطاً على جبهتهم، ومنسّقاً صادقاً بين أجنحتهم، وساعياً بالوحدة بين فصائلهم، وخادماً لصغيرهم قبل كبيرهم، وناصحاً لتنظيماتهم، ومستشاراً لقيادتهم، لا يتأخر إذا طلبوه، ولا يُغلق بابه في وجوههم إذا قصدوه، ولا يمنع عنهم مساعدةً إذا سألوه.

رحمه الله وتقبّله في الشهداء، وجمعه مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم ومن سبق من الصحب الكرام والشهداء العظام. فهو كان حتى شهادته نصيراً للفلسطينيين بصدقٍ، شريكاً في مقاومتهم، وعاملاً معهم في قضيتهم،

* باحث وكاتب فلسطيني.

ومضحّياً في سبيلها قبلهم، ومسخّراً حياته من أجلها مثلهم، فلا يدّخر شيئاً من أجلها، ولا يتأخر عن دعمها، ولا يتوانى عن إسنادها، ولا يخاف من تأييدها، ولا يتردد عن دعمها بالمال والسلاح، حتى غدت المقاومة الفلسطينية قويةً قادرةً، مجهّزةً مسلّحةً، مؤهّلةً مدرّبةً، جاهزةً حاضرةً، تؤذي العدو وتؤلمه، وتصدّه وتمنعه، وتقاومه وتهزمه، وتقف في وجهه وتردّه؛ وقد كان يحلم بالمزيد ويخطّط لما هو أعظم، إذ كانت فلسطين تتراءى أمام ناظريه حريةً واستقلالاً، وقدسها تختال عزّةً وكرامةً، وأقصاها يتعالى طهراً وقداسةً.

إنه الجنرال الشهيد الحاج قاسم سليماني، قائد فيلق القدس في الحرس الثوري الإيراني، درّة قوات الثورة الإسلامية، وتاج أجنادها العظام، وطليعة الجيش الإسلامي لتحرير فلسطين؛ حامل لواء المقاومة الأول، وصدر الجهاد الأعظم، بفيلقه الفارسي المسلم، وقائده الهمام المقدام، المقاتل الجنرال، من الذين آمنوا بالقدس قضيةً، وبفلسطين أمانةً، وضحّوا برجالهم من أجلها، وقدموا زهرة أبنائهم على جبهاتها، ودفعوا ضريبة الثبات في سبيلها، وعانوا من ويلات الحصار وعقابيل العقوبات الدولية بسببها، وما زالوا على موقفهم ثابتين، وعلى سياستهم ماضين؛ ففلسطين في قلوبهم عقيدة، ونصرتها واجب، والدفاع عنها حق، والتضحية من أجلها رفعة، والموت في سبيلها شهادة. إنها وصايا الإمام الخميني قائد الثورة الإسلامية الأول، وتعاليم الإمام الخامنئي حامل الراية والوصي على العهد، بأن المقاومة شرف، والدفاع عن فلسطين تكليفٌ شرعيٌ وواجبٌ ربّاني، وأمانة يسألهم الله عزّ وجلّ عنها يوم القيامة، ويحاسب كلّ مسلم عليها، فيُجزى المجاهدون خيراً، ويُحاسب المقصّرون فيها ذلاً في الحياة الدنيا، وخزياً وندامة في يوم القيامة.

جنرالٌ عسكري هو، رتبةٌ عسكريةٌ عالية، وخبرةٌ قتالية كبيرة، وتجارب ميدانية عديدة، وأوسمة تقديرية متنوّعة، ومنصبٌ رسميٌ مرموق، استحقّه بحقٍ وجدارةٍ، بصدقه وصبره، وإخلاصه وعمله، ووفائه وتجرده، وإيمانه واعتقاده، وسلوكه وخلقه، وإقدامه وتضحيته، فكان قائداً فذاً، جنرالاً في ميادين الوغى وسوح القتال، منظماً مخططاً، يقود الجموع ويوجّه القوى، ويضع الخطط ويرسم الخرائط، ويفرض نفسه وينتزع من العدو نصره؛ لا

يعرف الهزيمة، ولا يقبل بمنطق الضعف، ولا يسلّم باختلال موازين القوى، ولا يعترف بالعجز وعدم القدرة، بل يصنع القوّة وينتزع النصر، ويمتلك الإرادة ويفرض الظفر.

لكنه بعيداً عن الصفات الرسمية، والنياشين العسكرية، والمناصب المتقدمة والوظائف الرفيعة، كان جندياً مقاتلاً، لا يختلف عن بقيّة المقاتلين ولا يميّزه عنهم شيء. يحمل كما المقاومين بندقيته، وينزل معهم إلى الميدان، وينتقل وإيّاهم من موقع إلى آخر، ويبيت معهم في الكهوف والملاجئ، وفي العراء والمهاجع، لا يختلف عنهم ولا يتميز فيهم، فلا نجوم تعلو كتفيه، ولا بزةً عسكريةً تميّزه عن غيره من المقاتلين، بل يبدو دونهم إذ يعتمر قبعته، ويضع على صدره شملته ويرسلها من فوق عنقه، التي يعتزّ بها وشاحاً في ساحات القتال، ونيشاناً بين المقاتلين يفخر بها؛ وتراه يحمل قربة الماء يتوضأ بها، ويفترش الأرض حيث يكون ويصلّي فوقها؛ يؤمّ رجاله، ويدعو الله معهم سائلاً إيّاه النصر والتوفيق، والثبات والنجاة.

يعرف مدن فلسطين كلّها، بلداتها وقراها ومخيّماتها، رغم أنه لم يدخلها، ويحفظ معالمها وشواهدها وإن لم تطأ أرضها قدماه؛ فقد كان يقرأ عن دروبها وأزقّتها، وعن شوارعها وطرقها، وعن حدائقها وبساتينها، وعن عيونها وآبارها، وبحرها ونهرها، واعتاد أن يدرس جغرافيتها ويطّلع على تاريخها، ويحفظ الكثير من تفاصيلها الدقيقة، ويدوّن كل صغيرةٍ وكبيرةٍ عنها، ممّا يظن أنها تخدم المقاومة وتنفع في صمود الشعب الفلسطيني وتفيد في ثباته، حتى غدا خبيراً بها كأهلها، وعالماً فيها كسكّانها، وعارفاً بخفاياها كأبنائها. وقد وجه رجاله ومساعديه ليكونوا مثله، خاصةً أولئك المعنيين بالمقاومة، والمكلّفين بمتابعتها ورعاية رجالها ودعم أبنائها، فقد أصبحوا مثله ثقافةً ومعرفةً، وخبرةً ودرايةً، إذ استقوا منه المسؤولية والاهتمام، كما تشرّبوا منه من قبل الصدق والإخلاص.

كان الحاج قاسم سليماني يعرف أهل فلسطين جيّداً، ويميّز بين سكان القدس ومدن الضفة الغربية، ويعرف أهل غزة جيّداً، والمرابطين من أهلنا في الأرض المحتلة عام 1948،

كما كان يعرف الفلسطينيين اللاجئين إلى سوريا ولبنان، والمقيمين في الأردن والشتات، ويعرف حاجة كل منطقة والظروف التي يعيشونها، والتحديات التي يواجهونها، وقد كان همّه الأكبر أن يُسهم وبلاده في دعم صمودهم وإسناد ثباتهم، ليقينه أنهم من يحفظ القضية ويصبغ الأرض بصبغة أهلها، ويحافظ على هويّتهم العربية والإسلامية، التي تقف في مواجهة الهوية الإسرائيلية اليهودية الاستعمارية الوافدة، ولهذا فقد كان اهتمامه منصبّاً على الإنسان الفلسطيني عموماً، فهو العنصر الباقي، والجندي المقاتل، والهوية الثابتة، وهو الذي يستطيع أن يواجه الكيان الصهيوني، وأن يُبطل روايته، ويتحدى أساطيره، ويقف بشرعيته الخالدة في وجه مخطّطاته وأحلامه.

وهو الذي اعتاد على استقبال أبناء فلسطين والجلوس معهم، في طهران وبيروت ودمشق، والتعرف عليهم والاهتمام بهم والتفرّغ لهم، أياً كانت هويّتهم السياسية وانتماؤهم التنظيمي. فقد استوى عنده أبناء وكوادر التنظيمات والفصائل الفلسطينية، فلا يميّز بينها إلاّ بقدر عملها وعلوّ كعبها، وحجم مقاومتها. ولهذا تساوى عنده أبناء «حماس» و«فتح» و«الشعبية» و«الجهاد الإسلامي» وكل القوى الفلسطينية، الذين يحفظون جميعاً فضله، ويذكرون دوره، ولا يُنكرون عطاءه وتضحياته؛ فقد أعطى الجميع وأغدق على الكل، ولم ينس أحداً صغيراً أو كبيراً، ولم يَمُنّ على جهةٍ أياً كانت أو يُحرجها، فهو كان حيّياً خجولاً مُحباً للقوى الفلسطينية، يحافظ على كرامتهم، ويحرص على عفّتهم، ولا يُغضب أحداً منهم.

كان الحاج قاسم سليماني يدرك أن قوّة المقاومة الفلسطينية تكمن في الحق الذي تدافع عنه، وتسعى إلى تحقيقه، وفي شرعية مقاومتها وقانونيتها؛ ولكنه يؤمن أنها تكمن أيضاً في عظمة الشعب الفلسطيني الصابر المحتسب، المضحّي المعطاء، الذي احتضن المقاومة وشكّل لها حاضنة آمنة ومستقرة، وقدّم معها خيرة أبنائه شهداء، فحفظ قدرهم وأكرم ذويهم، واهتم بعائلاتهم وأُسرهم، ولم يقصّر معهم، ولم يتردّد في الوفاء بحاجياتهم، واستضاف بعضهم، وكَرَّمَ الكثير منهم، وخصّهم برواتب ومساعداتٍ تعوّضهم، وتؤدّي

بعض الحق لهم.

أما الأسرى والمعتقلون الفلسطينيون، فقد كانوا في مقدّمة أولوياته، يحفظ عددهم وانتماءاتهم، ويعرف كل شئ عنهم، أجناسهم وأعمارهم، أصحّاءهم ومرضاهم، شيوخهم وشبابهم، كهولهم وأطفالهم، ويعرف السجون والمعتقلات التي يقبعون فيها ويعانون منها؛ كان يستقبل رسائلهم ويُراسلهم، ويستمع إلى شكواهم ويلبّي حاجتهم، ويعمل مع قوى المقاومة الفلسطينية لاستنقاذهم وتحريرهم، وتحسين شروط عيشهم، والتعجيل في الإفراج عنهم؛ وكان يسعى مع قوى المقاومة الفلسطينية لمبادلتهم وتحريرهم، فهم كانوا همّه الذي لا يفارقه، وشغله الذي لا يُهمله، وقد كان له فضلٌ فيمن سبق تحريرهم، وفي الصفقات التي فرضتها المقاومة على العدو الإسرائيلي. ولا أعتقد أن من بعده سينامون عن هذا الهدف ويتخلّون عنه، بل سيواصلون العمل الجاد بالتعاون مع كل القوى الفلسطينية لتحرير كل الأسرى والمعتقلين.

ولطالما استقبل بنفسه، ومع إخوانه ومساعديه، جرحى الشعب الفلسطيني بكل انتماءاتهم، وفتح لهم المستشفيات الإيرانية، وأسهم في علاجهم واعتنى بهم، وأغدق عليهم وأكرمهم، وتابع حالاتهم وهم في المستشفيات يُعالجون، وواصل الاهتمام بهم وهم في بيوتهم وعند أهلهم في فلسطين يتعافون. وقد حفظ الجرحى له فضله، وذكروا دوره، وتناقلوا فيما بينهم ولدى غيرهم فضائله الكبيرة وصنائعه الكثيرة.

أثبت الحاج قاسم سليماني أن الجمهورية الإسلامية في إيران لا تفرّق في دعمها ومساندتها للمقاومة بين سنيّ وشيعي، فقد كانت علاقته مع قوى المقاومة السنيّة تكاد تبزّ علاقته بقوى المقاومة الشيعية كلّها؛ بل لعلّه في فلسطين كان يقدّم قواها المقاومة وفصائلها المجاهدة على الكثير من القوى الشيعية الأخرى في لبنان أو العراق، فهو قريبٌ من «حماس» و«الجهاد الإسلامي» وكل القوى الفلسطينية، وكلّها قوىً عربية سنّيةً مسلمةً؛ فما تأخر عن التزامه معها، ولا قصّر في جهوده أو تردّد في عطائه لها؛ ولعلّه كان يعمل على إطفاء نار المذهبية، والقضاء على فتنة الطائفية، ذلك أنه كان يعلم أن العدو هو

الذي يوقد أوراها ويُشعل لهيبها؛ فتفريق المسلمين عنده هدف، ووحدتهم لديه رعبٌ، واتفاقهم كابوسٌ لا يُحتمل.

أما قادة الفصائل الفلسطينية، فقد اعتاد الجنرال قاسم سليماني على استقبالهم كلّما زار بيوت ودمشق، وتنظيم الزيارات لهم إلى طهران، فرادى وجماعات، ومن كلّ المستويات القيادية. وكان يحرص على استضافتهم وتناول الطعام معهم، فتراه بينهم سعيداً فرحاً، جذلاً مستبشراً، يصافحهم ويبش في وجوههم، ويتنقل بينهم من طاولة إلى أخرى، يرحّب بهم ويُكرمهم بيديه، ولا يستنكف أن يصبّ لهم الطعام أو يقدّم لهم الحلوى؛ ولا يعنيه أن يكون له مكان في الصدارة يجلس، أو يقوم بنفسه بينهم ويخدم، في سلوكٍ كريم يُظهر حسن تواضعه، وكريم أخلاقه، وشديد حبّه للفلسطينيين وقادتهم، وتكريمه للمقاومين والوفاء لهم.

يشهد قادة الفصائل الفلسطينية أن الحاج قاسم سليماني (وإخوانه في فيلق القدس)، قد أدى دوراً كبيراً، وبذل جهوداً مُضنية في بناء محور المقاومة وتحصينه، بدءاً من طهران وصولاً إلى غزة، مروراً ببغداد ودمشق وبيروت. وهو استطاع على مدى سنوات عمله في فيلق القدس، التي زادت عن عشرين عاماً، من خلال العمل المتواصل والجهد الدؤوب، والزيارات والاجتماعات والتنسيق المستمر، بناء محور المقاومة، الذي بات يخيف الأعداء ويُربكهم، إذ أثبت هذا المحور أنه متناغمٌ متناسق، وأنه متعاونٌ متضامن، وأنه قويٌ وصلب، وقادرٌ وفاعل، ويستطيع أن يخوض الحرب معاً، تضامناً مع أي طرفٍ أو نصرةً له، إذ لن يسمح محور المقاومة (وقادتها) للعدو أياً كان، أمريكا أو إسرائيل، بالاستفراد بأحد أطراف المقاومة والاعتداء عليه.

كما كان للحاج قاسم سليماني دورٌ مشهودٌ وعملٌ مباركٌ قام به للتقريب بين قوى المقاومة الفلسطينية وعمقها العربي والإسلامي المقاوم، إذ حدث شرخٌ بين أطراف المحور، وانقطع التنسيق بين بعضهم، وتعمّقت الخلافات وزادت الشكوك، وظنّ البعض أن عقد المحور قد انفرط، وأن بعض أطرافه قد سلكوا طريقاً آخر ونهجوا سبيلاً مختلفاً، ما

أدّى إلى حدوث حالة من القطيعة وعدم الثقة؛ إلاّ أن الحاج قاسم سليماني تحدّى الجميع بقناعاته، وتصدّى للكل بوعيه، وبقي واثقاً أن الخير كلّه هو في أطراف محور المقاومة، وأن من ابتعد سيقترب، ومن غادر سيعود، ومن اخطأ سيؤوب؛ وتحمل بشخصه وأعوانه كل الانتقادات والآراء التي كانت تتّهمه بالإفراط في الثقة، إلا أنه بقي مصراً على يقينه الذي تحقق في النهاية، وأثبت للجميع أن محور المقاومة سيعود أفضل مما كان، وسيلتئم جمعه ويتّحد صفه وتتفق قيادته، وهو ما كان بالفعل بعد سنواتٍ قليلةٍ، إذ نجح في استعادة من نأى، واحتضان من ابتعد؛ وقد شهد قائد الثورة الإسلامية السيد علي الخامنئي بجهوده، وهنّأه على صبره ويقينه، وأشاد به وقَبَّلَ رأسه، إذ تمكن من رأب الصدع وجمع الكلمة وتوحيد صفوف المقاومة الفلسطينية، التي هي أحد أهم ركائز المقاومة والتحرير، إذ لا مقاومة في ظل الاختلاف، ولا انتصار دون تنسيق، ولا بركة دون وفاق.

قدّم الجنرال قاسم سليماني، من خلال موقعه قائداً لفيلق القدس في الحرس الثوري، الكثير للمقاومة الفلسطينية عموماً. فهو مولها وسلحها، ودربها وأهّلها، ونصحها وشاورها، وأمدّها بالخبرة وزوّدها بالتجربة، وقد كان له دورٌ كبيرٌ في كل الحروب التي خاضتها المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة ضد العدو الإسرائيلي، حتى غدا شريكاً لها في النصر، وصانعاً معها الثبات والصمود. وتشهد صواريخ المقاومة في غزّة، فجر وزلزال وسجيل، على ما قام به الحرس الثوري الإيراني في دعم المقاومة وإسنادها، حتى تمكنت من دكّ تل أبيب وقصف حيفا، حيث أصابت صواريخها بدقةٍ عاليةٍ أهدافاً إسرائيلية في العمق الفلسطيني، وباتت تهدّد نظرية الردع الإسرائيلية، وتخلق معادلة ردع جديدة، عمادها القصف بالقصف، والنار بالنار، والقتل بالقتل؛ وقد شعر العدو الصهيوني بخطورتها، فتراجع حيناً، وجبن عن مواجهة المقاومة أحايين كثيرة. وما كان لهذه المعادلة أن تفرض لولا إصرار الحاج قاسم سليماني وعزمه، ومضائه وإصراره، وعمله الصامت وجهده الخارق.

ليست هي الصواريخ التي اعترف العدو الإسرائيلي بأن الجنرال قاسم سليماني قد

زَنَّرَ وطَوَّقَ بها الكيان؛ إذ أَمدَّ المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة بالصواريخ الإيرانية، كما أمدّها بتقنيّة صناعتها وتطويرها، لتكون المقاومة قادرة على الاعتماد على نفسها، والاكتفاء بذاتها، وتصنيع ما تحتاج من صواريخ بنفسها والاستفادة من المواد الخام المتوفرة لها. كما أحاط الكيان الصهيوني بصواريخ دقيقة في الشمال من جهة لبنان، وبصواريخ مدمّرة في الشمال الشرقي من جهة سوريا؛ ويقول الإسرائيليون إن الجنرال قاسم سليماني سلّح اليمنيين وأمدّهم بالصواريخ، وجنّد القوى العراقية بكل أجنحتها العسكرية، لحربٍ قادمة ستُشنّ ضد كيانهم، وستشارك فيها المقاومة الفلسطينية وكل الأذرع الإيرانية في المنطقة، والتي لا يقوى الجيش الإسرائيلي على صدّها، وما لا تستطيع «القبّة الفولاذية» بكل أنظمتها المضادة للصواريخ على صدّها، في ظل أمطارٍ صاروخيةٍ متوقعة، وغزارة نارية مؤكدة.

إلى جانب الصواريخ التي أدّت دوراً كبيراً في تغيير معادلات الردع، فإن للحاج قاسم سليماني وفيلق القدس وقوات الحرس، دورٌ كبير في صناعة صمود المقاومة في غزة، وتمكينها ومضاعفة قوّتها، وذلك من خلال سلاح الأنفاق الهجومي، حيث أصبحت المقاومة الفلسطينية من خلال شبكة الأنفاق التحتية التي أنشأتها تحت قطاع غزة، وصولاً إلى مستوطنات وبلدات «الغلاف» الإسرائيلية، قادرة على أن تقوم بعملياتٍ عسكرية خلف خطوط العدو، وقادرة على الهجوم والمباغتة والقيام بعمليات خطفٍ؛ كما أصبحت قادرة على حماية أجهزتها ومعدّاتها وآليّاتها الحسّاسة، فضلاً عن حمايةٍ قيادتها السياسية والعسكرية، بعيداً عن مخاطر القصف والاستهداف العسكري الإسرائيلي؛ وقد كان للحاج قاسم سليماني دورٌ كبير في رسم واعتماد استراتيجية الأنفاق، كما كان له أكبر الدور في تمويل حفرها وتحصينها وتجهيزها.

ولهذا كله حزن الفلسطينيون لرحيل الحاج قاسم سليماني، وأقاموا له بيوت عزاء وسرادقات كبيرة لتلقّي التبريكات باستشهاده في كل المناطق الفلسطينية، حيث وقف قادة الفصائل العسكريين والسياسيين إلى جانب الأعيان الفلسطينيين لتقبّل العزاء. وقد

رُفعت صوره في المدن والبلدات وعلى مداخل المخيّمات، وألقى العلماء ورجال الدين والمسؤولون السياسيون والقادة العسكريون كلماتٍ مؤثرة في شكره ورثائه، وسجّل عامّة الفلسطينيين له في دفاتر العزاء أبلغ الكلمات وأصدق التعازي، وضمّنوها شكرهم له وتقديرهم لجهوده، ودعوا الله سبحانه وتعالى أن يتقبّله في الشهداء، وأن يجزيه على ما قدّم لفلسطين وأعطى لأبنائها خير الجزاء.

ما من شكٍ أن رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، ومعه السفير الأمريكي في الكيان الصهيوني دافيد فريدمان، ومبعوث الرئيس الأمريكي إلى منطقة الشرق الأوسط جيسون جرينبلات، ومعهم صهر الرئيس الأمريكي وكبير مستشاريه جاريد كوشنير، قد حرّضوا الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، وشجّعوه للمصادقة على قرار اغتيال الجنرال قاسم سليماني؛ وهم كانوا يظنّون أن الحرس الثوري سينهار باستشهاد سليماني، وستتوقف إيران عن دعم القضية الفلسطينية. ولكن قائد الثورة الإسلامية في إيران، السيد علي الخامنئي، وقبل أن يوارى جسد الشهيد سليماني ثرى بلاده الطاهرة، قام بتعيين قائدٍ جديدٍ لفيلق القدس، لا يقل عن سلفه قدرة وعزماً، وقدرةً ومضاءً، ليحمل الراية من بعده، ويواصل المسيرة مثله، ويتم ما بدأه سلفه، ويكمل ما خطّط له وتطلّع إليه؛ من يومه الأول اتصل بالقيادات الفلسطينية التي عزّته باستشهاد الحاج قاسم، واتفق معهم على مواصلة الطريق واستكمال المشروع، وعدم التوقف أو التراجع، أياً كانت التضحيات والخسائر. فالغاية تستحق التضحيات، وهي أقلّ ما يمكن تقديمه بين يدي المولى سبحانه وتعالى.

فرح الإسرائيليون كثيراً بمقتل الجنرال قاسم سليماني، وتبادلوا التهاني، وأطلقوا الابتسامات ابتهاجاً باغتياله، وسعادة بنجاحهم في استهدافه. ولم تتردد الإدارة الأمريكية أن تُعلن بتبجّحٍ وصفاقةٍ مسؤوليتها عن عملية الاغتيال؛ وصرّح مسؤولون إسرائيليون، ومعهم الرئيس الأمريكي شخصياً، أن العالم بات أكثر أماناً بدون قاسم سليماني، وما علموا أن العالم أقل أماناً بوجودهم، وأكثر خطراً باستمرارهم؛ فهم الذين زرعوا العنف والإرهاب في المنطقة والعالم، وهم الذين جلبوا الإرهابيين والمتطرفين إلى المنطقة وقدموا

لهم كل التسهيلات الممكنة؛ إلا أن الحاج قاسم سليماني وإخوانه، هم الذين تصدّوا لمؤامراتهم، وأفشلوا مشاريعهم، وهزموا الإرهابيين الذين أرسلوهم، الأمر الذي أغاظهم وأزعجهم، إذ أحبط سليماني مخطّطاتهم وعطل مشاريعهم، وكان سيكون أعظم حجر عثرة في طريقهم؛ ولهذا كلّه استهدفوه وقتلوه، ولكنّهم ما علموا أن الردّ عليهم سيكون قريباً، والانتقام منهم سيكون موجعاً وأليماً.

ما من شكٍ في أن الجمهورية الإسلامية في إيران قد فُجعت باستشهاد الحاج قاسم سليماني، وخسرت الكثير بفقده، وأسفت أكثر على رحيله؛ ولكنها دولةٌ عظيمةٌ وثورةٌ إسلاميةٌ عملاقة، قد اعتادت على التضحية والفداء، وقدّمت في رحلة صعودها نحو القمّة مئات القادة الشهداء، الذين قضوا غيلةً وغدراً، أو خلال المواجهات والحروب، ولكن الجمهورية الإسلامية في إيران واصلت مسيرتها، وتابعت ثورتها، و لم تتوقف و لم تنكسر بغياب قائد أو زعيم، ذلك أنها جمهورية ولاّدة، قادرة على التعويض وردف الأجيال بالجديد الأقوى والأفضل. ورغم أن خسارة الحاج قاسم سليماني جداً كبيرة على الشعب الإيراني المسلم، إلاّ أنه بإذن الله سينجب البديل، وسيأتي بالخلف، الذي سيحمل الراية كما كان يحملها السلف، وسيكون أميناً عليها وضنيناً بها كما حفظها الأوّلون، وسلموها عاليةً خفّاقةً لهم.

إن خسارة الفلسطينيين برحيل الحاج قاسم سليماني، الذي استحقّ بصدقٍ وجدارةٍ أن يطلق عليه اسم «شهيد القدس، خسارة كبيرة فعلاً، وفاجعة عظيمة حقاً. ولا أعتقد أن رجلاً واحداً يستطيع في الساحة الفلسطينية أن يشغل مكانه، أو أن يعوض دوره، فقد كان في الساحة الفلسطينية بشخصه فريقاً ولواءً، وفيلقاً وجنرالاً، وقدم للقضية الفلسطينية ما لم يقدّم رجلٌ آخر في حياته، سلاحاً ومالاً وخبرةً وتجربةً وعلماً وقوةً وإرادة؛ ولكنه ما كان يعمل من تلقاء نفسه فقط، بل كان ينفّذ تعليمات قائد الثورة الإسلامية، ويفي بوصايا الإمام الخميني. كما لم يكن يعمل وحده، وإنما كان إلى جانبه رجالٌ مثله، وقادةٌ أبطالٌ يشبهونه.

لهذا، فإن إيران الإسلام، الثورة والجمهورية، التي تستمر مسيرتها ولا تتوقف، وتؤمن برسالتها ولا تتراجع، ويعمل فيها قادتها بمفهوم التكليف والواجب، لن تتخلّى عن فلسطين أبداً، ولن تترك الفلسطينيين وتقصّر معهم؛ وسيأتي من بعد قاسم سليماني قادةٌ ورجالٌ يحملون الراية ويؤدّون الأمانة ويواصلون ما بدأه الشهيد، ويُتمّون الوعد الذي كان يتطلع إليه ويعمل من أجله، وهو تحرير فلسطين، واستعادة القدس، والصلاة في المسجد الأقصى بصحبة المسلمين جميعاً من كلّ أقطار الكون؛ حينها سيفرح المؤمنون بنصر الله، وسيتحقق وعده وبشارة أوليائه بزوال الغدّة السرطانية، الكيان الصهيوني الغاصب، من الوجود، وما ذلك على الله بعزيز.

ندیم عبدو*

استشهاد سليماني مؤشّر على قرب تحرّر العالم من الغدّة السرطانية «إسرائيل»

لقد أتى اغتيال الولايات المتحدة والمخابرات اليهودية «الموساد» للشهيدين قاسم سليماني وأبو مهدي المهندس، قبل نحو من عام، في الثاني من كانون الثاني/يناير 2020، ليشكّل صدمة أليمة لمن عرفهما، وشارك معهما في الجهاد من أجل تحرير فلسطين من الغدّة السرطانية المزروعة فيها، الكيان اليهودي «إسرائيل»؛ وفي الوقت نفسه، سعد اليهود (ومعهم التابعون لهم، ومن بينهم مع الأسف العديد من الخونة و/أو الأغبياء العرب) بهذه الجريمة، لتوهّمهم أنها ستكون مؤشراً على انتصار اليهود وانتهاء الجهاد ضد «إسرائيل» والجماعات التكفيرية التابعة لها، بالسر غالباً، وبالعلانية أحياناً، ذلك أن الشهيد قاسم سليماني كان يُعدّ بحق أحد كبار مهندسي بناء القدرات الفاعلة لجبهة المقاومة العالمية لإزالة الغدّة السرطانية «إسرائيل» من الوجود إن شاء الله؛ وهو مارس الجهاد بلا حدود حتى اللحظة الأخيرة من حياته؛ ومن البديهي أن تكون خسارته كبيرة ويصعب تعويضها.

على أن استشهاد القائد قاسم سليماني وأبو مهدي المهندس ، ومعهما سائر المجاهدين، لم يذهب سدىً؛ بل العكس تماماً هو الصحيح، حيث حقّق هذا الاستشهاد خطوات إيجابية كثيرة لا بدّ أن تُثمر في المستقبل غير البعيد إن

* محامي فلسطيني.

شاء الله، وذلك على الرغم من المظاهر التي قد تؤشّر إلى العكس، وبصورة خاصة في العالم العربي.

* البعد العالمي لاستشهاد سليماني : كان من الواضح منذ إنشاء الحركة الصهيونية الحديثة، في القرن التاسع عشر، أن الهدف منها لم يكن يقتصر على إعادة اليهود إلى «أرض ميعادهم» المزعومة فلسطين المقدّسة – حيث ليست لليهود أيّ حقوق قانونية و/أو تاريخية و/أو دينية منذ نحو من ألفي سنة على الأقل، هذا على افتراض أنه كانت لهم بعض الحقوق قبل ذلك، وهو أمر غير مؤكد، بإقرار من بعض المفكّرين اليهود أنفسهم – وإنما كان الهدف إنشاء كيان يهودي يكون نقطة ارتكاز وقاعدة انطلاق المافيا الإحتكارية اليهودية، لتحقّق مآربها في احتكار ثروات دول العالم والهيمنة على قراراتها.

والدليل الأكبر على ذلك أن اليهود عملوا منذ تأسيس الحركة الصهيونية الحديثة، أواخر القرن التاسع عشر، على اكتساب الدعم العالمي لتحرّكهم، فنجحوا بداية في تأمين الدعم التركي العثماني لهم، ما أتاح أمامهم إنشاء بعض المستعمرات بفلسطين، وخاصة في ظلّ حكومة حركة «تركيا الفتاة»، التي تُعرف أيضاً بجماعة الاتحاد والترقّي، وهي جمعية ماسونية الاتجاه، كان لمسلمين – ظاهرياً– أتراك من أصل يهودي «الدونمة» نفوذ غالب فيها، نجحت في الإطاحة بالسلطان العثماني عبد الحميد الذي كان معارضاً للصهيونية؛ ثم أتت الحرب العالمية الأولى التي أتاحت للصهاينة تحقيق مكاسب حاسمة، تمثّلت بحصولهم على «وعد بلفور» من بريطانيا مقابل سعي اليهود لتوريط الولايات المتحدة في الحرب ضد ألمانيا لقلب موازين القوى؛ فضلاً عن إشعال نيران «الثورة» في هذا البلد – ألمانيا. والنتيجة كانت معروفة؛ قيام الإنتداب البريطاني على أرض فلسطين، مع تشجيع المندوبين «الساميين» لبريطانيين اليهود على القدوم لفلسطين... وقد ثار الفلسطينيون رافضين هذا الإستيطان، وذلك منذ عشرينات القرن العشرين، وصولاً إلى الثلاثينات، وتحققت بعض الإنجازات الثورية الكبيرة، غير أن موازين القوى لم تكن لصالح الشعب الفلسطيني مع وقوف القوّة البريطانية المنتدبة إلى جانب اليهود، وبغياب

أي دعم خارجي للفلسطينيين، باستثناء مشاركة عدد من المجاهدين العرب إلى جانبهم؛ وقد سقط من هؤلاء عدد من الشهداء. ثم أتت الحرب العالمية الثانية، التي انتهت بانتصار حلفاء الصهيونية، من إنكليز وفرنسيين وأميركيين وسوفيات، فاستغلّ الصهاينة الوضع وتمكنوا من تعزيز الدعم الخارجي لهم، ما أسفر عن قيام «إسرائيل» واعتراف معظم بلدان العالم، وفي طليعتها القوّتان العظميان: الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، بها. وقد اقتصر الدعم الخارجي للفلسطينيين على بعض البلدان العربية، لكنه كان محدوداً للغاية، أو تشوبه ارتكابات الغدر والخيانة والعمالة للقوى الخارجية...

ومن دون الدخول بالتفاصيل، فإن «إسرائيل» استمرّت متفوّقة إجمالاً، حتى بداية ثمانينات القرن العشرين، حين قامت الجحافل اليهودية باجتياح لبنان (في العام 1982)، فكان هذا الاجتياح بمثابة البداية الحقيقية لنهاية أسطورة «إسرائيل» التي لا تُقهر، بفعل المقاومة التي لقيها اليهود في لبنان، والتي أجبرتهم على الانسحاب المُذل في العام 2000.

وكان لدعم الجمهورية الإسلامية الإيرانية للمقاومة في لبنان الأثر الكبير في تحقيق هذا الانتصار، وذلك على الرغم من أن إيران كانت في الوقت عينه تخوض حرباً شرسة ضد العراق. وقد أدركت القيادة الإيرانية حينها البعد العالمي لخطر الصهيونية واليهود، الأمر الذي دفعها إلى تقديم المساندة ودعم للمقاومين في لبنان

كان الشهيد قاسم سليماني يحارب على الجبهة العراقية حينها، وقد تبيّن أنه واحد من أبرع القادة في هذه الحرب، وذلك من الناحيتين العسكرية البحتة، والسياسية الدعائية أيضاً، حيث برز قائداً فذاً يحبّه جنوده، ويلحقون به بلا تردّد.

هذه المزايا الفريدة أدّت إلى ترقيته لقيادة فيلق القدس. وقد عمل سليماني على تطويرها إلى أن تحولت إلى إحدى أكثر القوى الجهادية فعالية في العالم. وما زال من السابق لأوانه الكشف بالتفاصيل الدقيقة عن إنجازات قوات فيلق القدس بقيادة الشهيد؛ لكن من الواضح أنها كانت خارقة، وأن نطاقها كان شاملاً ودولياً؛ والدليل الأكبر على ذلك أن الولايات المتحدة أخذت تتّهمها بالتسبب بكل النكسات والضربات التي كانت تصيب

أميركا، وذلك على لسان الرؤساء الأميركيين أنفسهم، وصولاً إلى تصنيفها كـ«جهة إرهابية» من قِبل الإدارة الأميركية في العام 2007. والمعروف أن الإدارة الأميركية خاضعة برمّتها للمافيا الإحتكارية اليهودية، وذلك منذ أربعينات القرن العشرين على الأقل. ومن هنا فإن كلّ من يتصدى لهذه المافيا، وللسياسات التي تقوم تلك المافيا بإملاء أكثرها على الأميركيين، يُصنّف على أنه «إرهابي» من قِبل هؤلاء، في حين أن الوقائع أثبتت بالدليل القاطع بأن المثال «النموذجي» على الإرهاب يتمثل بالكيان «الإسرائيلي»، وذلك من مختلف الجوانب، العسكرية والسياسية والاقتصادية، وغير ذلك أيضاً، ما يبيّن البعد العالمي للخطر «الإسرائيلي» واليهودي بشكل عام.

وقد برز هذا الطابع العالمي للخطر «الإسرائيلي» في الأحداث التي نشبت في الجمهورية العربية السورية، حيث سيطرت الحركات التكفيرية بسرعة على التمرد هناك – كذلك في العراق – وكانت النتيجة أن موجة من الحوادث الإرهابية سادت في أرجاء عديدة من العالم. ومن ثمّ تبيّن أن الكيان اليهودي «إسرائيل» كان السند الأبرز للحركات التكفيرية، ولو بالخفاء، حيث قدّمت «إسرائيل» السند المادي اللوجستي للقوى التكفيرية المتمردة، وبصورة خاصة في سورية.

وجاء التحوّل المفصلي مع قيام جماعة «داعش» الإرهابية وسيطرتها على أرجاء واسعة في كل من الجمهوريتين السورية والعراقية. والداعم الأكبر لـ«داعش» كانت «إسرائيل» هنا أيضاً. وقد استفادت الجماعة من الدعم اللوجستي اليهودي. كما أنها لم تشنّ أي عملية ضد اليهود. وقد حدث في العام 2016 أن قوات «داعش» قصفت بالخطأ قوات «إسرائيلية» بفلسطين، فكان أن تقدمت بالـ«اعتذار» من اليهود، حسب ما أكدته مصادر عسكرية «إسرائيلية» واسعة الاطلاع...

وإزاء هذا الواقع، أعلنت الجمهورية الإسلامية الإيرانية منذ العام 2012 عن مشاركة فيلق القدس في التصدي للإرهاب في سورية.

بدأ مسار الأحداث بالتبدل اعتباراً من العام 2014 لصالح إعادة النظام غي سورية

والعراق ودحر التكفيريين، وبالتعاون مع القيادة العربية السورية، ومع الجيش الروسي الذي دخل المعركة، كدليل إضافي على الإطار العالمي للخطر التكفيري – وللخطر الصهيوني الداعم والمساند للتكفيريين. وقد تولّى قاسم سليماني شخصياً قيادة عمليات فيبق القدس في سورية، وكانت لبراعته العسكرية ولمزاياه القيادية الأثر الحاسم في تحقيق الانتصار على «داعش»؛ على أن الحرب لم تكن مقتصرة على «داعش»، وإنما على «إسرائيل» كذلك، وهذا ما أدركه اليهود، حيث شنت قواتهم عدة ضربات في سورية، واستهدفت بصورة مركّزة المواضع التي تمركزت فيها قوات فيلق القدس، محاولة القضاء عليها وعلى قائدها. على أن هذه المساعي اليهودية، الداعمة لداعش، باءت بالفشل، فكان أن الأوضاع السورية بدأت تعود إلى طبيعتها، مع تعزيز الأمن الداخلي في معظم المناطق؛ ويعود الفضل في ذلك إلى فيلق القدس وقائده قاسم سليماني إلى حد بعيد، وذلك ليس فقط بفعل العمليات الحربية، وإنما أيضاً لحنكته السياسية وحُسن تعاطيه مع الأطراف المختلفة على الساحة السورية.

هذه المزايا حملت اليهود والإدارة الأميركية التابعة لها على السعي لاغتيال القائد قاسم سليماني، فكانت العملية الإرهابية الغادرة التي أودت به وبالشهيد أبو مهدي المهندس في بغداد. ومن شبه المؤكد أن العملية الأميركية تمّت بمساعدة المخابرات الصهيونية «الموساد»، وعلى الأرجح من خلال عملاء الموساد في الشرق الأوسط، مع الإشارة إلى أن الطريقة التي اعتُمدت لتنفيذ الاغتيال تُشبه كثيراً الأساليب التي اعتمدها اليهود لقتل العديد من قادة المقاومة في لبنان وفلسطين، والتي تُعرف بـ»سياسة الاغتيالات» assassinations policy ....

كان القتلة يأملون بأن يكون لهذه العملية الأثر الحاسم في قلب موازين القوى وترجيح الكفّة من جديد لليهود. لكن تبيّن بسرعة بأن العمل الذي أنجزه الشهيد سليماني مع القيادة السورية كان راسخاً ومتين الجذور، وأن أثره مستمر.

* إنتصارات وإنجازات الشهيد سليماني: يصعب تعداد جميع الإنجازات والانتصارات

التي حقّقها الشهيد سليماني، ولكن يمكن إيجازها بالنقاط الآتية:

قبل قيادته لفيلق القدس، فرض قاسم يليماني نفسه كقائد عسكري مميّز، أثبت جدارته ضد خصم قوي وبارع في حرب الخليج الأولى بين إيران والعراق.

أكد سليماني على براعته بالفن الحربي في الحرب ضد التكفيريين في كل من العراق وسوريا. كما أكد على براعته في جميع أنواع المواجهات العسكرية، حيث تختلف طبيعة الحرب في سورية تختلف كثيراً عن طبيعة حرب الخليج الأولى، وذلك من نواحي طوبوغرافية الميدان، وأنواع الأسلحة، إلى التكتيكات المعتمدة وغير ذلك؛ مع الإشارة إلى أن طبيعة العمليات الحربية في سورية لا تتطلب دائماً اعتماد أسلحة بالغة التعقيد، عكس الحرب العراقية – الإيرانية.

وعلى صعيد أكثر شمولاً، فإن الانتصار على التكفيريين ليس فقط لمصلحة سورية والعراق، وإنما لمصلحة العالم بأسره بالنظر إلى الطبيعة الإرهابية للجماعات التكفيرية.

ومن هنا، فإن الرأي العام العالمي بدأ يدرك الطبيعة الإجرامية والإرهابية للكيان اليهودي «إسرائيل» الداعم للجماعات التكفيرية.

لقد أدّى الشهيد قاسم سليماني دوراً كبيراً في توثيق علاقات الصداقة والأخوّة بين الشعوب العربية والإيرانية، بفعل مساهمته الكبيرة في الجهاد ضد التكفيريين، وأيضاً بفعل شخصيته المميّزة، حيث لم يكن مجرّد قائد عسكري فذ، وإنما أيضاً شخصية سياسية محنّكة؛ هذا فضلاً عن الجوانب الإنسانية للشهيد.

وكل هذا غيضٌ قليل من فيض كثير. وقد توهّم اليهود، ومعهم بعض الأميركيين والعرب الخاضعين للمافيا الإحتكارية اليهودية العالمية، أن قتل قائد فيلق القدس يعني القضاء على هذا الفيلق، وأيضاً القضاء على الإنجازات التي حقّقها؛ غير أن العكس تماماً هو الذي يحصل، حيث بات العالم بأسره مُدركاً اليوم للطبيعة الإرهابية للجماعات التكفيرية في سورية والعراق، وللخطر الذي كانت تمثّله على الحضارة الإنسانية لو قدّر لها أن تحقّق

الانتصار. كما أن الرأي العام العالمي بات يُدرك الطبيعة الإجرامية الإحتكارية لليهود، بما في ذلك الرأي العام في البلدان الأكثر دعماً للكيان الصهيوني «إسرائيل»، بدليل التنامي المطّرد لظاهرة «العداء للسامية». ومن سخرية القدر أن العالم بات يُدرك هذه الحقائق في الوقت الذي يتسابق فيه بعض العرب لعقد صفقات الاستسلام مع العدو الصهيوني، حيث يسيرون عكس التيار التاريخي الجارف نحو القضاء المبرم على هذا الكيان قريباً إن شاء الله.

لقد كان للشهيد قاسم سليماني ورفقائه بالجهاد فضلاً كبيراً في التعجيل بتحقيق الإنتصار المحتّم على «إسرائيل»، وعلى الجماعات التكفيرية معاً. ولا يمكن الفصل بين هذين العدوّين المتكافلين في زرع الإرهاب ونشر الفساد في العالم. نحن نعرف أهمية دور الشهيد الكبير، وسيأتي اليوم الذي يعترف فيه العالم بأهمية هذا الدور وعظمته.